مذكرة تطوعية

في الترجمة المؤسساتية

عربي/فرنسي/إنجليزي

عنــــــوان المـــــــــذكرة

بين الترجمة الآلية والترجمة البشرية في المؤسسة

إعداد الطالبة

بدر الدين مفكر

إشراف الأستاذة

لجـــــــنة المنـــــــــاقــــــشة

أ/د .... رئيسا

أ/د .... مشرفا و مقررا

أ/د .... عضوا مناقشا

السنـــــــــة الجامـعية 2021/2022

شـــكر وعـرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد الله المنان، الملك القدوس السلام، مدير الليالي والأيام، مصرف الشهور والأعوام، قدر الأمور فأجراها على أحسن نظام ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن .

الحمد لله على ما أنعم به علي من فضله الخير الكثير والعلم الوفير، وأعانني على إنجاز هذا العمل الذي أحتسبه عبادة من العبادات، جعلها الله خالصة لوجهه الكريم. وبعد حمد الله تعالى وشكره على إنهائي هذه الرسالة، أتوجه بخالص الشكر الجامعة؛ ممثلة في قسم الترجمة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى من كانا نور دربي وسر نجاحي، إلى من غرسا في نفسي حب العلم والاجتهاد، إلى من أحاطاني بالرعاية والحنان والدعاء الصادق في كل خطوة من خطوات حياتي، أهدي هذا العمل إلى أبي الغالي وأمي الحبيبة، حفظهما الله وأدامهما تاجا فوق رأسي، وجزاهما عني خير الجزاء.

إلى أخي العزيز، الذي كان سندا وعونا لي، وإلى زوجة أخي الكريمة، التي لم تبخل علي بالتشجيع والدعم والكلمة الطيبة، أهديكما هذا الجهد المتواضع تعبيرا عن محبتي وامتناني.

وإلى صديقتي العزيزة، رفيقة الدرب وأيام الدراسة، التي شاركتني لحظات التعب والأمل والنجاح، وكانت خير معين وخير مستمعة في الأوقات الصعبة، أهديك هذا العمل تقديرا لصداقتك الصادقة ووفائك الجميل.

إلى كل من ساندني بدعوة صادقة أو كلمة مشجعة أو موقف نبيل، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجية من الله أن يجعل فيه الخير والنفع

مـقدمـة

مـــــــــــــقدمة

إن الترجمة ليست مجرد نشاط فكري ثانوي أو عملية لغوية محصورة في نقل الكلمات من لغة إلى أخرى، بل أضحت ضرورة استراتيجية لضمان انسياب المعلومات وتداولها بين الشعوب والمؤسسات والدول فالترجمة، في جوهرها، فعل تواصل وحضور، وهي وسيلة لمد الجسور بين الأنظمة اللغوية والثقافية المختلفة، كما أنها أداة ضرورية في بناء العلاقات الدبلوماسية، وتسيير المعاملات القانونية، ونقل الأخبار، وتداول المعرفة ومن هذا المنطلق، أصبح حضور الترجمة داخل المؤسسات الرسمية حضورا لا يمكن الاستغناء عنه، لأنها تسهم في جعل الخطاب المؤسسي مفهوما، قابلا للتداول، ومتاحا لمتلقين ينتمون إلى لغات وثقافات متعددة.

وقد ازدادت الحاجة إلى الترجمة مع اتساع مجالات التعاون الدولي، وتعقد العلاقات السياسية والاقتصادية والإعلامية، وتزايد حجم الوثائق والنصوص التي تنتج يوميا داخل المؤسسات الكبرى فالمؤسسات الدولية، على غرار المفوضية الأوروبية، تنتج كما هائلا من النصوص القانونية والإدارية والتقنية والسياسية بلغات متعددة، مما يجعل الترجمة جزءا أساسيا من بنيتها التنظيمية ومن سير عملها اليومي وفي السياق نفسه، تواجه المؤسسات الإعلامية، مثل وكالة الأنباء الجزائرية، ضغطا زمنيا كبيرا مرتبطا بسرعة نقل الخبر وترجمته وتحيينه، لأن التأخر في إيصال المعلومة قد يؤدي إلى فقدان قيمتها الإعلامية، خصوصا في زمن أصبحت فيه الأخبار تنتشر بسرعة غير مسبوقة عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

ومع التطور السريع في مجال التكنولوجيا وظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي، تحولت الترجمة من مجرد نشاط فكري يقوم به الإنسان وحده إلى مجال يتداخل فيه العمل البشري مع أدوات الحوسبة اللغوية فقد ساهمت الترجمة الآلية، وخاصة بعد تطور النماذج العصبية، في تغيير شكل الممارسات

الترجمية التقليدية، إذ لم يعد المترجم يبدأ عمله دائما من الصفر، بل أصبح في كثير من الحالات يتعامل مع نص أولي تنتجه الآلة، ثم يتدخل لتصحيحه وتهذيبه ومراجعته وهكذا ظهر نمط جديد من العمل الترجمي يقوم على التكامل بين الإنسان والآلة، حيث تتولى الآلة توفير السرعة والمعالجة الأولية، بينما يحتفظ المترجم البشري بدوره في ضمان الدقة، والانسجام، والملاءمة السياقية والثقافية.

غير أن هذا التحول لم يكن تحولا بسيطا أو محايدا، بل أثار نقاشات عديدة داخل الوسط الأكاديمي والمهني حول مستقبل مهنة الترجمة، وحدود الاعتماد على الآلة، ومدى قدرة الذكاء الاصطناعي على فهم المعاني الدقيقة، والإيحاءات الثقافية، والمقاصد الضمنية للنصوص فالترجمة لا تقوم فقط على تحويل مفردات أو تراكيب لغوية، وإنما تتطلب فهما عميقا للسياق، واستيعابا لطبيعة الخطاب، ومعرفة بالمجال المتخصص الذي ينتمي إليه النص، لذلك فإن السؤال لم يعد يقتصر على ما إذا كانت الترجمة الآلية قادرة على إنتاج نص مفهوم، بل أصبح يتعلق بمدى قدرتها على إنتاج نص دقيق، موثوق، ومناسب لوظيفة المؤسسة التي تستعمله.

ومن أبرز الأمثلة في هذا السياق نجد المفوضية الأوروبية التي تعتبر نموذجا عالميا رائدا في تطوير الترجمة الآلية وتوظيفها داخل بيئة متعددة اللغات فالاتحاد الأوروبي، بحكم تعدد لغاته الرسمية وتنوع أعضائه، وجد نفسه أمام ضرورة تنظيم عمل ترجمي ضخم يضمن المساواة اللغوية بين الدول الأعضاء، ويحافظ على الدقة القانونية والإدارية للوثائق الصادرة عنه لذلك لم يكن غريبا أن يستثمر في أدوات متقدمة للترجمة الآلية، من بينها نظام **e-translation**، الذي يمثل تجربة مؤسساتية مهمة في مجال دمج التكنولوجيا ضمن سير العمل الترجمي إلا أن هذه التجربة، رغم تطورها، لا تلغي دور المترجم البشري، بل تعيد تحديده، إذ يصبح المترجم مطالبا بالتحكم في أدوات رقمية جديدة، وممارسة المراجعة البشرية اللاحقة، وضمان جودة النص النهائي.

ومن جهة أخرى نسعى لفهم واقع الترجمة البشرية والالية داخل المؤسسة وكمثال حي سنقارن بين مؤسستين في هذا الخصوص وهما وكالة الانباء الجزائرية والمفوضية الأوروبية من خلال القيام بمقارنة بين الترجمة الالية والبشرية لكلتا المؤسستين فالمفوضية الأوروبية بوصفها مؤسسة سياسية وتشريعية دولية تعتمد على نظام لغوي شديد التنظيم، ووكالة الأنباء الجزائرية بوصفها مؤسسة إعلامية وطنية تواجه تحديات السرعة والمصداقية والتحيين المستمر فهذه المقارنة تسمح لنا بفهم أوسع لطبيعة العلاقة بين الترجمة الآلية والترجمة البشرية داخل المؤسسات الرسمية، كما تساعدنا على إدراك أن استعمال التكنولوجيا لا يتم بالطريقة نفسها في جميع البيئات، بل يتأثر بطبيعة المؤسسة، ونوع النصوص، وحجم العمل، وحساسية المصطلحات، والإمكانات التقنية والبشرية المتوفرة.

وانطلاقا من هذا التصور، فإن موضوع هذه الدراسة لا يقتصر على المقارنة بين الترجمة الآلية والترجمة البشرية من حيث الجودة اللغوية فقط، وإنما يتجاوز ذلك إلى دراسة موقع كل منهما داخل سير العمل المؤسساتي فالترجمة الآلية قد تكون مفيدة في تسريع العمل، وتوحيد بعض المصطلحات، وتخفيف الضغط عن المترجمين، لكنها في الوقت نفسه قد تقع في أخطاء تتعلق بالسياق، أو الغموض الدلالي، أو التراكيب الاصطلاحية، أو الحساسية الثقافية والسياسية أما الترجمة البشرية، فعلى الرغم من بطئها النسبي مقارنة بالآلة، إلا أنها تظل أكثر قدرة على التأويل، واتخاذ القرار، وفهم المقاصد، والتعامل مع الحالات التي لا يمكن حلها آليا.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع كذلك في كونه يلامس واقعا مهنيا يعيشه المترجم المعاصر فلم يعد المترجم اليوم معزولا عن التكنولوجيا، بل أصبح مطالبا بالتكيف معها، وفهم آلياتها، وتوظيفها دون أن يفقد دوره النقدي والإبداعي وربما كان هذا الجانب من أكثر ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع، إذ نرغب

في فهم التحول الرقمي الذي يشهده مهنيو الترجمة داخل المؤسسات الكبرى، ومعرفة كيف يمكن للمترجم أن يوازن بين سرعة الآلة ودقة العقل البشري فالمترجم، في نهاية المطاف، ليس مجرد منفذ لعملية لغوية، بل هو وسيط معرفي وثقافي يتحمل مسؤولية إيصال المعنى بأمانة ووعي.

أما من الناحية الذاتية، فقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع من اهتمام شخصي بمستقبل مهنة الترجمة في ظل التطورات المتسارعة للذكاء الاصطناعي فكثيرا ما يطرح الطلبة والمترجمون المبتدئون سؤالا مقلقا حول ما إذا كانت الآلة ستعوض الإنسان في المستقبل، أو ما إذا كانت مهنة الترجمة ستفقد قيمتها أمام الأنظمة الآلية المتقدمة غير أن التأمل في واقع المؤسسات يبين أن الأمر لا يتعلق غالبا بالإلغاء أو التعويض الكامل، بل بإعادة توزيع الأدوار فالآلة قد تساعد، تسرع، وتقترح، لكنها لا تمتلك دائما القدرة على الحكم السياقي والأخلاقي والثقافي الذي يميز الإنسان ومن هنا تأتي رغبتنا في استشراف مستقبل المهنة بطريقة واقعية، بعيدا عن التخوف المبالغ فيه من التكنولوجيا، وبعيدا أيضا عن الإيمان المطلق بقدرتها.

أما الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع، فتتعلق أولا بأهمية المؤسستين محل الدراسة فالمفوضية الأوروبية تمثل واحدا من أكبر النماذج العالمية في مجال الترجمة المؤسساتية متعددة اللغات، كما أن تجربتها في اعتماد أنظمة الترجمة الآلية والمراجعة البشرية اللاحقة تعد تجربة غنية يمكن الاستفادة منها أما وكالة الأنباء الجزائرية، فهي مرجع إخباري وطني، ولها دور محوري في نقل المعلومة الرسمية والإخبارية داخل الجزائر وخارجها كما أن طبيعة عملها تفرض تحديات خاصة، أهمها السرعة، والدقة، والحفاظ على الحساسية الوطنية والسياسية للمضمون.

إضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى تقييم مدى نجاعة المراجعة البشرية اللاحقة، أو ما يعرف بـ **Post-editing**، خاصة في النصوص القانونية والإخبارية فالمراجعة البشرية اللاحقة أصبحت اليوم ممارسة مركزية في كثير من المؤسسات التي تعتمد على الترجمة الآلية، لكنها لا تعني مجرد تصحيح أخطاء لغوية سطحية، بل تتطلب معرفة دقيقة باللغة المصدر واللغة الهدف، وفهما للمجال

المتخصص، وقدرة على تقدير ما إذا كان النص الآلي صالحا للاستعمال أو يحتاج إلى إعادة صياغة عميقة ومن هنا فإن دراسة هذه العملية تساعدنا على فهم الدور الجديد للمترجم في بيئة رقمية متغيرة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أولها تحديد الفوارق الجوهرية بين أداء المحركات الآلية والترجمة البشرية في بيئة العمل المؤسساتي ويقصد بذلك عدم الاكتفاء بالحكم العام على جودة الترجمة، بل محاولة فهم نوع الأخطاء التي تنتجها الآلة، ونوع التدخل الذي يقوم به المترجم البشري، والظروف التي تجعل الترجمة الآلية مفيدة أو محدودة كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام **eTranslation**في المفوضية الأوروبية، باعتباره مثالا واضحا على إدماج الترجمة الآلية في مؤسسة رسمية متعددة اللغات، ومحاولة معرفة كيف يمكن أن تستفيد المؤسسات الوطنية من مثل هذه التجارب.

ومن أهداف البحث أيضا معرفة مدى تأثير الترجمة الآلية على جودة المصطلحات المتخصصة، سواء كانت قانونية أو إعلامية فالمصطلح يمثل أحد أهم عناصر الدقة في النصوص المؤسساتية، وأي

خطأ في ترجمته قد يؤدي إلى سوء فهم أو تشويه للمعنى كما تسعى الدراسة إلى تقديم مقترحات لتطوير سير العمل الترجمي في المؤسسات الوطنية، بالاعتماد على التجارب الدولية، مع مراعاة خصوصية السياق الجزائري وطبيعة المؤسسات الإعلامية والرسمية فيه.

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال المركزي الآتي :**إلى أي مدى استطاعت الترجمة الآلية التكامل مع الترجمة البشرية داخل المؤسسات الرسمية، ممثلة في المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، ومامدى نجاح الترجمة الالية في مؤسسة عن غيرها؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها: ما آليات دمج الترجمة الآلية في سير العمل اليومي داخل المفوضية الأوروبية؟ وكيف تتعامل وكالة الأنباء الجزائرية مع تحدي السرعة في ترجمة البرقيات الإخبارية بالاعتماد على التكنولوجيا؟ وما أهم الأخطاء التي تقع فيها الآلة ولا يمكن معالجتها إلا عبر التدخل البشري في النصين القانوني والإخباري؟ هذه التساؤلات تشكل الإطار العام الذي تتحرك ضمنه الدراسة، لأنها تجمع بين البعد النظري المتعلق بطبيعة الترجمة الآلية، والبعد التطبيقي المرتبط بواقع المؤسسات.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات تتمثل الفرضية الأولى في أن هناك علاقة تكاملية وطيدة داخل المفوضية الأوروبية، حيث تستخدم الآلة غالبا كمسودة أولية تخضع لمراجعة بشرية دقيقة لضمان المطابقة القانونية والدقة المصطلحية أما الفرضية الثانية، فتقوم على أن وكالة الأنباء الجزائرية تعتمد على الترجمة البشرية بشكل أساسي في النصوص ذات الحساسية السياسية والوطنية، مع استخدام محدود أو انتقائي للترجمة الآلية في النصوص العامة أو الأقل حساسية في حين تتمثل الفرضية الثالثة في أنه، رغم تطور الذكاء الاصطناعي، يظل المترجم البشري هو الضامن

الأساسي لروح النص والانسجام السياقي، خاصة في النصوص التي تتطلب تأويلا ثقافيا أو سياسيا أو مهنيا دقيقا ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل وصف واقع الترجمة داخل المؤسستين وتحليل آليات العمل المتبعة فيهما، سواء من حيث استعمال الأدوات التقنية أو من حيث دور المترجم البشري في مراجعة النصوص وضبطها كما سيتم

اعتماد المنهج المقارن لإبراز نقاط التشابه والاختلاف بين بيئة العمل في منظمة دولية متعددة اللغات مثل المفوضية الأوروبية، وبيئة العمل في وكالة أنباء وطنية مثل وكالة الأنباء الجزائرية ويسمح هذا المنهج بفهم أعمق لطبيعة العلاقة بين التكنولوجيا والإنسان في مجال الترجمة، بعيدا عن الأحكام العامة أو الانطباعات السطحية.وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول مقاربة موضوع حديث ومتجدد يمس جوهر الممارسة الترجمية المعاصرة فالنقاش حول الترجمة الآلية لم يعد نقاشا نظريا فقط، بل أصبح واقعا يوميا داخل المؤسسات والجامعات ومكاتب الترجمة ووسائل الإعلام، إذ لا يمكن الحكم على الترجمة الآلية بالطريقة نفسها في كل السياقات فما يصلح للنصوص العامة قد لا يصلح للنصوص القانونية، وما يكون مناسبا في مؤسسة تمتلك بنية تقنية متطورة قد يكون محدود الفاعلية في مؤسسة أخرى ذات إمكانات مختلفة. كما أن هذه الدراسة تندرج ضمن محاولة إبراز القيمة المستمرة للمترجم البشري في زمن الذكاء الاصطناعي فالحديث عن الترجمة الآلية لا ينبغي أن يتحول إلى إعلان نهاية المترجم، بل إلى فهم جديد لطبيعة مهنته فالمترجم المعاصر مطالب بأن يكون لغويا، ومراجعا، ومحللا، ومستخدما واعيا للأدوات الرقمية كما أنه مطالب بأن يحافظ على البعد الإنساني في الترجمة، لأن النص لا يحمل المعنى

وعليه فإن هذه المذكرة تسعى إلى معالجة موضوع الترجمة الآلية والترجمة البشرية داخل المؤسسات الرسمية من منظور مقارن، من خلال الوقوف عند تجربة المفوضية الأوروبية وتجربة وكالة الأنباء الجزائرية والغاية من ذلك ليست الانتصار للآلة على الإنسان، ولا الدفاع عن الإنسان ضد التكنولوجيا، بل البحث في إمكانات التكامل بينهما فالمستقبل الأقرب للترجمة يبدو قائما على الشراكة لا على الإقصاء، وعلى الاستفادة من سرعة الأنظمة الآلية دون التفريط في خبرة المترجم وحسه النقدي ومسؤوليته المهنية. استفادت هذه الدراسة من عدد من المراجع والأبحاث التي تناولت الترجمة المؤسساتية ودور الترجمة في المنظمات الدولية. ومن أبرزها كتاب " **Translation and Globalization"** للباحث

Anthony Pym، الذي تناول مكانة الترجمة في المؤسسات الدولية في ظل العولمة، وأبرز أهمية المترجم في ضمان التواصل بين اللغات والثقافات المختلفة. وقد ساعد هذا المرجع في فهم خصوصية الترجمة المؤسساتية والوظائف التي تؤديها داخل الهيئات متعددة اللغات. كما تم الاستفادة من دراسة حول الترجمة داخل المفوضية الأوروبية بعنوان " **Translation at the European Commission: A History"**، والتي تناولت تطور خدمات الترجمة بالمفوضية الأوروبية وآليات تسيير العمل الترجمي داخلها، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالتعدد اللغوي واعتماد التقنيات الحديثة في الترجمة. وقد أسهمت هذه الدراسة في توضيح طبيعة التنظيم اللغوي داخل المفوضية الأوروبية وفهم الدور الذي تؤديه الترجمة الآلية إلى جانب الترجمة البشرية في معالجة الكم الكبير من الوثائق الرسمية .ورغم أهمية هذه الأعمال في إبراز واقع الترجمة المؤسساتية داخل المنظمات الدولية، فإنها ركزت أساساً على الجوانب التنظيمية والتقنية للترجمة داخل المؤسسات الأوروبية، دون التطرق إلى مقارنة الترجمة الآلية والترجمة البشرية بين مؤسسات مختلفة من حيث طبيعة نشاطها ووظائفها التواصلية. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذا الجانب من خلال مقارنة واقع الترجمة في المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، بهدف إبراز أوجه التكامل والاختلاف بين الترجمة الآلية والترجمة البشرية في بيئتين مؤسساتيتين مختلفتين ومن هذا المنطلق نأمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول التحول الرقمي في مجال الترجمة، وأن تقدم رؤية متوازنة حول موقع الترجمة الآلية في المؤسسات الرسمية، وحدودها، وإمكاناتها، ودور المترجم البشري في توجيهها وتقويمها كما نأمل أن تساعد في فتح آفاق جديدة أمام المؤسسات الوطنية لتطوير ممارساتها الترجمية، ليس فقط من خلال اقتناء الأدوات التقنية، بل أيضا من خلال تكوين المترجمين وتأهيلهم للتعامل معها بوعي وكفاءة فالترجمة، مهما تطورت وسائلها، ستظل في النهاية فعلا إنسانيا يسعى إلى نقل المعنى، وخدمة التواصل، وتقريب المسافات بين اللغات والثقافات.

تعد الترجمة وسيلة أساسية للتواصل بين اللغات والثقافات، وقد ازدادت أهميتها مع تطور المجتمعات واتساع مجالات تبادل المعلومات ومع ظهور التكنولوجيا الحديثة، لم تعد الترجمة مقتصرة على الجهد البشري فقط، بل أصبحت تعتمد أيضا على أدوات وبرامج آلية تساعد في نقل النصوص بسرعة أكبر، ويتناول هذا الفصل بصورة عامة مفهوم كل من الترجمة البشرية والترجمة الآلية، مع توضيح أهم خصائصهما ومجالات استعمالهما كما يسلط الضوء على العلاقة بينهما، باعتبارها علاقة تفاعل وتكامل أكثر من كونها علاقة تنافس، حيث يمكن للآلة أن تساعد في تسريع عملية الترجمة، بينما يظل الإنسان ضروريا لضمان الدقة وفهم المعنى والسياق

يمثل هذا الفصل مدخلا نظريا يساعد على فهم طبيعة الترجمة في صورتها التقليدية والحديثة، ويمهد لدراسة دور كل من المترجم البشري والأدوات الآلية داخل المؤسسات الرسمية

1.الترجمة الآلية – المفهوم والتطور:

1.1 نشأة الترجمة الآلية وتطورها التاريخي:

1.1.1 الترجمة الآلية القائمة على القواعد :

لقد مرت الترجمة الآلية بمخاض عسير قبل أن تصل إلى ما هي عليه اليوم من سلاسة، حيث كانت البدايات عبارة عن محاولات لفك الشفرات اللغوية وتحويلها إلى معادلات رياضية ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى نظامين جوهريين شكلا حجر الأساس للحوسبة اللغوية[1].

أولا: الترجمة الآلية المبنية على القواعد (RBMT – Rule-Based Machine Translation)

[1]- علي عبد الواحد، مستقبل اللسانيات الحاسوبية في العصر الرقمي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2021، ص 45.

تعد الترجمة الآلية المبنية على القواعد من أقدم الأنظمة التي عرفها مجال الترجمة الآلية، بل يمكن اعتبارها الجيل الأول الذي مهد الطريق لظهور باقي النماذج اللاحقة وقد ساد هذا النموذج منذ خمسينيات القرن العشرين إلى غاية نهاية الثمانينيات تقريبا، وهي المرحلة التي كان فيها التفكير في الترجمة الآلية قائما على محاولة نقل المعرفة اللغوية البشرية إلى الحاسوب في شكل قواعد واضحة ومحددة.

وقد نشأ هذا النظام في سياق علمي كانت فيه اللسانيات الحاسوبية لا تزال في بداياتها، حيث كان الباحثون ينظرون إلى اللغة على أنها نظام من القواعد يمكن ضبطه وتحويله إلى تعليمات قابلة للبرمجة ومن هذا المنطلق، اعتقد أن الحاسوب يستطيع القيام بعملية الترجمة إذا تم تزويده بما يكفي من القواعد النحوية والصرفية والدلالية، إضافة إلى معاجم ثنائية اللغة تساعده على إيجاد المقابلات المناسبة بين اللغة المصدر واللغة الهدف.

ويختلف هذا النظام عن الأنظمة اللاحقة، مثل الترجمة الإحصائية والترجمة العصبية، في كونه لا يعتمد على التعلم من البيانات أو على الاحتمالات، بل على قواعد لغوية يضعها الإنسان مسبقا فالآلة هنا لا "تتعلم" كما هو الحال في أنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة، وإنما تطبق القواعد التي برمجها المختصون ولذلك فإن جودة الترجمة في هذا النموذج ترتبط ارتباطا مباشرا بجودة القواعد الموضوعة، ودقة المعاجم، وقدرة النظام على معالجة الاستثناءات اللغوية المختلفة.

آلية العمل التقنية :

تعتمد الترجمة الآلية المبنية على القواعد على تحليل النص الأصلي تحليلا لغويا، ثم تحويله إلى اللغة الهدف وفق مراحل منظمة ولا تتم العملية بطريقة عشوائية، بل تمر عبر سلسلة من الخطوات التي تحاول تقليد عمل المترجم البشري من حيث فهم البنية اللغوية للنص، ثم إعادة إنتاجها في لغة أخرى

وتقوم هذه العملية أساسا على ثلاث مراحل رئيسية، وهي **:التحليل، النقل، والتوليد**[1]

أ –مرحلة التحليل (Analysis):

في هذه المرحلة، يقوم النظام بفحص النص المصدر من الناحية اللغوية ويبدأ ذلك بتحليل الكلمات تحليلا صرفيا، أي تحديد أصل الكلمة، ونوعها، وصيغتها، وزمنها، وجنسها، وعددها فعلى سبيل المثال، يحاول النظام معرفة ما إذا كانت الكلمة اسما أو فعلا أو صفة، وما إذا كانت مفردة أو جمعا، مذكرة أو مؤنثة، بعد ذلك ينتقل النظام إلى التحليل النحوي، حيث يحدد وظيفة كل كلمة داخل الجملة، مثل الفاعل، الفعل، المفعول به، المبتدأ، الخبر، النعت، الحال، أو الظرف والهدف من هذه المرحلة هو تفكيك الجملة إلى عناصرها الأساسية حتى يتمكن الحاسوب من معرفة العلاقات التي تربط هذه العناصر ببعضها وتعد هذه المرحلة مهمة جدا، لأن الخطأ في تحليل البنية الأصلية يؤدي غالبا إلى خطأ في الترجمة النهائية فإذا لم يتعرف النظام مثلا على الفاعل الحقيقي في الجملة، فقد يخطئ في ترتيب الكلمات أو في تصريف الفعل داخل اللغة الهدف.

ب –مرحلة النقل(Transfer)

بعد تحليل النص المصدر، ينتقل النظام إلى مرحلة النقل، وهي المرحلة التي يتم فيها تحويل الكلمات والبنى النحوية من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف وهنا يبحث النظام في المعجم الثنائي اللغة عن المقابلات المناسبة للكلمات والعبارات، ثم يحاول نقل العلاقات النحوية من لغة إلى أخرى، غير أن هذه العملية ليست مجرد استبدال كلمة بكلمة، لأن اللغات تختلف في طريقة بناء الجملة وترتيب عناصرها فقد تكون الجملة في اللغة الإنجليزية مثلا مبنية وفق ترتيب: فاعل، فعل، مفعول به، بينما قد تسمح

[1]- مروان الكيلاني، المترجم والآلة، صراع أم تكامل؟ ،عمان، دار المسيرة، 2020، ص34.

اللغة العربية بترتيبات مختلفة لذلك لا بد أن يحتوي النظام على قواعد خاصة تساعده على إعادة ترتيب الجملة بما يتوافق مع خصائص اللغة الهدف[1]

وتعد مرحلة النقل من أكثر المراحل تعقيدا، لأن بعض البنى اللغوية لا تملك مقابلا مباشرا في اللغة الأخرى كما أن بعض الكلمات تحمل أكثر من معنى، ولا يمكن اختيار المقابل الصحيح إلا إذا كان النظام مزودا بقواعد دلالية تساعده على التمييز بين المعاني الممكنة

ج –مرحلة التوليد (Generation)

تمثل مرحلة التوليد الخطوة الأخيرة في عملية الترجمة ففيها يقوم النظام بإنتاج النص المترجم في اللغة الهدف اعتمادا على القواعد النحوية والصرفية الخاصة بهذه اللغة

وفي هذه المرحلة، يتم ضبط ترتيب الكلمات، وتصريف الأفعال، وتحقيق المطابقة بين الاسم والصفة، وبين الفعل والفاعل، من حيث التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، والزمن، وغير ذلك من العناصر اللغوية والغاية من هذه المرحلة هي إنتاج جملة سليمة من الناحية اللغوية، ومقبولة قدر الإمكان في اللغة الهدف

ومع ذلك، فإن النص الناتج عن هذه المرحلة قد يكون صحيحا نحويا، لكنه لا يكون دائما طبيعيا أو سلسا من الناحية الأسلوبية والسبب في ذلك أن النظام يطبق القواعد بشكل آلي، لكنه لا يمتلك الحس اللغوي الذي يتمتع به المترجم البشري

–الخصائص والمميزات:

تتميز الترجمة الآلية المبنية على القواعد بمجموعة من الخصائص التي جعلتها مهمة في تاريخ الترجمة الآلية، خاصة في مراحلها الأولى[2].

[1] جوليان هاوس، الترجمة كفعل تواصلي، لندن: روتليدج، طبعة عربية، 2022، ص .132

[2] أحمد بن زروق، سوسيولوجيا الترجمة في المؤسسات الرسمية ، الجزائر: دار الحكمة، 2023، ص88

أ. الاعتماد على قواعد لغوية واضحة

أهم ما يميز هذا النظام أنه يعتمد على قواعد صريحة ومحددة فكل عملية يقوم بها الحاسوب تكون مبنية على قاعدة مبرمجة مسبقا، سواء تعلق الأمر بتحليل الجملة، أو اختيار المقابل المعجمي، أو إعادة ترتيب الكلمات في اللغة الهدف، وهذه الخاصية تمنح النظام قدرا من الوضوح والتحكم، لأن المختصين يستطيعون معرفة سبب الخطأ وتعديله من خلال مراجعة القاعدة المسؤولة عنه وهذا يختلف عن بعض الأنظمة الحديثة التي تكون قراراتها أحيانا أقل شفافية بسبب اعتمادها على شبكات عصبية معقدة.

ب –الثبات في المخرجات

من خصائص هذا النظام أيضا أنه يعطي نتائج ثابتة فإذا أدخلت الجملة نفسها عدة مرات، فإن النظام غالبا ما ينتج الترجمة نفسها في كل مرة، لأنه لا يعتمد على الاحتمالات أو السياقات المتغيرة، بل على قواعد ثابتة، وقد يكون هذا الثبات مفيدا في بعض المجالات التي تتطلب توحيد المصطلحات والصيغ، مثل النصوص التقنية، والإدارية، والقانونية، وبعض الوثائق الرسمية التي لا تحتمل تغيرا كبيرا في الصياغة.

ج– الدقة في المجالات المتخصصة

يمكن أن تكون الترجمة المبنية على القواعد فعالة في المجالات التي تتميز بمصطلحات محددة وبنية لغوية متكررة فإذا تم إعداد معجم متخصص جيد، وكانت الجمل واضحة ومباشرة، يستطيع النظام إنتاج ترجمة مقبولة نسبيا، ولهذا استخدمت هذه الأنظمة في بعض البيئات المهنية التي تتعامل مع نصوص ذات طبيعة تقنية أو علمية أو إدارية، حيث تكون اللغة أقل مجازية وأكثر انتظاما

د– إمكانية التحكم في النظام

بما أن النظام مبني على قواعد ومعاجم واضحة، يمكن للمختصين التدخل لتعديلها أو تحسينها فإذا لاحظوا أن النظام يخطئ في ترجمة تركيب معين، يمكنهم إضافة قاعدة جديدة أو تعديل القاعدة

الموجودة، وهذه الخاصية جعلت هذا النوع من الأنظمة مناسبا في الفترات الأولى لتطوير الترجمة الآلية، لأنه كان يمنح الباحثين قدرة مباشرة على التحكم في مخرجات النظام.

العيوب والحدود :

رغم أهمية الترجمة الآلية المبنية على القواعد، إلا أنها واجهت عدة صعوبات جعلت استعمالها محدودا مقارنة بالأنظمة الأحدث.

أ- جمود القواعد

أكبر عيب في هذا النظام هو جمود القواعد فاللغة البشرية ليست نظاما ثابتا تماما، بل هي متغيرة ومتعددة الاستعمالات فقد تخضع الجملة لقاعدة معينة، لكنها قد تحمل معنى مختلفا بحسب السياق، ولهذا فإن اعتماد النظام على قواعد ثابتة قد يؤدي إلى ترجمات حرفية أو غير طبيعية فالآلة تستطيع تطبيق القاعدة، لكنها لا تستطيع دائما فهم نية الكاتب أو المقصود الحقيقي من العبارة.

ب- صعوبة التعامل مع المجاز والعبارات الاصطلاحية

تعجز هذه الأنظمة غالبا عن ترجمة العبارات المجازية والاصطلاحية ترجمة سليمة فالتعبيرات الاصطلاحية لا تفهم من خلال معاني كلماتها المنفردة، وإنما من خلال معناها الكلي داخل الثقافة التي تنتمي إليها، فعندما تترجم الآلة عبارة اصطلاحية ترجمة حرفية، قد يصبح النص غريبا أو فاقدا للمعنى وهنا يظهر بوضوح دور المترجم البشري، لأنه يستطيع فهم البعد الثقافي والأسلوبي للعبارة واختيار مقابل مناسب لها في اللغة الهدف.

ج -التكلفة العالية في البناء والتطوير

يتطلب بناء نظام ترجمة قائم على القواعد جهدا كبيرا ووقتا طويلا فكل قاعدة لغوية يجب أن تكتب وتبرمج بدقة، وكل معجم يجب أن يبنى بعناية، كما يجب اختبار النظام باستمرار لتصحيح أخطائه، ولا يقتصر الأمر على لغة واحدة، بل إن كل زوج لغوي يحتاج إلى قواعد خاصة فالقواعد التي تصلح

للترجمة من الإنجليزية إلى الفرنسية لا تصلح بالضرورة للترجمة من العربية إلى الفرنسية أو من العربية إلى الإنجليزية وهذا يجعل بناء هذه الأنظمة عملية مكلفة وغير عملية عند التعامل مع عدد كبير من اللغات.

د- ضعف المرونة أمام التطور اللغوي

اللغة تتطور باستمرار، وتظهر فيها كلمات ومصطلحات جديدة، خاصة في مجالات الإعلام، التكنولوجيا، السياسة، والعلوم وإذا لم يتم تحديث النظام بانتظام، فإنه يصبح عاجزا عن مواكبة هذه التغيرات، وهذا يمثل مشكلة خاصة في المؤسسات الإعلامية، مثل وكالات الأنباء، التي تتعامل يوميا مع أحداث ومصطلحات جديدة فالترجمة الآلية القائمة على القواعد قد لا تستطيع التعامل بسرعة مع المصطلحات المستجدة إذا لم تكن موجودة مسبقا في معجمها

هـ -صعوبة التعامل مع اللغات المعقدة صرفيا

تواجه هذه الأنظمة صعوبة أكبر عند التعامل مع لغات ذات بنية صرفية غنية، مثل اللغة العربية فالعربية تتميز بتعدد الصيغ، والاشتقاق، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، إضافة إلى غياب التشكيل في أغلب النصوص المكتوبة، وهذا يجعل الكلمة العربية الواحدة قابلة لأكثر من قراءة ومعنى، مما يصعب على النظام تحديد المقصود بدقة كما أن مرونة ترتيب الجملة العربية تزيد من تعقيد عملية التحليل الآلي، لأن الفاعل أو المفعول به لا يظهران دائما في موضع ثابت.

التقييم العام لهذا النظام:

يمكن القول إن الترجمة الآلية المبنية على القواعد تمثل مرحلة تأسيسية مهمة في تاريخ الترجمة الآلية فقد كانت أول محاولة منظمة لجعل الحاسوب قادرا على معالجة اللغة والترجمة بينها اعتمادا على قواعد وضعها الإنسان، وقد ساعد هذا النظام على تطوير اللسانيات الحاسوبية، لأنه كشف أهمية التحليل النحوي والصرفي والدلالي في عملية الترجمة كما بين أن الترجمة ليست مجرد نقل كلمات من لغة إلى

أخرى، بل هي عملية معقدة تتطلب فهما للبنية والمعنى والسياق، ومع ذلك فإن محدودية هذا النظام ظهرت عندما واجه اللغة في استعمالها الحقيقي فاللغة ليست مجرد قواعد، بل هي أيضا سياق، وثقافة، ومجاز، وأسلوب، ونية تواصلية وهذه العناصر يصعب على النظام القائم على القواعد التعامل معها بدقة ولهذا ورغم أن هذا النموذج حقق نتائج مقبولة في بعض المجالات المتخصصة، إلا أنه لم يكن كافيا لإنتاج ترجمة طبيعية ومرنة في جميع السياقات وقد أدى ذلك إلى البحث عن نماذج جديدة أكثر قدرة على التعامل مع التنوع اللغوي، فظهرت لاحقا الترجمة الآلية الإحصائية، ثم الترجمة الآلية العصبية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

ثانيا: الترجمة الآلية الإحصائية (Statistical Machine Translation — SMT)

بعد المرحلة الأولى التي مثلتها الترجمة الآلية المبنية على القواعد، ظهر نموذج جديد في تاريخ الترجمة الآلية عرف باسم الترجمة الآلية الإحصائية وقد شكل هذا النموذج منعطفا مهما في مسار تطور الترجمة الآلية، لأنه نقل الاهتمام من القواعد اللغوية الصريحة إلى البيانات والنصوص المترجمة سابقا بمعنى أن الآلة لم تعد تعتمد فقط على ما يضعه اللغويون من قواعد نحوية وصرفية، بل أصبحت تستفيد من كميات ضخمة من الترجمات البشرية السابقة لكي تستنتج، بطريقة رياضية، أكثر المقابلات احتمالا بين اللغات.

وقد بدأ هذا الاتجاه في الظهور بوضوح مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، خاصة مع التطور الكبير في قدرات الحواسيب، وتوفر مدونات لغوية ضخمة ناتجة عن عمل المؤسسات الدولية متعددة اللغات، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فقد كانت هذه المؤسسات تنتج يوميا عددا كبيرا من الوثائق المترجمة، مما وفر مادة خاما مهمة للباحثين في مجال الترجمة الآلية ومن هنا ظهرت فكرة تدريب الحاسوب على النصوص المترجمة بدلا من تزويده يدويا بالقواعد اللغوية[1].

[1] مارك ليندغرين، مستقبل الترجمة الآلية في المنظمات العابرة للحدود، ترجمة خالد العمر دار المنهج، بيروت،2024،ص 210.

وتقوم الترجمة الآلية الإحصائية على مبدأ الاحتمال فالآلة لا تفهم اللغة بالطريقة التي يفهمها الإنسان، ولا تحلل الجملة تحليلا نحويا عميقا كما في الترجمة القائمة على القواعد، بل تبحث في قاعدة بياناتها عن أكثر الترجمات ورودا واحتمالا فإذا وجدت أن عبارة معينة ترجمت في أغلب النصوص السابقة بطريقة محددة، فإنها ترجح هذه الترجمة عند مصادفتها للعبارة نفسها أو لعبارة مشابهة، ولهذا يمكن القول إن النظام الإحصائي لا يقوم على "معرفة لغوية مباشرة"، بل على "ذاكرة نصية واسعة" فهو يتعلم من التكرار، ويستنتج من كثرة الاستعمال، ويختار الترجمة التي تبدو، من الناحية الرياضية، أكثر احتمالا من غيرها.

-الفلسفة الكامنة وراء النظام :

تعتمد الترجمة الآلية الإحصائية على فكرة أساسية مفادها أن الترجمة يمكن التنبؤ بها من خلال دراسة العلاقات المتكررة بين النصوص الأصلية وترجماتها فبدلا من أن نقول للحاسوب إن الفاعل يأتي في موضع معين أو إن الصفة يجب أن تطابق الاسم، نمنحه آلافا أو ملايين الجمل المترجمة، فيحاول بنفسه استخراج الأنماط والعلاقات بينها[1].

فعلى سبيل المثال، إذا ظهرت عبارة **The United Nations** في عدد ضخم من الوثائق، وكانت تترجم غالبا إلى الأمم المتحدة، فإن النظام يستنتج أن هذا المقابل هو الأكثر احتمالا ولا يعني ذلك أن النظام يعرف ماهية الأمم المتحدة أو يفهم دورها السياسي والدبلوماسي، بل يعني فقط أنه رصد تكرارا قويا بين العبارة الإنجليزية ومقابلها العربي، وبذلك تختلف الترجمة الإحصائية عن الترجمة القائمة على القواعد في نقطة جوهرية، وهذا التحول كان مهما جدا، لأنه جعل الترجمة الآلية أقل اعتمادا على التدخل اليدوي المباشر، وأكثر اعتمادا على البيانات كما جعل من الممكن بناء أنظمة ترجمة لعدد أكبر من اللغات، بشرط توفر مدونات متوازية كافية.

[1] هانس فيرمير، نظرية الغرض في الترجمة، ترجمة منى عبد القادر القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2023، 102

-آلية العمل التقنية :

تقوم الترجمة الآلية الإحصائية على مجموعة من المكونات التقنية التي تسمح للنظام باختيار الترجمة الأكثر احتمالا ومن أهم هذه المكونات :المدونات المتوازية، نموذج الترجمة، ونموذج اللغة[1].

أ- المدونات المتوازية (Parallel Corpora)

تعد المدونات المتوازية الأساس الذي تقوم عليه الترجمة الإحصائية والمقصود بها مجموعات ضخمة من النصوص التي تكون متوفرة بلغتين أو أكثر، بحيث يقابل كل نص أصلي ترجمة بشرية له، فعلى سبيل المثال، قد تحتوي المدونة على وثيقة بالإنجليزية وترجمتها إلى الفرنسية أو العربية ومن خلال مقارنة آلاف أو ملايين الجمل المتقابلة، يستطيع النظام أن يتعلم أن كلمة معينة أو عبارة معينة في اللغة المصدر تقابل غالبا كلمة أو عبارة معينة في اللغة الهدف، وتزداد جودة النظام كلما كانت المدونة أكبر حجما وأفضل تنظيما فالنظام الذي يتدرب على ملايين الجمل المترجمة بدقة يكون قادرا على إنتاج ترجمات أفضل من نظام يتدرب على بيانات قليلة أو ضعيفة الجودة لذلك ارتبط نجاح الترجمة الإحصائية كثيرا بتوفر البيانات، وهو ما يفسر نجاحها النسبي في اللغات والمؤسسات التي تمتلك أرشيفا ضخما من الترجمات.

ب -نموذج الترجمة (Translation Model)

يقوم نموذج الترجمة بتحديد العلاقة الاحتمالية بين وحدات اللغة المصدر ووحدات اللغة الهدف ولا يتعامل النظام دائما مع الكلمات منفردة، بل قد يتعامل مع عبارات قصيرة أو مجموعات كلمات، لأن ترجمة الكلمة وحدها قد لا تكون كافية فكثير من الكلمات يتغير معناها بحسب الكلمات التي ترافقها لذلك تطورت الترجمة الإحصائية من ترجمة قائمة على الكلمات إلى ترجمة قائمة على العبارات، مما

[1]- فوزي الشايب، اللسانيات الحاسوبية واللغة العربية عمان: دار الفكر، 2024، ص 33.

جعل نتائجها أكثر طبيعية نسبيا، فعلى سبيل المثال، ترجمة كلمة **bank** تختلف حسب السياق، فقد تعني "بنكا" إذا جاءت في سياق مالي، وقد تعني "ضفة" إذا وردت في سياق نهر والنظام الإحصائي يحاول اختيار المعنى الأكثر احتمالا بناء على الأنماط التي رآها في النصوص السابقة

ج- نموذج اللغة (Language Model)

لا يكفي في الترجمة أن تكون الكلمات صحيحة منفردة، بل يجب أن تكون الجملة الناتجة طبيعية ومنسجمة في اللغة الهدف وهنا يأتي دور نموذج اللغة، يقوم نموذج اللغة بتقدير مدى طبيعية الجملة المترجمة في اللغة الهدف فهو يختار الصياغة التي تبدو أكثر استعمالا وشيوعا في اللغة فإذا كان أمام النظام أكثر من احتمال لترتيب الكلمات، فإنه يختار الترتيب الذي ظهر أكثر في النصوص التي تدرب عليها.

فعلى سبيل المثال، قد تكون ترجمة الكلمات صحيحة من الناحية المعجمية، لكن ترتيبها غير سليم في هذه الحالة، يساعد نموذج اللغة على اختيار الصياغة الأكثر قربا من الاستعمال الطبيعي ولهذا كان نموذج اللغة عنصرا أساسيا في تحسين مخرجات الترجمة الإحصائية وجعلها أقل جمودا من الترجمة القائمة على القواعد.

-الخصائص والمميزات :

تميزت الترجمة الآلية الإحصائية بعدة خصائص جعلتها تمثل ثورة في تاريخ الترجمة الآلية

أ -الاعتماد على البيانات بدل القواعد: أهم ما يميز هذا النموذج أنه لا يحتاج إلى كتابة قواعد لغوية مفصلة لكل حالة فبدلا من بناء النظام يدويا من خلال القواعد، يتم تدريبه على نصوص مترجمة سابقا وهذا جعل بناء الأنظمة أسرع نسبيا مقارنة بالنموذج القائم على القواعد، وقد ساعد هذا التحول على تقليل الاعتماد على خبراء اللسانيات في كل مرحلة من مراحل بناء النظام، لأن البيانات أصبحت تلعب الدور الأساسي في تدريب الآلة.

ب- القدرة على التوسع: تتميز الترجمة الإحصائية بإمكانية توسيعها إلى لغات متعددة، بشرط توفر مدونات متوازية بين هذه اللغات فإذا توفرت كمية كافية من النصوص المترجمة بين لغتين، يمكن تدريب النظام على الترجمة بينهما، ولهذا كان هذا النموذج مناسبا للمؤسسات الكبرى متعددة اللغات، مثل المفوضية الأوروبية، التي تمتلك أرشيفا ضخما من الوثائق المترجمة بلغات رسمية عديدة

ج- تحسين طبيعية الصياغة: بما أن النظام يتعلم من ترجمات بشرية سابقة، فإنه يستطيع أحيانا إنتاج صيغ أكثر طبيعية من الأنظمة القائمة على القواعد فبدلا من أن يطبق قاعدة جامدة، يستفيد من الصيغ التي استعملها المترجمون البشر في نصوص سابقة، وهذا جعله أكثر مرونة في ترجمة العبارات المتكررة والنصوص ذات البنية المألوفة، خاصة عندما تكون البيانات التي تدرب عليها ذات جودة عالية

د- السرعة في معالجة النصوص: تمكنت الأنظمة الإحصائية من معالجة كميات كبيرة من النصوص في وقت قصير وهذا جعلها مفيدة في البيئات التي تتطلب سرعة في الترجمة، مثل المؤسسات الدولية، والشركات الكبرى، وبعض المؤسسات الإعلامية، فالآلة قادرة على تقديم مسودة أولية بسرعة، ثم يتدخل المترجم البشري لاحقا لمراجعتها وتصحيحها

-العيوب والحدود:

رغم التطور الذي حققته الترجمة الإحصائية، إلا أنها واجهت مجموعة من الصعوبات التي حدت من فعاليتها

أ -غياب الفهم الحقيقي للسياق: تعتمد الترجمة الإحصائية على الاحتمال، لا على الفهم الحقيقي فهي تختار الترجمة الأكثر تكرارا في البيانات، لكنها لا تدرك دائما إن كانت مناسبة للسياق الجديد، وهذا يؤدي أحيانا إلى أخطاء دلالية، خاصة عندما تكون الكلمة متعددة المعاني أو عندما يكون النص متخصصا أو حساسا فالنظام قد يختار مقابلا شائعا لكنه غير مناسب للسياق السياسي أو القانوني أو الإعلامي.

ب- الاعتماد الكبير على جودة البيانات: جودة الترجمة الإحصائية مرتبطة مباشرة بجودة البيانات التي يتدرب عليها النظام فإذا كانت المدونات المتوازية قليلة أو غير دقيقة أو تحتوي على أخطاء، فإن النظام يتعلم هذه الأخطاء ويعيد إنتاجها، ولهذا فإن اللغات التي لا تتوفر لها موارد رقمية كافية تواجه صعوبات كبيرة مع هذا النموذج وتعرف هذه المشكلة باسم **ندرة البيانات**، وهي مشكلة بارزة في كثير من اللغات الأقل حضورا رقميا[1].

ج -ضعف الأداء في الجمل الطويلة والمعقدة: تعاني الترجمة الإحصائية من صعوبة في التعامل مع الجمل الطويلة التي تحتوي على تراكيب متعددة فالنظام قد ينجح في ترجمة أجزاء من الجملة، لكنه يفشل في الحفاظ على الترابط العام بينها، وقد يؤدي ذلك إلى نصوص مفككة، أو إلى فقدان بعض العلاقات المنطقية بين عناصر الجملة وهذا الأمر خطير في النصوص القانونية والإدارية، حيث يمكن أن يؤدي خطأ صغير في العلاقة بين الجمل إلى تغيير المعنى.

د صعوبة التعامل مع اللغات الغنية صرفيا: تواجه الترجمة الإحصائية تحديات كبيرة مع اللغات التي تتميز بتصريفات كثيرة، مثل العربية والتركية فاللغة العربية، مثلا، تحتوي على اشتقاقات متعددة، وصيغ صرفية كثيرة، وقد تكون الكلمة الواحدة محملة بمعلومات نحوية ودلالية عديدة، وإذا لم تكن البيانات كافية لتغطية هذه الصيغ المختلفة، فإن النظام قد ينتج ترجمة غير دقيقة أو غير منسجمة.

-التقييم العام لهذا النظام :

يمكن القول إن الترجمة الآلية الإحصائية مثلت مرحلة مهمة في تطور الترجمة الآلية، لأنها تجاوزت جمود القواعد وفتحت الباب أمام الاستفادة من النصوص المترجمة بشريا وقد ساعد هذا النموذج على تحسين سرعة الترجمة وتوسيع نطاق استعمالها داخل المؤسسات الكبرى، غير أن هذا النظام ظل

[1] روبرت صامويل، الأنظمة الخبيرة في الترجمة المؤسساتية باريس،مطبوعات اليونسكو، 2024،ص 56

محدودا بسبب اعتماده على الاحتمال لا على الفهم فهو قادر على استنتاج الأنماط المتكررة، لكنه لا يمتلك وعيا بالسياق أو بالثقافة أو بالمقاصد العميقة للنص ولذلك ظل تدخل المترجم البشري ضروريا، خاصة في النصوص الرسمية والقانونية والإعلامية، نستنتج أن الترجمة الآلية الإحصائية شكلت انتقالا مهما من منطق القواعد إلى منطق البيانات فقد منحت الآلة قدرة أكبر على التعلم من الترجمات السابقة، لكنها لم تستطع تجاوز مشكلة الفهم الحقيقي للمعنى ولهذا مهدت الطريق لظهور الترجمة الآلية العصبية، التي حاولت الجمع بين قوة البيانات وقدرة أكبر على معالجة السياق[1].

ثالثا: المقارنة التحليلية بين النموذجين

بعد عرض الترجمة الآلية المبنية على القواعد والترجمة الآلية الإحصائية، يتضح أن كل نموذج منهما يمثل مرحلة مختلفة في تطور علاقة الحاسوب باللغة فالنموذج الأول يقوم على القواعد التي يصوغها الإنسان، بينما يقوم النموذج الثاني على البيانات والاحتمالات التي تستخرجها الآلة من النصوص المترجمة، ويمكن القول إن الترجمة القائمة على القواعد تمثل مرحلة "المنطق اللغوي"، أما الترجمة الإحصائية فتمثل مرحلة "المنطق الرياضي" فالأولى تنطلق من القاعدة ثم تطبقها على النص، في حين أن الثانية تنطلق من النصوص السابقة ثم تستنتج منها الأنماط الأكثر احتمالا.

من حيث الأساس النظري :

تعتمد الترجمة المبنية على القواعد على تصور يرى أن اللغة يمكن ضبطها من خلال قواعد نحوية وصرفية ودلالية ولذلك يكون عمل النظام قائما على تطبيق هذه القواعد بشكل مباشر، أما الترجمة الإحصائية، فتنطلق من تصور مختلف، إذ ترى أن اللغة يمكن معالجتها من خلال دراسة الاستعمالات المتكررة في النصوص لذلك فهي لا تهتم كثيرا بشرح القاعدة اللغوية، بل تهتم بمعرفة ما تكرر أكثر في

[1] جوليان هاوس، الترجمة كفعل تواصلي لندن، روتليدج، طبعة عربية، 2022، ص132.

الترجمات السابقة، وبهذا يمكن القول إن النموذج الأول أقرب إلى عمل اللغوي، بينما النموذج الثاني أقرب إلى عمل الأرشيفي الذي يعتمد على ذاكرة واسعة من النصوص.

من حيث طريقة العمل :

في الترجمة القائمة على القواعد، تمر العملية عبر التحليل والنقل والتوليد، حيث يتم تفكيك الجملة لغويا، ثم تحويلها إلى اللغة الهدف، ثم إعادة بنائها وفق قواعد هذه اللغة، أما في الترجمة الإحصائية، فتقوم العملية على حساب الاحتمالات يبحث النظام عن الترجمة الأكثر احتمالا بناء على المدونات المتوازية ونموذج اللغة، وهذا يعني أن النظام الأول يترجم لأنه يعرف القاعدة، بينما النظام الثاني يترجم لأنه وجد نمطا متكررا في البيانات.

-من حيث المميزات :

تتميز الترجمة القائمة على القواعد بالوضوح والثبات وإمكانية التحكم فإذا وقع خطأ، يمكن غالبا تتبع القاعدة المسؤولة عنه وتصحيحها كما أنها مفيدة في النصوص المتخصصة ذات المصطلحات الثابتة، أما الترجمة الإحصائية فتتميز بالمرونة والقدرة على التعلم من الترجمات السابقة كما أنها أسهل في التوسع إذا توفرت البيانات، ويمكنها إنتاج تراكيب أكثر طبيعية أحيانا لأنها تتعلم من النصوص البشرية.

-من حيث العيوب :

تعاني الترجمة القائمة على القواعد من الجمود وصعوبة التعامل مع الاستثناءات والمجاز والتطور اللغوي كما أن بناءها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين، أما الترجمة الإحصائية فتعاني من ضعف الفهم السياقي، والاعتماد الكبير على جودة البيانات، وصعوبة التعامل مع الجمل الطويلة أو اللغات التي لا تتوفر لها مدونات كافية.

-أثر النموذجين في تطور الترجمة الآلية :

رغم اختلافهما، فقد ساهم النموذجان معا في تطور الترجمة الآلية فقد بين النموذج القائم على القواعد أهمية التحليل اللغوي، بينما بين النموذج الإحصائي أهمية البيانات والنصوص المترجمة، وقد استفادت الترجمة العصبية لاحقا من هذا التراث المزدوج، إذ حاولت تجاوز جمود القواعد وضعف الاحتمالات التقليدية، من خلال الاعتماد على الشبكات العصبية والتعلم العميق، يمكن القول إن الانتقال من الترجمة القائمة على القواعد إلى الترجمة الإحصائية كان انتقالا من التفكير اللغوي الصارم إلى التفكير الاحتمالي غير أن النموذجين ظلا عاجزين عن تحقيق فهم عميق وشامل للغة، وهو ما فتح المجال أمام ظهور الترجمة الآلية العصبية التي تمثل المرحلة الأحدث في هذا التطور[1].

2.1.1. الثورة العصبية في الترجمة (Neural Machine Translation — NMT)

تمثل الترجمة الآلية العصبية مرحلة متقدمة في تاريخ الترجمة الآلية، بل يمكن اعتبارها القفزة النوعية الأهم في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة فقد غيرت هذه المقاربة طريقة تعامل الحاسوب مع اللغة، إذ لم تعد الترجمة قائمة فقط على القواعد أو الاحتمالات البسيطة، بل أصبحت تعتمد على نماذج ذكاء اصطناعي تحاول محاكاة طريقة عمل الدماغ البشري من خلال الشبكات العصبية الاصطناعية وقد بدأ الانتشار الواسع للترجمة العصبية في حدود سنة 2016، عندما تبنتها العديد من الأنظمة الكبرى ومنذ ذلك الوقت، تحسنت جودة الترجمة الآلية بصورة واضحة، خاصة من حيث سلاسة الأسلوب وترابط الجمل وقدرة النظام على التعامل مع السياق بصورة أفضل من الأنظمة السابقة.

-مفهوم الترجمة الآلية العصبية :

[1] جوليان هاوس، الترجمة كفعل تواصلي لندن: روتليدج - طبعة عربية، 2022، ص132

الترجمة الآلية العصبية هي نظام ترجمة يعتمد على تقنيات التعلم العميق، وهو فرع من فروع الذكاء الاصطناعي يقوم على تدريب الحاسوب على كميات ضخمة من البيانات عبر طبقات متعددة من المعالجة، ولا تتعامل هذه الأنظمة مع الجملة باعتبارها كلمات منفصلة فقط، بل تنظر إليها كبنية كاملة مترابطة وهذا ما يجعلها أكثر قدرة على فهم العلاقات بين الكلمات داخل الجملة، وعلى إنتاج ترجمة أكثر انسجاما وسلاسة، فبدلا من ترجمة كل كلمة على حدة أو الاعتماد فقط على تكرار العبارات السابقة، تحاول الترجمة العصبية تمثيل المعنى في صورة رياضية داخل فضاء رقمي، ثم إعادة إنتاج هذا المعنى في اللغة الهدف.

-آلية العمل التقنية :

تعتمد الترجمة العصبية على مرحلتين أساسيتين **:الترميز** و**فك الترميز**[1]

أ- الترميز (Encoding)

في مرحلة الترميز، يقوم النظام بتحويل الكلمات والجمل إلى تمثيلات رياضية تعرف باسم **المتجهات** وهذه المتجهات لا تمثل الكلمة من حيث شكلها فقط، بل تحاول تمثيل معناها وعلاقتها بالكلمات الأخرى، فعلى سبيل المثال، الكلمات التي تنتمي إلى مجال دلالي واحد، مثل "طبيب"، "مستشفى"، "مريض"، تكون متقاربة في الفضاء الرياضي للنظام وهذا يسمح للآلة بفهم نوع من العلاقة الدلالية بين الكلمات، وتعد هذه المرحلة مهمة لأنها تجعل النظام قادرا على معالجة اللغة بطريقة أعمق من مجرد البحث في المعجم أو حساب التكرارات.

---

[1] مارك ليندغرين، مستقبل الترجمة الآلية في المنظمات العابرة للحدود، ترجمة خالد العمر بيروت: دار المنهج، 2024، ص 210.

ب- فك الترميز (Decoding)

بعد أن يحول النظام الجملة الأصلية إلى تمثيل رياضي، تأتي مرحلة فك الترميز، حيث يحاول إنتاج الجملة المقابلة في اللغة الهدف، وفي هذه المرحلة، لا يختار النظام الكلمات بشكل منفصل، بل يحاول بناء جملة كاملة تراعي المعنى العام والسياق وهذا ما يمنح الترجمة العصبية قدرة أكبر على إنتاج نصوص مترابطة وسلسة،وتساعد هذه المرحلة على تجاوز بعض مشاكل الأنظمة السابقة، خاصة مشكلة تفكك الجملة أو ضعف الترابط بين أجزائها.

ج آلية الانتباه (Attention Mechanism)

من أهم التقنيات التي ساهمت في نجاح الترجمة العصبية ما يعرف بـ **آلية الانتباه** وتسمح هذه الآلية للنظام بالتركيز على أجزاء معينة من الجملة المصدر أثناء إنتاج الترجمة، فإذا كانت الجملة طويلة، يستطيع النظام الربط بين الكلمات المتباعدة داخلها وهذا مهم جدا في اللغات التي تتطلب مطابقة بين عناصر قد تكون بعيدة عن بعضها، مثل الفاعل والصفة أو الاسم والضمير، وقد ساعدت آلية الانتباه على تحسين ترجمة الجمل الطويلة والمعقدة، وهي إحدى المشكلات التي كانت تعاني منها الترجمة الإحصائية.

-الخصائص والمميزات :

تتميز الترجمة العصبية بعدة خصائص جعلتها تتفوق على الأنظمة السابقة[1]

أ- مراعاة السياق

[1] مروان الكيلاني، المترجم والآلة: صراع أم تكامل؟ عمان: دار المسيرة، 2020، ص34.

من أهم مزايا الترجمة العصبية أنها أكثر قدرة على مراعاة السياق داخل الجملة فهي لا تتعامل مع الكلمات كعناصر معزولة، بل تنظر إلى العلاقات التي تربطها ببعضها، وهذا يجعلها قادرة على اختيار مقابلات أكثر دقة، خاصة عندما تكون الكلمة متعددة المعاني.

ب –سلاسة المخرجات

تنتج الترجمة العصبية نصوصا أكثر سلاسة وطبيعية من الترجمة القائمة على القواعد أو الترجمة الإحصائية ففي كثير من الأحيان تبدو الجملة المترجمة قريبة من الصياغة البشرية من حيث التركيب والأسلوب، وهذا ما جعلها أكثر قبولا لدى المستخدمين والمؤسسات، خاصة عندما يكون الهدف هو الحصول على ترجمة أولية قابلة للمراجعة

ج –القدرة على التعامل مع الجمل الطويلة

بفضل آلية الانتباه والنماذج المتقدمة، أصبحت الترجمة العصبية أكثر قدرة على معالجة الجمل الطويلة وربط أجزائها وهذا أمر مهم في النصوص القانونية والإدارية التي غالبا ما تحتوي على جمل مركبة ومعقدة

د –التعلم المستمر من البيانات

كلما تم تدريب النظام العصبي على بيانات أكثر جودة، تحسنت مخرجاته ولذلك تستفيد المؤسسات الكبرى من أرشيفها الترجمي لتطوير أنظمتها الخاصة، وهذا يفسر اعتماد مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية على أنظمة ترجمة متقدمة مبنية على بيانات مؤسساتية متخصصة

–أثر الترجمة العصبية في المؤسسات الرسمية :

أثرت الترجمة العصبية بشكل واضح في عمل المؤسسات الرسمية، لأنها وفرت سرعة أكبر في معالجة النصوص، وساعدت على تقليل الوقت الذي يستغرقه المترجم في إنتاج المسودة الأولى، وفي مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية، يمكن أن تساعد الترجمة العصبية في التعامل مع حجم ضخم من

الوثائق متعددة اللغات لكنها لا تلغي دور المترجم البشري، لأن النصوص القانونية والرسمية تحتاج إلى درجة عالية من الدقة والمسؤولية، أما في المؤسسات الإعلامية، مثل وكالات الأنباء، فقد تساعد الترجمة العصبية في تسريع ترجمة الأخبار ونصوص، لكنها تحتاج دائما إلى مراجعة بشرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصطلحات السياسية أو الأخبار الحساسة.

-العيوب والتحديات :

رغم تطورها الكبير، لا تزال الترجمة العصبية تواجه عدة تحديات[1]

أ -مشكلة الهلوسة الآلية

من أخطر مشكلات الترجمة العصبية ما يعرف بـ **الهلوسة** ويقصد بها أن تنتج الآلة جملة سليمة لغويا وسلسة أسلوبيا، لكنها لا تعكس معنى النص الأصلي بدقة، وهذه المشكلة خطيرة لأنها قد لا تكون واضحة للقارئ العادي، إذ تبدو الجملة صحيحة في ظاهرها، لكنها تحمل معنى مختلفا أو تضيف معلومات غير موجودة في النص الأصلي.

ب- ضعف الوعي بالعالم الخارجي

الآلة لا تمتلك معرفة حقيقية بالعالم كما يمتلكها الإنسان فهي تعتمد على البيانات التي تدربت عليها، ولا تفهم الأحداث أو الخلفيات السياسية والثقافية فهما واعيا، وهذا يجعلها معرضة للخطأ في ترجمة النصوص المرتبطة بالأحداث الجارية أو القضايا الحساسة

ج- صعوبة التعامل مع الثقافة والمجاز

[1] جوليان هاوس، الترجمة كفعل تواصلي لندن: روتليدج - طبعة عربية، 2022، 132

رغم تحسنها، لا تزال الترجمة العصبية تواجه صعوبة في ترجمة العبارات الثقافية والمجازية فقد تنتج ترجمة سليمة من الناحية النحوية، لكنها لا تنقل الأثر الثقافي أو البلاغي للنص الأصلي، وهنا يظل دور المترجم البشري ضروريا، لأنه الأقدر على فهم السياق الثقافي واختيار الصياغة المناسبة

-التقييم العام للترجمة العصبية :

يمكن القول إن الترجمة العصبية أحدثت تحولا عميقا في مجال الترجمة الآلية فقد حسنت جودة المخرجات، وجعلت النصوص أكثر سلاسة، وقللت من بعض الأخطاء التي كانت شائعة في الأنظمة السابقة، غير أن هذا التطور لا يعني أن الآلة أصبحت قادرة على تعويض الإنسان بالكامل فالترجمة العصبية تظل أداة قوية، لكنها تحتاج إلى إشراف بشري، خاصة في النصوص الرسمية والقانونية والإعلامية، تمثل الترجمة الآلية العصبية مرحلة متقدمة في تطور الترجمة، لأنها نقلت الآلة من مجرد تطبيق القواعد أو حساب الاحتمالات إلى معالجة أكثر تعقيدا للسياق والمعنى ومع ذلك، فإنها لا تزال بحاجة إلى المترجم البشري الذي يضمن الدقة، ويصحح الأخطاء، ويحافظ على روح النص ومقاصده[1]

1.2 معايير الجودة في الترجمة الآلية :

مع تطور أنظمة الترجمة الآلية وتزايد استعمالها في المؤسسات الرسمية والإعلامية، ظهرت الحاجة إلى تقييم جودة النصوص التي تنتجها هذه الأنظمة ،ومن هنا ظهرت عدة مقاييس لتقييم جودة الترجمة الآلية، بعضها آلي يعتمد على الحسابات الرياضية، وبعضها بشري يعتمد على خبرة المترجمين والمراجعين ومن أشهر المقاييس الآلية نجد مقياسي **BLEUوMETEOR**

1.21 التقييم الآلي (BLEUوMETEOR)

[1] سامي بن منصور، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الترجمة العصبية تونس: منشورات الجامعة، 2022، 112.

يقصد بالتقييم الآلي استخدام مقاييس رياضية وحاسوبية للحكم على جودة الترجمة التي تنتجها الآلة وتقوم هذه المقاييس غالبا على مقارنة الترجمة الآلية بترجمة بشرية مرجعية، ثم حساب درجة التشابه بينهما، وتكمن أهمية هذه المقاييس في أنها سريعة وغير مكلفة، إذ تستطيع تقييم عدد كبير جدا من الجمل في وقت قصير ولهذا تستخدم كثيرا في تطوير أنظمة الترجمة ومقارنتها[1].

أولا: مقياسBLEU (Bilingual Evaluation Understudy)

يعد مقياس **BLEU**من أشهر المقاييس المستخدمة في تقييم الترجمة الآلية وقد ظهر في بداية الألفية، وأصبح واسع الانتشار في الدراسات الأكاديمية والتطبيقات العملية[2].

-آلية عملBLEU :

يعتمد هذا المقياس على مقارنة الترجمة الآلية بترجمة بشرية مرجعية ويحسب مدى تطابق الكلمات أو مجموعات الكلمات بين النصين، فإذا كانت الترجمة الآلية تحتوي على كلمات وعبارات موجودة في الترجمة البشرية، يحصل النظام على درجة أعلى أما إذا كانت مختلفة كثيرا، تنخفض الدرجة، ويعتمد BLEUعلى ما يسمى بـ **n-grams**، أي تسلسل الكلمات فقد يقارن كلمة واحدة، أو كلمتين متتاليتين، أو ثلاث كلمات، وهكذا

-مميزاتBLEU :

يتميز هذا المقياس بالسرعة، لأنه يستطيع تقييم آلاف أو ملايين الجمل في وقت قصير كما أنه سهل التطبيق ولا يحتاج إلى تحليل لغوي عميق، ولهذا أصبح مفيدا للباحثين والمطورين الذين يحتاجون إلى مقارنة أداء عدة أنظمة ترجمة بسرعة

-عيوبBLEU :

[1] مارك ليندغرين، مستقبل الترجمة الآلية في المنظمات العابرة للحدود، ترجمة خالد العمر بيروت: دار المنهج، 2024، 210

[2] مراد بلقاسم، السياسة اللغوية في الجزائر: دراسة في آليات الترجمة الإخبارية الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2023، 77

رغم انتشاره، يعاني BLEU من عدة نقائص فهو يعتمد كثيرا على التطابق اللفظي، ولا يستطيع دائما إدراك صحة المعنى إذا اختلفت الصياغة، فإذا استخدمت الآلة كلمة صحيحة لكنها مختلفة عن الكلمة الموجودة في الترجمة المرجعية، قد يعتبرها المقياس خطأ كما أنه لا يميز دائما بين الخطأ البسيط والخطأ الذي يغير المعنى، ولهذا قد يعطي BLEU نتيجة غير دقيقة في بعض الحالات، خاصة عندما تكون هناك أكثر من ترجمة صحيحة للنص الواحد.

ثانيا: مقياسMETEOR (Metric for Evaluation of Translation with Explicit ORdering)

ظهر مقياس **METEOR**لمحاولة تجاوز بعض نقائصBLEU ، خاصة مشكلة الاعتماد المفرط على التطابق الحرفي ويعد هذا المقياس أكثر مرونة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار بعض العلاقات اللغوية والدلالية بين الكلمات[1]

-آلية عملMETEOR :

يقارن METEOR بين الترجمة الآلية والترجمة البشرية، لكنه لا يكتفي بالمطابقة الحرفية فهو يحاول التعرف على الكلمات المتقاربة في المعنى، وعلى الجذور الاشتقاقية، وعلى بعض المترادفات، فعلى سبيل المثال، إذا استعملت الترجمة الآلية كلمة تختلف شكلا عن الكلمة الموجودة في الترجمة المرجعية، لكنها قريبة منها في المعنى، فقد لا يعاقبها المقياس بنفس شدةBLEU .

[1] سعاد الهاشمي، أخلاقيات الترجمة الآلية في الفضاء العام تونس: مجمع الأطرش، 2025، 90

-مميزاتMETEOR :

من أهم مميزات METEOR أنه أقرب نسبيا إلى التقييم البشري، لأنه يراعي المعنى بدرجة أكبر من BLEU كما أنه يعطي أهمية لنقل المعلومات الموجودة في النص الأصلي، لا لمجرد مطابقة الكلمات، ولهذا يعد أكثر مرونة في التعامل مع إعادة الصياغة والمترادفات.

-عيوبMETEOR :

رغم مميزاته، فإن METEOR أكثر تعقيدا منBLEU ، لأنه يحتاج إلى موارد لغوية مثل قواميس المترادفات وقواعد الاشتقاق وهذا يجعله أصعب في التطبيق على بعض اللغات التي لا تتوفر لها موارد رقمية كافية، كما أنه مثل باقي المقاييس الآلية، لا يستطيع تعويض الحكم البشري بالكامل، لأنه لا يدرك دائما السياق الثقافي أو الوظيفي للنص.

-التقييم العام للمقاييس الآلية :

تساعد المقاييس الآلية مثل BLEU و METEORعلى تقديم تصور سريع عن أداء أنظمة الترجمة الآلية لكنها لا تكفي وحدها للحكم النهائي على جودة الترجمة، لأن الترجمة ليست مجرد تشابه كلمات، بل هي نقل للمعنى والأسلوب والسياق، ولهذا تبقى هذه المقاييس مفيدة في الجانب التقني والتجريبي، لكنها تحتاج إلى أن تكتمل بتقييم بشري، خاصة في النصوص الرسمية والقانونية والإعلامية، يمكن القول إن التقييم الآلي يمثل أداة مهمة في تطوير الترجمة الآلية، لكنه ليس بديلا عن التقييم البشري فالمقاييس الرياضية تستطيع قياس التشابه والسرعة والدقة الشكلية، لكنها لا تستطيع دائما الحكم على جودة المعنى أو مناسبة الأسلوب أو حساسية السياق.

2.2.1 دور المراجعة البشرية اللاحقة (Post-editing)

مع تزايد الاعتماد على الترجمة الآلية في المؤسسات الكبرى، ظهر مفهوم مهم في مجال الصناعة اللغوية يعرف باسم المراجعة البشرية اللاحقة ويقصد بها تدخل المترجم البشري بعد إنتاج الترجمة الآلية، من أجل تصحيحها وتحسينها وضمان وصولها إلى مستوى الجودة المطلوب، وقد غيرت هذه العملية طبيعة عمل المترجم فلم يعد المترجم في بعض السياقات يبدأ الترجمة من الصفر، بل أصبح يتعامل مع نص أولي تنتجه الآلة، ثم يقوم بمراجعته وتعديله وهكذا تحول دوره من مترجم فقط إلى مراجع ومحرر وضامن لجودة النص[1].

-تعريف المراجعة البشرية اللاحقة :

المراجعة البشرية اللاحقة هي عملية تدقيق النص المترجم آليا، وتصحيح الأخطاء الموجودة فيه، سواء كانت أخطاء لغوية أو دلالية أو أسلوبية أو مصطلحية، ولا تعني هذه العملية مجرد تصحيح الأخطاء الإملائية أو النحوية، بل تشمل التأكد من أن المعنى قد نقل بدقة، وأن النص مناسب للسياق الذي سيستعمل فيه، وأن المصطلحات متسقة مع المجال والمؤسسة، وتختلف درجة المراجعة بحسب أهمية النص فبعض النصوص تحتاج إلى مراجعة خفيفة فقط، بينما تحتاج نصوص أخرى إلى مراجعة كاملة ودقيقة.

أولا: المراجعة اللاحقة الخفيفة (Light Post-editing)

المراجعة اللاحقة الخفيفة هي أبسط أنواع المراجعة وتهدف أساسا إلى جعل النص مفهوما ومقبولا من حيث المعنى العام، دون التركيز الكبير على الجماليات والأسلوب[2].

[1] سيمون كينغ، إدارة مشاريع الترجمة في الهيئات الدولية بروكسل: دار إيراسموس، 2023، 150

[2] يحيى بوشير، "واقع الترجمة بفرع وكالة الأنباء الجزائرية: دراسة ميدانية"، مجلة آفاق علمية 14، عدد 1 2023: 112

هدفها :

الهدف من هذا النوع هو تصحيح الأخطاء الأساسية التي قد تمنع فهم النص لذلك يركز المراجع على الأخطاء الكبرى، مثل المعنى الخاطئ، أو حذف معلومة مهمة، أو وجود تركيب غير مفهوم، ولا يشترط في هذه الحالة أن يكون النص مثاليا من الناحية الأسلوبية، بل يكفي أن يكون واضحا وقابلا للفهم.

-مجالات استعمالها :

تستخدم المراجعة الخفيفة غالبا في النصوص الداخلية أو المؤقتة، مثل المسودات، والمراسلات غير الرسمية، أو النصوص التي لا تنشر للجمهور، وقد تكون مفيدة في المؤسسات التي تحتاج إلى فهم سريع لمضمون نص أجنبي دون الحاجة إلى ترجمة نهائية عالية الجودة.

-حدودها :

رغم فائدتها من حيث السرعة، لا تصلح المراجعة الخفيفة للنصوص الحساسة أو الرسمية، لأنها لا تضمن دائما جودة الأسلوب أو دقة المصطلحات لذلك لا يمكن الاعتماد عليها في النصوص القانونية أو الأخبار السياسية أو الوثائق التي ستنشر باسم مؤسسة رسمية.

ثانيا: المراجعة اللاحقة الكاملة (Full Post-editing)

المراجعة اللاحقة الكاملة هي مراجعة دقيقة وشاملة للنص المترجم آليا وتهدف إلى جعل النص النهائي قريبا من جودة الترجمة البشرية الكاملة[1].

-هدفها :

تهدف هذه المراجعة إلى إنتاج نص دقيق وسليم من حيث المعنى واللغة والأسلوب والمصطلحات وفي هذا النوع، لا يكتفي المترجم بتصحيح الأخطاء الكبرى، بل يراجع كل مستويات النص، فيتأكد من

[1] أثر الذكاء الاصطناعي على المترجم البشري في الاتحاد الأوروبي"، مجلة التكنولوجيا والترجمة، العدد 15، 2025، ص15.

صحة المعنى، وسلامة التراكيب، واتساق المصطلحات، وطبيعية الأسلوب، وملاءمة النص للغرض الذي سيستعمل من أجله

-مجالات استعمالها :

تستخدم المراجعة الكاملة في النصوص الرسمية والحساسة، مثل الوثائق القانونية، والتقارير المؤسساتية، والبيانات الرسمية، والأخبار الموجهة للنشر العام، ففي هذه الحالات، لا يكفي أن يكون النص مفهوما، بل يجب أن يكون دقيقا ومهنيا وخاليا من الأخطاء التي قد تؤثر في المعنى أو في صورة المؤسسة.

-أهميتها :

تكمن أهمية المراجعة الكاملة في أنها تجعل الترجمة الآلية قابلة للاعتماد المهني فالآلة تستطيع أن تقدم مسودة أولية، لكن المترجم البشري هو الذي يمنح النص قيمته النهائية من خلال المراجعة والتصحيح، ولهذا تعد المراجعة اللاحقة الكاملة ضرورية في المؤسسات الرسمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بنصوص قانونية أو إعلامية ذات حساسية عالية.

-مهارات المراجع البشري :

يتطلب عمل المراجع البشري مهارات متعددة، لأنه لا يقتصر على معرفة اللغتين فقط[1]

أ -القدرة على اكتشاف الأخطاء الدلالية

ينبغي على المراجع أن يكون قادرا على معرفة ما إذا كانت الترجمة الآلية قد نقلت المعنى بدقة أم لا فقد تكون الجملة سليمة من الناحية النحوية، لكنها لا تعبر عن المعنى الصحيح، وهذا النوع من

[1] سامية العياشي، "دقة المصطلحات الاقتصادية بين الآلة والإنسان"، مجلة الاقتصاد والترجمة 77 :2023 3

الأخطاء خطير لأنه قد لا يظهر بسهولة، خاصة في الترجمة العصبية التي تنتج جملا سلسة لكنها قد تكون غير دقيقة.

ب –التحكم في المصطلحات

يجب على المراجع أن يكون ملما بالمصطلحات الخاصة بالمجال الذي يترجم فيه ففي النصوص القانونية، قد يؤدي استعمال مصطلح غير دقيق إلى تغيير المعنى وفي النصوص الإعلامية، قد يحمل المصطلح بعدا سياسيا أو دبلوماسيا حساسا، لذلك لا يكفي أن تكون الترجمة صحيحة لغويا، بل يجب أن تكون مناسبة للمجال المتخصص.

ج– السرعة في اتخاذ القرار

المراجعة اللاحقة تحتاج إلى قدرة على اتخاذ القرار بسرعة فالمراجع يجب أن يعرف متى يترك الجملة كما هي، ومتى يعدلها، ومتى يعيد صياغتها بالكامل، وهذه المهارة مهمة لأن الهدف من استعمال الترجمة الآلية هو اختصار الوقت، فإذا قضى المترجم وقتا طويلا في تعديل كل جملة، فقد تصبح الترجمة من الصفر أفضل.

د –الوعي بنقاط ضعف الآلة

ينبغي على المراجع أن يعرف الأخطاء الشائعة التي تقع فيها أنظمة الترجمة الآلية، مثل الترجمة الحرفية، أو سوء اختيار المصطلح، أو حذف بعض المعلومات، أو إنتاج معنى غير موجود في النص الأصلي، هذا الوعي يساعده على مراجعة النص بفعالية أكبر.

–معايير قياس جهد المراجعة اللاحقة :

يمكن قياس المراجعة اللاحقة من خلال عدة أنواع من الجهد

أ- الجهد المعرفي (Cognitive Effort)

يقصد به مقدار التفكير والتركيز الذي يحتاجه المترجم لفهم النص الآلي وتصحيحه فكلما كانت الترجمة الآلية ضعيفة أو غامضة، زاد الجهد المعرفي المطلوب، وقد تكون بعض الترجمات الآلية مرهقة ذهنيا، لأنها تبدو صحيحة في الظاهر لكنها تحتاج إلى تدقيق عميق للتأكد من المعنى.

ب- الجهد الزمني (Temporal Effort)

يقصد به الوقت الذي يستغرقه المترجم في مراجعة النص مقارنة بالوقت الذي كان سيستغرقه في ترجمته من الصفر، وتكون المراجعة مفيدة عندما توفر وقتا واضحا أما إذا استغرقت المراجعة وقتا مساويا أو أطول من الترجمة البشرية، فإن فائدة الترجمة الآلية تصبح محدودة.

ج- الجهد الفني (Technical Effort)

يقصد به عدد التعديلات التي يجريها المترجم على النص، مثل حذف الكلمات، أو تغيير التراكيب، أو إعادة ترتيب الجمل، أو استبدال المصطلحات[1]، كلما زاد عدد التعديلات، دل ذلك على أن الترجمة الآلية كانت أقل جودة، وأن المراجع بذل جهدا أكبر للوصول إلى النص النهائي.

-أهمية المراجعة البشرية في المؤسسات الرسمية والإعلامية:

تلعب المراجعة البشرية اللاحقة دورا أساسيا في المؤسسات التي تعتمد على الترجمة الآلية فهي تمثل مرحلة الأمان التي تمنع مرور الأخطاء إلى النص النهائي، في المؤسسات القانونية والسياسية، مثل المفوضية الأوروبية، لا يمكن الاعتماد على الترجمة الآلية وحدها، لأن الوثائق الرسمية تحتاج إلى دقة عالية فقد يؤدي خطأ صغير في مصطلح أو تركيب إلى تغيير المعنى القانوني للنص، أما في المؤسسات الإعلامية، مثل وكالة الأنباء الجزائرية، فإن المراجعة البشرية ضرورية لضمان دقة الخبر

[1] معايير الجودة ISO في مكاتب الترجمة الرسمية"، المجلة الأكاديمية للبحث العلمي 10 :2024 17

وسلامة المصطلحات السياسية والوطنية فالخبر المترجم لا ينقل لغة فقط، بل ينقل موقفا ومعلومة قد تؤثر في الرأي العام[1]، ولهذا يمكن القول إن المترجم أو المراجع في هذه المؤسسات يقوم بدور "حارس البوابة"، لأنه يقرر ما إذا كان النص صالحا للنشر أو يحتاج إلى تعديل.

-التحديات والمآخذ :

رغم أهمية المراجعة اللاحقة، إلا أنها تواجه بعض التحديات

أ- التعب الذهني

قد يجد بعض المترجمين أن مراجعة نص آلي ضعيف أكثر إرهاقا من ترجمته من البداية فالترجمة الآلية قد تحتوي على أخطاء غير واضحة، مما يجعل المترجم مضطرا إلى مقارنة كل جملة بالنص الأصلي

ب- التأثر بأسلوب الآلة

قد يتأثر المترجم ببنية الجملة التي تقدمها الآلة، فيكتفي بتعديلها جزئيا بدلا من إعادة صياغتها بطريقة طبيعية وهذا قد يؤدي إلى نصوص جامدة أو ميكانيكية، حتى بعد مراجعتها

ج- الخلط بين السرعة والجودة

قد تضغط بعض المؤسسات على المراجعين لإنجاز العمل بسرعة، مما قد يؤثر في جودة النص النهائي لذلك ينبغي تحقيق توازن بين الاستفادة من سرعة الآلة والحفاظ على جودة الترجمة.

[1] يوهان سيمونز، "التعددية اللغوية في البرلمان والمفوضية"، مجلة السياسة الأوروبية 212 :2023 30

-**التقييم العام للمراجعة اللاحقة :**

يمكن اعتبار المراجعة البشرية اللاحقة مرحلة ضرورية في العلاقة بين الترجمة الآلية والترجمة البشرية فهي لا تلغي دور المترجم، بل تعيد تشكيله فالمترجم لم يعد فقط ناقلا للنص، بل أصبح مراقبا للجودة ومصححا للأخطاء وموجها لمخرجات الآلة، وهذا يؤكد أن الترجمة الآلية، مهما تطورت، لا تزال بحاجة إلى تدخل بشري، خاصة في النصوص الرسمية التي تتطلب دقة ومسؤولية، إن المراجعة البشرية اللاحقة تمثل الجسر الذي يربط بين سرعة الآلة وخبرة الإنسان فالآلة توفر الوقت وتقترح ترجمة أولية، أما الإنسان فيضمن الدقة والسياق والأسلوب والمصداقية ومن دون هذه المراجعة، تبقى الترجمة الآلية معرضة للأخطاء، خاصة في المجالات الحساسة مثل القانون والإعلام والمؤسسات الرسمية.

1.الترجمة البشرية في العصر الرقمي

1.1. خصوصية المترجم البشري ومميزاته

1. 2.1 القدرة على فهم السياق الثقافي واللساني

في ظل الطفرة الهائلة التي حققتها الترجمة الآلية العصبية، خاصة بعد تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق، أصبح من الضروري إعادة النظر في موقع المترجم البشري داخل العملية الترجمية فقد تمكنت الآلة من تحقيق نتائج مهمة من حيث السرعة، ومعالجة كميات ضخمة من النصوص، وإنتاج ترجمات تبدو في ظاهرها سليمة من الناحية اللغوية غير أن هذا التطور لا يعني أن دور المترجم البشري قد انتهى أو تراجع، بل إن حضوره أصبح أكثر أهمية في المستويات التي تتجاوز المعالجة الشكلية للغة.

وتكمن خصوصية المترجم البشري في امتلاكه لما يمكن تسميته بـ الذكاء السياقي، أي القدرة على فهم النص في علاقته بسياقه الثقافي، واللساني، والاجتماعي، والمؤسساتي فالمترجم لا يتعامل مع الكلمات باعتبارها وحدات مستقلة، بل ينظر إليها بوصفها حاملة لمعان ودلالات تتغير بحسب المقام

والسياق والغاية التواصلية ومن ثم، فإن الترجمة البشرية لا تقوم فقط على نقل المقابل اللغوي، بل على نقل حمولة ثقافية ومعنى سياقي قد لا يظهران في البنية اللفظية المباشرة للنص.

فاللغة ليست مجرد نظام من المفردات والقواعد، بل هي وسيلة تعبير عن ثقافة معينة، وعن رؤية خاصة للعالم لذلك، قد تفشل الترجمة الآلية في نقل المعنى الدقيق عندما يكون النص محملا بالإيحاءات أو الخلفيات الثقافية أو الحساسية السياسية أما المترجم البشري، فإنه يستطيع أن يقرأ ما وراء الكلمات، وأن يميز بين المعنى الظاهر والمعنى المقصود، وبين الدلالة المباشرة والدلالة الضمنية وهذه القدرة هي التي تجعل الترجمة البشرية ضرورية داخل المؤسسات الرسمية والإعلامية، حيث لا تكفي الترجمة الصحيحة لغويا إذا لم تكن مناسبة ثقافيا وسياقيا.

أولا: الوعي بالسياق الثقافي (Cultural Context)

تعد اللغة وعاء للثقافة، لأن كل لغة تحمل في داخلها موروثا تاريخيا واجتماعيا ودينيا وسياسيا ينعكس في دلالات ألفاظها وتراكيبها فالكلمة لا تكتسب معناها من القاموس فقط، بل من الاستعمال الاجتماعي والثقافي الذي نشأت فيه ولهذا فإن ترجمة النصوص، خاصة داخل المؤسسات الرسمية والإعلامية، تتطلب وعيا عميقا بالخلفية الثقافية التي أنتجت النص، وبالثقافة التي سيستقبل فيها النص المترجم وقد أكدت الدراسات المرتبطة بتحليل أخطاء الترجمة الآلية في الوثائق الإدارية أن كثيرا من الأخطاء لا تعود إلى ضعف لغوي مباشر، بل إلى عجز الآلة عن تقدير السياق الثقافي والمؤسساتي للنص [1].

فالترجمة الآلية قد تقدم مقابلا لغويا صحيحا من حيث المعجم، لكنها قد لا تدرك أن هذا المقابل غير مناسب في سياق معين وقد تكون الكلمة محايدة في لغة ما، لكنها تحمل في لغة أخرى دلالة

[1] " تحليل الأخطاء في الترجمة الآلية للوثائق الإدارية"، مجلة الترجمة واللغات، العدد 21، 2024، ص 66.

حساسة أو إيحاء سياسيا أو اجتماعيا ومن هنا يظهر دور المترجم البشري، لأنه لا يترجم اللغة فحسب، بل يترجم الثقافة أيضا.

-تكييف النص (Localization)

يتميز المترجم البشري بقدرته على إجراء ما يعرف بـ التوطين الثقافي، وهو تكييف النص المترجم ليصبح مناسبا للثقافة المتلقية، دون الإخلال بالمعنى الأصلي ولا يعني التوطين تغيير النص أو تحريفه، بل يعني نقله بطريقة تجعل القارئ في اللغة الهدف يشعر أن النص موجه إليه، ومفهوم داخل بيئته الثقافية، فعندما يواجه المترجم تعبيرا اصطلاحيا أو مثلا شعبيا أو عبارة ذات خلفية ثقافية، فإنه لا يقف عند حدود المعنى الحرفي، لأن الترجمة الحرفية قد تؤدي إلى نص غريب أو فاقد للأثر وإنما يبحث عن مقابل ثقافي يؤدي الوظيفة نفسها، ويترك أثرا مشابها لدى القارئ وهذا ما يميز المترجم البشري عن الآلة، لأن الآلة تميل غالبا إلى اختيار المقابل الأكثر شيوعا أو الأكثر قربا من التركيب اللفظي، دون أن تدرك دائما الأثر الثقافي للتعبير.

وتزداد أهمية التوطين الثقافي في المؤسسات متعددة اللغات، مثل المفوضية الأوروبية، التي تتعامل مع عدد كبير من اللغات الرسمية والثقافات المختلفة فالمترجم داخل هذه البيئة لا يكتفي بنقل النص القانوني أو السياسي، بل يراعي أيضا أن بعض المصطلحات قد تحمل حساسية تاريخية أو سياسية في لغة معينة لذلك قد يلجأ إلى تعديل الصياغة أو اختيار مصطلح أكثر حيادا ودقة، حتى يضمن عدم إساءة الفهم أو خلق لبس لدى المتلقي وهذا يدل على أن المترجم لا يعمل بوصفه ناقلا لغويا فقط، بل بوصفه وسيطا ثقافيا ومؤسساتيا يحافظ على استقرار المعنى داخل بيئة متعددة اللغات.

وفي السياق الإعلامي، يظهر التوطين الثقافي بصورة واضحة في عمل وكالة الأنباء الجزائرية حيث لا يكفي نقل الخبر من لغة إلى أخرى، بل يجب تقديمه بطريقة تنسجم مع خصوصية الجمهور الجزائري ومع القواعد التحريرية للخطاب الإعلامي الوطني وقد أشارت الدراسات المتعلقة باستراتيجيات

التكيف اللغوي في وكالة الأنباء الجزائرية إلى أهمية تكييف الصياغة مع طبيعة المتلقي والسياق الإعلامي المحلي، خاصة عند التعامل مع الأخبار ذات البعد السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي [1].

-إدارة المحظورات والخصوصيات :

إلى جانب التوطين الثقافي، يمتلك المترجم البشري قدرة مهمة على إدارة المحظورات والخصوصيات الثقافية والسياسية فليست كل الكلمات صالحة للاستعمال في كل السياقات، وليست كل الصيغ محايدة بالدرجة نفسها فبعض الألفاظ قد تحمل دلالات ضمنية أو إيحاءات غير مباشرة، تعرف في الدراسات اللسانية بـ **Connotations**، وهذه الدلالات قد تكون أخطر من المعنى المعجمي الظاهر.

ويمتلك الإنسان حسا نقديا يسمح له برصد هذه الدلالات الضمنية وتقدير أثرها على المتلقي فالمترجم في وكالة الأنباء الجزائرية، مثلا، يدرك أن بعض المصطلحات السياسية أو الاجتماعية قد تكون مرتبطة بالهوية الوطنية أو بالسيادة أو بالقيم المجتمعية ولذلك يختار ألفاظا تتماشى مع الحساسية الثقافية والسياسية للمجتمع الجزائري، ويتجنب الصيغ التي قد تثير لبسا أو تفهم على نحو غير مقصود وهذا ما يصعب على الآلة إدراكه، لأنها تتعامل مع اللغة باعتبارها بيانات قابلة للمعالجة، لا باعتبارها خطابا محملا بالقيم والمواقف.

وتتجلى هذه المسألة بوضوح في النصوص الإخبارية والسياسية، حيث لا يكون الاختيار المصطلحي بريئا دائما فمصطلحات مثل "نزاع"، "أزمة"، "توتر"، "احتجاج"، "اضطراب"، أو "عدوان" لا تحمل الدرجة نفسها من القوة أو الموقف وقد يؤدي اختيار مصطلح غير مناسب إلى تغيير دلالة الخبر أو التأثير في صورته لدى المتلقي لذلك يظل المترجم البشري مسؤولا عن ضبط هذه الاختيارات بما ينسجم مع المعنى الأصلي، ومع سياسة المؤسسة، ومع مقتضيات الموضوعية الإعلامية.

[1] " استراتيجيات التكيف اللغوي في وكالة الأنباء الجزائرية"، مجلة التواصل اللساني، العدد 6، 2025، ص 45.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن إدارة الخصوصيات الثقافية والسياسية تمثل إحدى المهارات الأساسية التي تجعل المترجم البشري أكثر قدرة من الآلة على التعامل مع النصوص الحساسة فالآلة قد تنتج ترجمة صحيحة شكليا، لكنها لا تدرك دائما وزن الكلمة داخل بيئة اجتماعية أو سياسية معينة.

ثانيا: التحليل اللساني العميق وفك اللبس (Linguistic Disambiguation)

تتميز اللغات البشرية بظاهرة التعدد الدلالي والمشترك اللفظي، حيث يمكن للكلمة الواحدة أن تحمل أكثر من معنى بحسب السياق الذي ترد فيه ولذلك فإن فهم النص لا يتحقق بمجرد معرفة معاني الكلمات منفردة، بل يتطلب تحليل العلاقات التي تربطها داخل الجملة والنص وقد أشارت الدراسات المقارنة بين سرعة الإنجاز لدى المترجم والآلة إلى أن التفوق الزمني للآلة لا يعني بالضرورة تفوقها في تحليل المعنى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالكلمات متعددة الدلالة أو الجمل ذات البنية المركبة[1].

فالترجمة الآلية، رغم تطورها، قد تعجز عن اختيار المعنى الصحيح إذا لم يكن السياق اللغوي كافيا أو إذا كان النص يتضمن إحالات ضمنية أما المترجم البشري، فإنه يعتمد على خبرته اللغوية والمعرفية، وعلى فهمه للمجال الذي ينتمي إليه النص، من أجل فك الغموض واختيار المقابل المناسب.

-فك شفرات الغموض :

يقصد بفك شفرات الغموض قدرة المترجم على تحديد المعنى المقصود عندما تكون الكلمة أو العبارة قابلة لأكثر من تفسير فاللغة الطبيعية مليئة بحالات الغموض، سواء على مستوى الكلمة أو الجملة أو النص بأكمله وقد يكون الغموض ناتجا عن تعدد المعنى، أو عن غياب بعض المعلومات، أو عن ارتباط النص بسياق خارجي لا يظهر في الكلمات نفسها.

ورغم أن أنظمة الترجمة العصبية أصبحت أكثر قدرة على معالجة السياق مقارنة بالأنظمة السابقة، إلا أنها قد تخفق في تحديد المقصود عندما يكون السياق غير واضح أو عندما يتعلق الأمر بمعرفة

[1] "دراسة مقارنة لسرعة الإنجاز بين المترجم والآلة"، مجلة علوم الترجمة، العدد 12، 2026، ص 101.

خارجية لا توجد مباشرة في النص وهنا يعتمد المترجم البشري على ما يعرف بـ المعرفة بالعالم، أي المعرفة العامة بالتاريخ، والسياسة، والثقافة، والمؤسسات، والأحداث الجارية فهو لا يتعامل مع الجملة بوصفها وحدة مغلقة، بل يربطها بالظروف المحيطة بكتابتها، وبالكاتب أو المتحدث، وبالجمهور المستهدف، وبالغاية من عملية الترجمة.

فعلى سبيل المثال، قد يختلف معنى مصطلح سياسي معين بحسب الجهة التي تستعمله، أو بحسب اللحظة التاريخية التي ورد فيها كما قد تحمل بعض العبارات في الخطاب الدبلوماسي دلالات حذرة لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى السياق السياسي العام وفي مثل هذه الحالات، لا تكفي الترجمة الآلية، لأن اختيار المقابل الصحيح يتطلب وعيا بالعلاقات بين اللغة والواقع.

ومن هنا، فإن المترجم البشري لا يكتفي بتفسير النص على أساس ما يظهر فيه، بل يحاول فهم ما يستند إليه من خلفيات وهذه القدرة تجعل تدخله ضروريا في النصوص الرسمية والإعلامية، خاصة عندما يكون الخطأ في المعنى قادرا على خلق سوء فهم أو إشكال سياسي أو مهني.

-الانسجام والتماسك النصي :

لا تقتصر كفاءة المترجم البشري على فهم الكلمات والجمل، بل تشمل أيضا قدرته على بناء نص متماسك ومنسجم فالترجمة ليست عملية نقل جملة بعد جملة، بل هي إعادة بناء خطاب كامل في لغة أخرى والمترجم الجيد لا ينظر إلى الجملة منعزلة عن غيرها، بل يراعي تدفق الأفكار، وترتيب المعلومات، والروابط المنطقية، والنبرة الأسلوبية العامة للنص.

ويقصد بالانسجام النصي ترابط المعاني والأفكار داخل النص، أما التماسك فيرتبط بالوسائل اللغوية التي تحقق هذا الترابط، مثل أدوات الربط، والضمائر، والإحالات، والتكرار المصطلحي وإذا اختل الانسجام أو التماسك، فقد يصبح النص المترجم مفككا حتى وإن كانت جمله صحيحة نحويا.

وفي العمل الإخباري داخل وكالة الأنباء الجزائرية، يكتسب هذا الجانب أهمية خاصة فالخبر يجب أن يكون واضحا، سريع الفهم، ومبنيا وفق منطق صحفي يضع المعلومة الأهم في البداية ثم ينتقل إلى التفاصيل لذلك يحتاج المترجم الصحفي إلى قدرة على إعادة ترتيب الجملة أو تعديل الصياغة حتى يحافظ على تدفق الخبر وقد تنتج الآلة نصا صحيحا نحويا، لكنه يبدو ركيكا أو باردا من الناحية الأسلوبية، لأنه يفتقر إلى النبرة الإعلامية المناسبة وإلى الإحساس بتوقعات القارئ.

كما أن النبرة الأسلوبية تلعب دورا كبيرا في الترجمة، خاصة في النصوص الرسمية والإعلامية فقد يكون النص الأصلي حذرا أو حاسما أو وصفيا أو نقديا، وعلى المترجم أن ينقل هذه النبرة دون مبالغة أو تخفيف غير مبرر وهذه مهمة تتطلب حسا لغويا لا يعتمد على القواعد وحدها، بل على تجربة المترجم وقدرته على تقدير أثر الصياغة في المتلقي.

ثالثا: ما وراء اللغة (Extra–linguistic Elements)

لا تتوقف الترجمة عند حدود اللغة الظاهرة، لأن كثيرا من النصوص تحمل معاني غير مصرح بها مباشرة ويقصد بما وراء اللغة تلك العناصر الخارجة عن البنية اللفظية المباشرة، مثل نية المتحدث، والسياق السياسي، والخلفية الثقافية، ومقام الخطاب، والعلاقات بين الأطراف المتخاطبة وهذه العناصر تؤثر في المعنى بقدر ما تؤثر الكلمات نفسها.

ويستطيع المترجم البشري قراءة "ما بين السطور"، أي إدراك المعاني التي لا تظهر في النص بشكل مباشر، لكنها مفهومة من السياق العام ففي الخطابات السياسية الصادرة عن مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية، قد تستعمل عبارات دبلوماسية حذرة، أو صيغ عامة قابلة للتأويل، أو كلمات تبدو محايدة لكنها تحمل موقفا معينا وهنا يبرز دور المترجم في فهم قصد المتحدث، أو ما يعرف بـ Speaker's Intent، ونقله بطريقة دقيقة ومتوازنة.

فالترجمة الآلية قد تميل إلى تبسيط المعنى أو اختيار مقابل مباشر، لكنها لا تستطيع دائما تقدير الأثر الدبلوماسي للكلمة وقد يؤدي ذلك إلى تغيير مستوى الحذر في الخطاب، أو تحويل عبارة مرنة إلى عبارة حادة، أو العكس وهذا النوع من الأخطاء قد يكون بالغ الخطورة في النصوص الرسمية، لأنه لا يتعلق باللغة فقط، بل بصورة المؤسسة وموقفها.

وفي المجال الإعلامي، تظهر أهمية ما وراء اللغة في ترجمة التصريحات والبيانات فالمترجم لا يترجم العبارة فقط، بل يراعي مصدر التصريح، وظرفه، وجمهوره، والغرض من نشره كما يميز بين التصريح المباشر والتحليل، وبين الخبر والرأي، وبين اللغة المحايدة واللغة المشحونة وهذه المهارة لا تزال من الخصائص الأساسية للترجمة البشرية، لأنها تقوم على الفهم والتقدير والحكم، لا على المعالجة الآلية وحدها.

ومن ثم، فإن عناصر ما وراء اللغة تجعل المترجم البشري فاعلا أساسيا في النصوص الحساسة فهو لا ينقل الكلام فقط، بل يحافظ على مقصده ووظيفته داخل السياق الذي قيل فيه وهذا ما يجعل الاعتماد الكامل على الآلة أمرا غير كاف في المؤسسات الرسمية والإعلامية الكبرى.

إن الترجمة البشرية في العصر الرقمي لم تعد مجرد عملية استبدال لفظي بين لغتين، بل أصبحت عملية إدارة ثقافية ولسانية تتطلب وعيا بالسياق، وفهما للدلالات الضمنية، وقدرة على تحليل المعنى وربطه بالواقع الخارجي فالمترجم البشري لا يتعامل مع النص بوصفه مجموعة كلمات، بل بوصفه خطابا يحمل ثقافة، وموقفا، ونبرة، وغاية تواصلية.

وتكمن أهمية المترجم البشري في أنه يستطيع التوفيق بين المعنى اللغوي والمعنى الثقافي، وبين الأمانة للنص الأصلي والملاءمة للمتلقي أما الترجمة الآلية، فرغم تطورها الكبير، فإنها تظل محدودة عندما يتعلق الأمر بالسياقات الحساسة أو الخطابات التي تتطلب تأويلا ثقافيا أو سياسيا أو دبلوماسيا

وعليه، يمكن القول إن القدرة على فهم السياق الثقافي واللساني تمثل "الحصن الأخير" الذي يضمن تفوق الإنسان على الآلة فبدون هذه القدرة، تتحول الترجمة إلى نقل تقني بارد، يفتقر إلى الروح والدقة المعنوية التي تتطلبها المؤسسات الرسمية والإعلامية الكبرى.

2.1.1 الإبداع واللمسة الذاتية في النص :

إذا كانت الترجمة الآلية قد أظهرت قدرة كبيرة على معالجة النصوص بسرعة عالية، فإنها لا تزال محدودة في جانب الإبداع واللمسة الذاتية فالإبداع في الترجمة لا يعني إضافة أفكار من خارج النص أو تغيير محتواه، بل يعني القدرة على إعادة إنتاج المعنى في لغة أخرى بطريقة طبيعية ومؤثرة وهذا ما يجعل المترجم البشري ليس مجرد ناقل للمعلومات، بل صانعا للنص في اللغة الهدف.

فالترجمة ليست عملية ميكانيكية، بل هي سلسلة من الاختيارات فالمترجم يختار بين عدة كلمات، وعدة تراكيب، وعدة مستويات أسلوبية، ثم يقرر أيها أكثر وفاء للمعنى وأكثر ملاءمة للقارئ وهذه القرارات لا يمكن أن تعتمد على القواعد وحدها، لأنها تحتاج إلى ذوق لغوي، وخبرة أسلوبية، وإحساس بوقع الكلمة في النص[1].

أولا: الترجمة كعملية إبداعية (The Creative Process)

تعد الترجمة عملية إبداعية لأنها تقوم على إعادة بناء النص لا على نسخه فالمترجم ينتقل من نظام لغوي إلى نظام لغوي آخر، ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى، ومن جمهور إلى جمهور مختلف لذلك لا يمكن أن يكتفي بالمقابلات المعجمية الجاهزة، بل يجب أن يعيد تشكيل العبارة بما يحقق المعنى نفسه والوظيفة نفسها.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، دليل الأسلوب المعتمد في الترجمة التحريرية، الجزائر: قسم التحرير، 2023، ص 5.

وتظهر هذه الطبيعة الإبداعية خاصة في النصوص السياسية والإعلامية، حيث لا يكون الهدف مجرد الإخبار، بل التأثير والإقناع والحفاظ على النبرة المناسبة فالمترجم في هذه الحالة يحتاج إلى أن يكون وفيا للنص، لكنه في الوقت نفسه مطالب بأن ينتج نصا سلسا ومقبولا في اللغة الهدف[1].

-تطويع اللغة :

يقصد بتطويع اللغة قدرة المترجم على جعل اللغة الهدف تستوعب المعنى الأجنبي دون أن يبدو النص غريبا أو ثقيلا وهذه العملية تحتاج إلى معرفة عميقة بقواعد اللغة وأساليبها ومستوياتها، لأن النقل الحرفي قد يؤدي إلى نص صحيح نحويا لكنه ضعيف أسلوبيا.

فعندما يترجم المترجم استعارة أو تشبيها أو عبارة بلاغية، فإنه لا ينقل الصورة كما هي دائما، بل يبحث عن صيغة تحقق الأثر نفسه في اللغة الهدف فإذا كانت الصورة البلاغية في اللغة الأصلية مألوفة لدى جمهورها، فقد تكون غريبة لدى جمهور اللغة الهدف لذلك يمارس المترجم نوعا من الإبداع العابر للغات، حيث يحافظ على روح العبارة لا على شكلها فقط، وفي العمل الإعلامي، تبرز أهمية تطويع اللغة لأن الخبر يجب أن يكون واضحا وسريع الفهم فالمترجم الصحفي لا يترجم بطريقة مدرسية جامدة، بل يصوغ الخبر بلغة إعلامية حية، تلتزم بالدقة لكنها تراعي أيضا جاذبية الأسلوب وسلاسة القراءة.

-إعادة الصياغة الجمالية :

إعادة الصياغة الجمالية لا تعني تجميل النص على حساب معناه، بل تعني اختيار البنية اللغوية التي تجعل النص أكثر وضوحا وتأثيرا في اللغة الهدف فقد يضطر المترجم إلى تغيير ترتيب الجملة، أو تقديم عنصر معين، أو حذف تكرار زائد، أو استعمال تركيب أقرب إلى روح اللغة العربية

وتظهر هذه المهارة خاصة في ترجمة الخطابات السياسية والتقارير الرسمية، حيث يجب أن تكون اللغة قوية ودقيقة ومتزنة فالخطاب الرسمي لا يتحمل الركاكة، لأن ضعف الصياغة قد يضعف صورة

[1] المفوضية الأوروبية، التقرير السنوي لمديرية الترجمة DGT لعام 2024، بروكسل: مطبوعات الاتحاد الأوروبي، 2025، ص 12.

المؤسسة التي أصدرته لذلك يكون المترجم مطالبا بإعادة بناء النص بطريقة تحافظ على قوته ووقاره، وفي المفوضية الأوروبية، على سبيل المثال، تكتسب الصياغة أهمية خاصة لأن الوثائق المترجمة تمثل مؤسسات الاتحاد الأوروبي أمام مواطني الدول الأعضاء لذلك لا تكون الترجمة مجرد نقل للمضمون، بل إنتاجا لخطاب رسمي يجب أن يحافظ على الوضوح والثقة والاستقرار [1].

ثانيا: اللمسة الذاتية وصوت المترجم (The Translator's Voice)

يقصد بصوت المترجم تلك البصمة الأسلوبية التي تظهر في طريقة اختياره للكلمات وتنظيمه للجمل وضبطه للنبرة ولا يعني ذلك أن المترجم يفرض شخصيته على النص أو يغير مضمونه، بل يعني أنه يمارس دورا واعيا في إنتاج نص طبيعي ومتماسك، فالترجمة الآلية تميل غالبا إلى الحياد الأسلوبي والرتابة، لأنها تنتج العبارة بناء على أنماط لغوية متكررة أما المترجم البشري فيستطيع أن يميز بين نص يحتاج إلى لغة رسمية، وآخر يحتاج إلى لغة صحفية، وثالث يحتاج إلى صياغة قانونية دقيقة وهذه القدرة على ضبط النبرة تمثل جزءا أساسيا من جودة الترجمة[2].

-تحديد النبرة (Setting Tone) :

تحديد النبرة من المهارات الدقيقة في الترجمة فالنبرة هي التي تجعل النص يبدو رسميا أو وديا أو حذرا أو حماسيا أو نقديا وقد تكون الكلمات صحيحة، لكن النبرة غير مناسبة، فيفقد النص أثره أو يغير دلالته، في النصوص القانونية، يجب أن تكون النبرة دقيقة ومحايدة وفي النصوص الدبلوماسية، يجب أن تكون حذرة ومتوازنة أما في النصوص الإعلامية، فيجب أن تكون مباشرة وواضحة لذلك فإن المترجم لا يختار الكلمات بناء على معناها فقط، بل بناء على أثرها في القارئ.

---

[1] المفوضية الأوروبية، التقرير السنوي لمديرية الترجمة DGT لعام 2024، بروكسل: مطبوعات الاتحاد الأوروبي، 2025، ص 12.

[2] أمينة منصوري، الترجمة الرسمية في الجزائر: بين التهميش والتفعيل، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2024، ص 145.

وفي التقارير السنوية للمفوضية الأوروبية، يحرص المترجم على استعمال لغة توحي بالثقة والاستقرار والوضوح، لأن هذه النصوص لا تنقل معلومات فقط، بل تعبر عن صورة مؤسسة سياسية وإدارية كبرى أما في وكالة الأنباء الجزائرية، فيجب أن تتماشى النبرة مع طبيعة الخبر ومع الخط التحريري للمؤسسة.

-الذكاء العاطفي (Emotional Intelligence) :

يمتلك المترجم البشري قدرة على استشعار البعد العاطفي في النص، خاصة عندما يتعلق الأمر بأحداث إنسانية أو أزمات أو كوارث أو تصريحات ذات طابع حساس فالترجمة في هذه الحالات لا تحتاج إلى الدقة اللغوية فقط، بل إلى حس إنساني يمنع استعمال ألفاظ قاسية أو غير ملائمة، في العمل الإخباري، قد يتعامل المترجم مع أخبار عن ضحايا أو نزاعات أو أزمات اجتماعية وهنا يجب أن يختار مفردات دقيقة ومحترمة، لا تثير الانفعال المفرط ولا تقلل من خطورة الحدث هذا النوع من التوازن يصعب على الآلة تحقيقه بصورة مضمونة، لأنها لا تشعر بالأثر النفسي للكلمات على القارئ، لذلك يمكن القول إن الذكاء العاطفي جزء من كفاءة المترجم المهني، لأنه يسمح له بفهم ما وراء المعلومة، أي أثرها الإنساني والاجتماعي[1].

ثالثا: حدود الآلة أمام حرية المترجم

رغم التطور الكبير الذي شهدته الترجمة الآلية، فإنها لا تزال مقيدة بالأنماط التي تدربت عليها فهي تتعلم من النصوص السابقة، وتنتج اقتراحات بناء على الاحتمالات، لكنها لا تمتلك حرية واعية في الخروج عن النمط عندما يتطلب المعنى ذلك أما المترجم البشري فيستطيع أن يقرر متى يلتزم بالبنية الأصلية، ومتى يغيرها من أجل الحفاظ على المعنى.

[1] الاتحاد الأوروبي، بروتوكول استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة القوانين، لوكسمبورغ: مكتب المنشورات، 2025، ص 33.

فالترجمة لا تقوم دائما على التطابق الشكلي أحيانا تكون الأمانة الحقيقية في الابتعاد عن الحرفية، لأن نقل البنية كما هي قد يؤدي إلى نص غير مفهوم أو غير طبيعي ومن هنا تظهر حرية المترجم بوصفها حرية مسؤولة، لأنها لا تهدف إلى تغيير النص، بل إلى إنقاذ معناه من الجمود الحرفي.

-كسر القواعد من أجل المعنى :

قد يضطر المترجم أحيانا إلى كسر القواعد الظاهرية للترجمة الحرفية حتى يحافظ على جوهر النص ويظهر ذلك في تغيير ترتيب الجملة، أو تحويل الاسم إلى فعل، أو نقل العبارة المجازية بعبارة تفسيرية، أو حذف عنصر زائد لا يؤدي وظيفة في اللغة الهدف، هذا التصرف لا يعد خيانة للنص، بل هو شكل من أشكال الوفاء العميق له فالأمانة في الترجمة ليست مطابقة الكلمات، وإنما نقل المعنى والوظيفة والأثر لذلك يحتاج المترجم إلى خبرة وثقة وقدرة على اتخاذ القرار، وهي عناصر لا تمتلكها الآلة إلا في حدود ضيقة.

-التكيف مع الجمهور المستهدف :

يضع المترجم البشري القارئ دائما في مركز العملية الترجمية فهو يسأل نفسه: من سيقرأ هذا النص؟ ما مستوى معرفته بالموضوع؟ ما اللغة المناسبة له؟ هل يحتاج المصطلح إلى شرح؟ هل العبارة مفهومة في سياقه الثقافي؟

في وكالة الأنباء الجزائرية، مثلا، عندما يترجم المترجم خبرا دوليا إلى العربية، فإنه لا يكتفي بنقل المعلومة، بل يعيد صياغتها بما يتناسب مع القارئ الجزائري وقد يحتاج إلى تبسيط بعض المصطلحات أو توضيح إحالة سياسية أو اختيار عنوان أكثر ملاءمة للقالب الصحفي المحلي، وهذه القدرة على

التكيف مع الجمهور تجعل النص المترجم يبدو طبيعيا، وكأنه كتب أصلا باللغة الهدف أما الترجمة الآلية، فقد تنتج نصا مفهوما لكنه لا يراعي دائما توقعات القارئ أو تقاليد الكتابة في المؤسسة الإعلامية[1].

يتضح من خلال ما سبق أن الإبداع واللمسة الذاتية يشكلان عنصرا أساسيا في تميز الترجمة البشرية فالمترجم لا ينقل المعنى فقط، بل يعيد إنتاجه في قالب لغوي جديد، يراعي النبرة والسياق والجمهور والوظيفة لذلك تظل الترجمة البشرية ضرورية حتى في ظل التطور الآلي، لأن النص الجيد لا يحتاج إلى صحة لغوية فقط، بل يحتاج أيضا إلى روح وأسلوب ووعي إنساني، ومن هذا المنظور، لا ينبغي النظر إلى الآلة باعتبارها بديلا كاملا عن المترجم، بل باعتبارها أداة يمكن أن تساعده في السرعة والاقتراح والاسترجاع أما القرار النهائي فيبقى للمترجم البشري، لأنه وحده القادر على الجمع بين الدقة والمعنى والجمال.

2.2 أدوات المساعدة على الترجمةCAT Tools :

لم يعد المترجم في العصر الرقمي يعمل معزولا عن التكنولوجيا، بل أصبح يشتغل داخل بيئة رقمية متكاملة تجمع بين الحاسوب، وقواعد البيانات، وذاكرات الترجمة، والقواميس الإلكترونية، وأنظمة الترجمة الآلية غير أن أدوات المساعدة على الترجمة لا ينبغي الخلط بينها وبين الترجمة الآلية المحضة، لأن وظيفتها الأساسية لا تتمثل في استبدال المترجم، بل في مساعدته على تنظيم عمله، وتسريع إنجازه، وضمان الاتساق المصطلحي والأسلوبي داخل النصوص والمؤسسات، وتعد أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، أو ما يعرف بـ **CAT Tools**، من أهم مظاهر التحول الرقمي في مهنة الترجمة فهي تسمح للمترجم بالاستفادة من الترجمات السابقة، واسترجاع العبارات المتكررة، والرجوع إلى المصطلحات الرسمية

[1] تقرير تقني، اختبار كفاءة محركات الترجمة في التعامل مع اللهجة الإدارية الجزائرية، الجزائر: مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، 2024، ص 21.

المعتمدة داخل المؤسسة ومن ثم، فإن قيمتها لا تكمن فقط في السرعة، بل في قدرتها على بناء ذاكرة لغوية مؤسساتية تضمن استمرارية الخطاب وتمنع التناقض بين الوثائق المختلفة.

وفي المؤسسات الرسمية الكبرى، مثل المفوضية الأوروبية، تكتسب هذه الأدوات أهمية خاصة بسبب الحجم الهائل للوثائق المترجمة وتعدد اللغات الرسمية أما في وكالات الأنباء، مثل وكالة الأنباء الجزائرية، فإن أهميتها تظهر في الحاجة إلى السرعة والاتساق عند ترجمة الأخبار العاجلة والمصطلحات السياسية والاقتصادية الحساسة وبذلك تصبح أدوات المساعدة على الترجمة جزءا من البنية المهنية الحديثة، لا مجرد وسائل تقنية ثانوية.

1.2.2 ذاكرات الترجمة وقواعد البيانات المصطلحية :

تعد ذاكرات الترجمة وقواعد البيانات المصطلحية من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المترجم المعاصر في المؤسسات الكبرى فهاتان الأداتان تمثلان الذاكرة اللغوية للمؤسسة، لأنهما تحفظان ما أنتجه المترجمون سابقا وتعيدان توظيفه عند الحاجة والهدف من ذلك هو ضمان الاتساق، وتوفير الوقت، وتقليل الأخطاء، خاصة في النصوص التي تتكرر فيها العبارات القانونية أو الإدارية أو الإعلامية، وتختلف هاتان الأداتان عن الترجمة الآلية؛ فذاكرة الترجمة لا تولد ترجمة جديدة من الصفر، بل تسترجع ترجمات بشرية سابقة أما قاعدة البيانات المصطلحية، فهي لا تترجم الجمل، بل تضبط المصطلحات المتخصصة وتحدد المقابلات الرسمية المعتمدة لها ولهذا فإنهما تعتمدان في الأصل على الجهد البشري ثم تعيدان تنظيمه رقميا حتى يصبح قابلا للاستعمال المتكرر[1].

أولا: ذاكرات الترجمة (Translation Memories – TM)

ذاكرة الترجمة هي مستودع رقمي يقوم بتخزين الوحدات اللغوية المترجمة سابقا في شكل أزواج لغوية، أي جملة أو عبارة في اللغة المصدر تقابلها ترجمتها في اللغة الهدف وكلما ترجم المترجم نصا

[1] وزارة الاتصال الجزائرية، تقرير حول التحول الرقمي في وكالات الأنباء، الجزائر، 2024، ص 44.

جديدا، يقوم البرنامج بحفظ المقاطع المترجمة حتى يمكن الرجوع إليها لاحقا عند ظهور مقاطع مشابهة أو مطابقة، وتقوم ذاكرة الترجمة على فكرة أساسية مفادها أن كثيرا من النصوص الرسمية والإدارية والقانونية تتضمن عبارات متكررة فبدلا من أن يترجم المترجم العبارة نفسها عدة مرات، تقوم الذاكرة باسترجاع الترجمة السابقة، ثم يراجعها المترجم ويقرر قبولها أو تعديلها حسب السياق الجديد وهذا يجعل العمل أكثر سرعة واتساقا، خاصة في المؤسسات التي تنتج عددا كبيرا من الوثائق المتشابهة[1]

-آلية الاسترجاع :

تعتمد ذاكرة الترجمة على آلية مقارنة بين النص الجديد والنصوص المخزنة سابقا فعندما يفتح المترجم وثيقة جديدة داخل برنامج من برامج الترجمة المساعدة، يقوم النظام بتقسيم النص إلى وحدات ترجمة، غالبا تكون جملا أو عبارات ثم يقارن كل وحدة بما هو موجود في الذاكرة، فإذا وجد النظام تطابقا كاملا بنسبة 100%، يقترح الترجمة السابقة كما هي أما إذا وجد تشابها جزئيا، فيقدم ما يسمى بـ التطابق التقريبيFuzzy Match ، ويعرض للمترجم نسبة التشابه بين الجملة الجديدة والجملة المخزنة وهنا يتدخل المترجم لتعديل المقترح بما يتناسب مع النص الحالي.

وتظهر أهمية هذه الآلية في النصوص الرسمية، لأن العبارات القانونية والإدارية كثيرا ما تتكرر بصيغ متقاربة فعلى سبيل المثال، قد تتكرر عبارات مثل: "وفقا لأحكام هذا القانون"، أو "بناء على القرار الصادر بتاريخ"، أو "تلتزم الأطراف المعنية" وفي هذه الحالات، تساعد الذاكرة على تجنب تعدد الترجمات لنفس العبارة داخل وثائق المؤسسة.

[1] أطروحة، بناء مدونة موازية Parallel Corpus للوثائق القانونية الجزائرية، جامعة تلمسان، 2025، ص 98.

غير أن الاسترجاع الآلي لا يعني القبول التلقائي فالجملة قد تكون مشابهة شكلا، لكنها مختلفة دلاليا بسبب تغير السياق أو المجال أو الجهة المخاطبة لذلك تبقى سلطة القرار للمترجم، لأنه هو الذي يحدد ما إذا كانت الترجمة المخزنة صالحة للاستعمال أو تحتاج إلى تعديل.

-الأهمية المؤسساتية :

تكتسب ذاكرات الترجمة أهمية كبيرة داخل المؤسسات الرسمية لأنها تضمن استمرارية الخطاب وتوحيد الصياغة ففي المفوضية الأوروبية، على سبيل المثال، تتسم النصوص القانونية والإدارية بطابع تكراري ونمطي، كما أنها تصدر بلغات متعددة لذلك يؤدي استعمال ذاكرات الترجمة إلى تحقيق الاتساق بين مختلف النسخ اللغوية، ويمنع ظهور اختلافات غير مقصودة في ترجمة المفاهيم القانونية، وتتجلى الأهمية المؤسساتية لذاكرات الترجمة في نقطتين أساسيتين:

أ -تحقيق الاتساق (Consistency)

يقصد بالاتساق استعمال الترجمة نفسها للمصطلح أو العبارة نفسها في جميع الوثائق ذات الصلة وهذا أمر ضروري في النصوص القانونية والرسمية، لأن اختلاف الترجمة قد يؤدي إلى اختلاف في الفهم أو التطبيق فإذا ترجم مصطلح قانوني بطريقة معينة في وثيقة ما، ثم ترجم بطريقة مختلفة في وثيقة أخرى، فقد يخلق ذلك اضطرابا لدى القارئ أو لدى الجهات المكلفة بالتنفيذ، ولهذا تساهم ذاكرات الترجمة في توحيد الصياغة داخل المؤسسة، خاصة عندما يعمل عدة مترجمين على ملفات مختلفة أو على أجزاء من الوثيقة نفسها فهي تجعل العمل الجماعي أكثر انسجاما، وتمنع التفاوت الأسلوبي والمصطلحي بين المترجمين.

ب- توفير الجهد والوقت

تسمح ذاكرة الترجمة للمترجم بتجنب إعادة ترجمة الجمل المكررة من الصفر وهذا يوفر وقتا كبيرا، خاصة في النصوص الطويلة أو الوثائق الدورية مثل التقارير السنوية، والقرارات الإدارية، والمعاهدات،

والنشرات الإعلامية المتكررة فالمترجم لا يبدأ كل مرة من نقطة الصفر، بل ينطلق من تراث لغوي محفوظ داخل النظام، وفي بيئة إعلامية مثل وكالة الأنباء الجزائرية، يمكن لذاكرة الترجمة أن تساعد في تسريع ترجمة الأخبار المتكررة القالب، مثل أخبار الاجتماعات الرسمية، والبيانات الحكومية، والتصريحات الدبلوماسية، والمؤشرات الاقتصادية فهذه النصوص غالبا ما تستعمل عبارات متقاربة، مما يجعل تخزينها واسترجاعها مفيدا للمترجم الصحفي[1].

ثانيا: قواعد البيانات المصطلحية (Terminology Databases / Termbases)

إذا كانت ذاكرة الترجمة تهتم بالجمل والعبارات، فإن قاعدة البيانات المصطلحية تهتم بالمصطلحات المتخصصة وهي عبارة عن قاموس إلكتروني مؤسساتي يحتوي على المصطلح في اللغة المصدر ومقابله المعتمد في اللغة الهدف، مع معلومات إضافية مثل المجال، والتعريف، وسياق الاستعمال والملاحظات الخاصة.

وتعد قواعد البيانات المصطلحية ضرورية في المؤسسات الرسمية لأن المصطلح ليس مجرد كلمة بل هو وحدة معرفية دقيقة فالمصطلحات القانونية والسياسية والاقتصادية والإعلامية لا تحتمل الترجمة العشوائية، لأنها ترتبط بمفاهيم محددة وبمواقف مؤسساتية رسمية لذلك فإن وجود قاعدة مصطلحية موحدة يساعد على منع التضارب بين المترجمين، ويضمن اعتماد الصيغة نفسها في جميع الوثائق[2].

-الوظيفة :

تتمثل الوظيفة الأساسية لقواعد البيانات المصطلحية في تقديم المقابل الرسمي للمصطلح المتخصص عند ظهوره في النص فعندما يترجم المترجم وثيقة قانونية أو سياسية أو اقتصادية، قد

---

[1] مجلس أوروبا، توصيات بشأن الترجمة الآلية في الإدارات العمومية، ستراسبورغ، 2024، ص 7.

[2] تطور القواميس الإلكترونية في المؤسسات السيادية"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 2، 2025، ص 90.

يصادف مصطلحات لا يجوز ترجمتها حسب الاجتهاد الفردي وهنا تظهر القاعدة المصطلحية لتقترح المقابل المعتمد داخل المؤسسة.

ولا تقتصر هذه القواعد على إعطاء الترجمة فقط، بل قد تقدم شرحا للمصطلح، ومجاله، ومثالا على استعماله، والمصطلحات التي ينبغي تجنبها وهذا يساعد المترجم على اتخاذ قرار دقيق، خاصة عندما يكون للمصطلح أكثر من مقابل ممكن في اللغة الهدف، فعلى سبيل المثال، في النصوص السياسية، قد تختلف ترجمة بعض الكلمات حسب السياق: فكلمة "agreement" قد تترجم إلى "اتفاق"، أو "اتفاقية"، أو "توافق"، حسب طبيعة الوثيقة وقاعدة البيانات المصطلحية تساعد المترجم على اختيار المقابل الصحيح وفق المجال والمؤسسة المنتجة للنص.

-التطبيق في وكالات الأنباء والمفوضية :

تظهر أهمية قواعد البيانات المصطلحية بوضوح في كل من المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، رغم اختلاف طبيعة المؤسستين

أ- في المفوضية الأوروبية

تعتمد المفوضية الأوروبية على قاعدة بيانات مصطلحية ضخمة تعرف باسم **IATE – Inter-Active Terminology for Europe**وتعد هذه القاعدة من أهم الموارد المصطلحية المتعددة اللغات في العالم، لأنها تجمع المصطلحات الرسمية المعتمدة داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي بمختلف لغاته الرسمية، وتساعد هذه القاعدة المترجمين على توحيد المصطلحات القانونية والسياسية والاقتصادية في جميع وثائق الاتحاد وهذا أمر ضروري لأن الاتحاد الأوروبي يقوم على مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية، مما يجعل كل نسخة لغوية من النص القانوني ذات قيمة رسمية لذلك لا يمكن ترك المصطلحات للاجتهاد الفردي، بل يجب ضبطها داخل قاعدة مؤسساتية موحدة.

وتكتسب IATE أهمية خاصة في ترجمة التشريعات الأوروبية، لأن الخطأ في ترجمة مصطلح واحد قد يؤثر في فهم النص القانوني داخل دولة عضو ولهذا فإن هذه القاعدة لا تخدم المترجم فقط، بل تخدم أيضا الأمن القانوني والوضوح المؤسساتي داخل الاتحاد الأوروبي.

ب- في وكالة الأنباء الجزائرية

أما في وكالة الأنباء الجزائرية، فتظهر الحاجة إلى قواعد البيانات المصطلحية في ضبط أسماء الهيئات الرسمية، والمناصب الحكومية، والمصطلحات السياسية والدبلوماسية، والتعابير المرتبطة بالسيادة الوطنية فالوكالة تتعامل مع أخبار محلية ودولية، وتترجم بين العربية والفرنسية والإنجليزية والأمازيغية، مما يجعل توحيد المصطلحات ضروريا للحفاظ على مصداقية الخطاب الإعلامي، فعلى سبيل المثال يجب أن تكون أسماء المؤسسات الوطنية والوزارات والهيئات الدستورية مترجمة بطريقة موحدة في جميع نصوص كما ينبغي ضبط ترجمة المصطلحات الدبلوماسية مثل "بيان مشترك"، "محادثات ثنائية"، "تعاون استراتيجي"، "سيادة وطنية"، "حل سياسي"، وغيرها من المصطلحات التي قد تتكرر يوميا في المادة الإخبارية، وتزداد أهمية هذه القواعد في نظام نوبات العمل، حيث قد يعمل مترجمون مختلفون في أوقات مختلفة فإذا لم توجد قاعدة مصطلحية موحدة، فقد تظهر عدة ترجمات للمصطلح نفسه، مما يضعف الاتساق المهني للوكالة[1].

ثالثا: التكامل بين الذاكرة والقاعدة المصطلحية

تظهر القيمة الحقيقية لأدوات المساعدة على الترجمة عندما يحدث تكامل بين ذاكرة الترجمة وقاعدة البيانات المصطلحية فذاكرة الترجمة توفر للمترجم الصيغ والجمل السابقة، بينما توفر القاعدة المصطلحية الدقة في اختيار المصطلحات ومن خلال الجمع بينهما، يستطيع المترجم إنتاج نص متسق

[1] وثيقة داخلية، إحصائيات المادة المترجمة يومياً في وكالة الأنباء الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية، 2025، ص 14.

من حيث الجمل، ودقيق من حيث المصطلحات ،فالذاكرة وحدها قد لا تكفي، لأنها قد تسترجع جملة قديمة تحتوي على مصطلح لم يعد معتمدا أو لم يعد مناسبا للسياق الجديد والقاعدة المصطلحية وحدها لا تكفي أيضا، لأنها تقدم المصطلحات منفصلة ولا تبني النص كاملا لذلك يحتاج المترجم إلى استعمال الأداة الأولى لضمان الاستمرارية النصية، والأداة الثانية لضمان الدقة المفهومية.

وفي المؤسسات الرسمية، يكتسب هذا التكامل أهمية استراتيجية ففي المفوضية الأوروبية، يسمح التكامل بين الذاكرات والقواعد المصطلحية بإنتاج كميات ضخمة من النصوص المتعددة اللغات مع الحفاظ على وحدة المفاهيم القانونية وفي وكالة الأنباء الجزائرية، يمكن لهذا التكامل أن يساعد على تسريع ترجمة الأخبار مع الحفاظ على وحدة المصطلح الإعلامي والسياسي، ومن الناحية العملية، لا يكون المترجم مجرد مستخدم لهذه الأدوات، بل مديرا لها فهو يقرر أي ترجمة مخزنة تصلح للاستعمال، وأي مصطلح يجب اعتماده، وأي صياغة تحتاج إلى تعديل ولذلك تبقى هذه الأدوات مرتبطة بالكفاءة البشرية، لأنها لا تعمل بفاعلية إلا عندما يشرف عليها مترجم واع بالسياق وبطبيعة المؤسسة[1]

فلا يقتصر دور المترجم البشري على مجرد استعمال ذاكرة الترجمة أو قاعدة البيانات المصطلحية، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق توازن دقيق بينهما فذاكرة الترجمة قد تضمن الاتساق الشكلي، لكنها قد تؤدي إلى تكرار جامد إذا استعملت دون وعي أما القاعدة المصطلحية، فهي تضمن الدقة، لكنها تبقى محدودة إذا لم تدمج داخل سياق لغوي حي، ومن هنا تظهر خبرة المترجم، لأنه يوظف الأداتين معا بطريقة تكاملية فهو يستفيد من الذاكرة لتسريع العمل، ومن القاعدة لضبط المصطلحات، لكنه في النهاية يعيد قراءة النص ككل حتى يضمن سلامته الأسلوبية والمعنوية وهذا ما يميز الترجمة المهنية عن الترجمة الآلية المحضة، لأن الإنسان لا يكتفي باسترجاع السابق، بل يكيفه مع السياق الجديد.

[1] اليونسكو، حماية التنوع الثقافي في ظل الترجمة الآلية، باريس، 2023، ص 60.

2.2.2 التكامل بين المترجم والآلة :

لم يعد النقاش حول العلاقة بين المترجم البشري والآلة قائما على فكرة الصراع أو الإلغاء، بل أصبح يتجه نحو مفهوم التكامل فقد أثبت الواقع المهني أن الآلة قادرة على مساعدة المترجم في إنجاز المسودات الأولية، واسترجاع المصطلحات، وتسريع العمل، لكنها لا تستطيع أن تحل محله في اتخاذ القرار النهائي ومن هنا ظهر مفهوم الترجمة الهجينة Hybrid Translation أو الترجمة المعززة Augmented Translation.، ويقوم هذا النموذج على مبدأ أساسي هو وجود الإنسان داخل الحلقة، أو ما يعرف بـ Human–in–the–loopومعناه أن الآلة تشارك في إنتاج الترجمة، لكنها لا تملك الكلمة الأخيرة فهي تقدم اقتراحات أولية، ثم يتدخل المترجم لمراجعتها وتصحيحها وتكييفها مع السياق وهكذا تصبح الآلة مساعدا ذكيا، بينما يبقى المترجم المسؤول عن جودة النص النهائية[1].

أولا: مفهوم بيئة العمل الهجينة

الترجمة الهجينة هي بيئة عمل تجمع بين أدوات المساعدة على الترجمة، مثل ذاكرات الترجمة وقواعد البيانات المصطلحية، وبين أنظمة الترجمة الآلية العصبية ففي هذه البيئة، لا يعمل المترجم انطلاقا من صفحة بيضاء، بل يتلقى اقتراحات متعددة من النظام: بعضها قادم من ذاكرة الترجمة، وبعضها من القاعدة المصطلحية، وبعضها من محرك الترجمة الآلية، ويقوم المترجم بدور المحلل والمراجع والمحرر فهو يقارن بين الاقتراحات، ويختار الأنسب، ويعدل ما يحتاج إلى تعديل، ثم يصوغ النص النهائي وهذا يعني أن الترجمة الهجينة لا تلغي دور المترجم، بل تعيد تعريفه فالمترجم لم يعد فقط منتجا أوليا للنص، بل أصبح أيضا مراقبا لجودة المخرجات الرقمية[2].

---

[1] أطروحة ماجستير، المشاكل التقنية في ترجمة نصوص الإخبارية، جامعة قسنطينة 1، 2024، ص 110.

[2] المفوضية الأوروبية، بيان معايير الجودة في الترجمة الفورية والتحريرية، بروكسل، 2025.

-الاقتراحات المدمجة :

في بيئة الترجمة الهجينة، يعمل النظام وفق ترتيب معين فعندما يفتح المترجم نصا جديدا، يبحث البرنامج أولا في ذاكرة الترجمة عن تطابقات كاملة أو جزئية فإذا وجد ترجمة بشرية سابقة، يعرضها على المترجم وإذا لم يجد تطابقا مناسبا، يستدعي محرك الترجمة الآلية لتقديم مسودة أولية، وتظهر فائدة هذه الاقتراحات المدمجة في أنها تمنح المترجم خيارات متعددة فقد يجد ترجمة بشرية قديمة، أو مصطلحا معتمدا، أو اقتراحا آليا سريعا غير أن هذه الخيارات لا تعني الاستغناء عن المراجعة، لأن كل مقترح يحتاج إلى تقييم فالمترجم هو الذي يقرر ما إذا كان الاقتراح مناسبا للسياق أو يحتاج إلى تعديل، وفي النصوص الرسمية، تكون هذه العملية حساسة جدا، لأن الاعتماد على اقتراح آلي دون مراجعة قد يؤدي إلى خطأ قانوني أو سياسي لذلك فإن الترجمة الهجينة الناجحة هي التي تجعل الآلة في خدمة المترجم، لا التي تجعل المترجم تابعا لمخرجات الآلة.

-التعلم التكيفي (Adaptive MT)

التعلم التكيفي هو أحد التطورات الحديثة في مجال الترجمة الآلية ويقصد به قدرة النظام على التعلم من تصحيحات المترجم أثناء العمل فإذا صحح المترجم مصطلحا أو بنية معينة في بداية النص، يستطيع النظام أن يستفيد من هذا التصحيح في الجمل اللاحقة، فيقترح صياغات أكثر قربا من تفضيلات المترجم أو من معايير المؤسسة، وتكمن أهمية هذا النوع من الأنظمة في أنه يجعل العلاقة بين الإنسان والآلة علاقة تفاعلية فالآلة لا تقدم مخرجات ثابتة فقط، بل تتأثر بتدخلات المترجم ومع ذلك، لا يعني هذا أن النظام يصبح قادرا على الفهم الكامل، بل يعني أنه يحسن أداءه داخل نطاق معين بناء على التصحيحات البشرية.

وفي المؤسسات التي تنتج نصوصا متكررة، مثل المفوضية الأوروبية أو وكالات الأنباء، يمكن للتعلم التكيفي أن يساعد على تحسين الاتساق وتقليل الأخطاء المتكررة غير أن نجاحه يظل مرتبطا بجودة تصحيحات المترجمين وبوجود سياسة واضحة لإدارة البيانات اللغوية داخل المؤسسة.

ثانيا: مستويات التكامل في المؤسسة

يتخذ التكامل بين المترجم والآلة داخل المؤسسات عدة مستويات فهو لا يقتصر على المستوى التقني، بل يشمل أيضا طريقة تنظيم العمل، وتوزيع المهام، وتحديد نوع الوثائق التي يمكن أن تستفيد من الترجمة الآلية، والوثائق التي تحتاج إلى مراجعة بشرية عميقة، وفي مؤسسات مثل المفوضية الأوروبية ووكالات الأنباء، يمكن الحديث عن ثلاثة أبعاد رئيسية للتكامل: البعد الإنتاجي، والبعد النوعي، والبعد الإبداعي[1].

-البعد الإنتاجي :

يتمثل البعد الإنتاجي في استعمال الآلة لزيادة حجم العمل المنجز وتقليل الوقت المستغرق في ترجمة النصوص المتكررة أو الروتينية فالآلة تستطيع أن تنتج مسودة أولية بسرعة كبيرة، مما يسمح للمترجم بالانتقال مباشرة إلى المراجعة والتصحيح بدلا من البدء من الصفر، وفي المفوضية الأوروبية، تظهر أهمية هذا البعد بسبب الحجم الهائل للوثائق التي يجب ترجمتها إلى لغات عديدة فلو اعتمدت المفوضية على الجهد البشري وحده، لكان من الصعب مواكبة التدفق الوثائقي المتواصل لذلك تساعد أنظمة الترجمة الآلية وأدوات المساعدة على رفع الإنتاجية دون التخلي عن المراجعة البشرية.

[1] تقرير سنوي، تطور ميزانية التكنولوجيا في وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر، 2024، ص 3.

أما في وكالة الأنباء الجزائرية، فيظهر البعد الإنتاجي في الأخبار العاجلة، حيث تكون السرعة عاملا حاسما فالمترجم الصحفي قد يستعمل الترجمة الآلية للحصول على مسودة أولى، ثم يتدخل بسرعة لضبط العنوان، وتصحيح المصطلحات، وتكييف الخبر مع الأسلوب الصحفي المعتمد.

-البعد النوعي :

لا يقتصر التكامل بين الإنسان والآلة على السرعة، بل يمكن أن يساهم أيضا في تحسين الجودة فالآلة تساعد في كشف بعض الأخطاء الشكلية، مثل التناقض في الأرقام، أو نسيان جزء من الجملة، أو اختلاف ترجمة مصطلح متكرر كما تساعد ذاكرات الترجمة في الحفاظ على الاتساق بين أجزاء النص، غير أن الجودة النهائية لا تتحقق إلا بالتدخل البشري فالآلة قد تكشف خطأ شكليا، لكنها لا تستطيع دائما أن تحدد ما إذا كان النص مناسبا سياسيا أو قانونيا أو ثقافيا لذلك يتولى المترجم مراجعة المعنى، وضبط النبرة، والتحقق من انسجام النص، والتأكد من أن الترجمة لا تحمل تأويلا غير مقصود، وفي النصوص القانونية أو الدبلوماسية، يكون البعد النوعي أهم من السرعة فقد تكون المسودة الآلية مفيدة، لكنها لا يمكن أن تعتمد نهائيا دون مراجعة دقيقة، لأن الخطأ في هذه النصوص قد تكون له آثار مؤسساتية خطيرة.

-البعد الإبداعي :

رغم أن الإبداع يبدو في الظاهر بعيدا عن الآلة، فإن بيئة العمل الهجينة قد تساعد المترجم أحيانا على تطوير خياراته الأسلوبية فالآلة قد تقدم بدائل متعددة، فيختار المترجم من بينها ما يناسب السياق، أو يستلهم منها صياغة جديدة أكثر ملاءمة، لكن الإبداع هنا لا يصدر من الآلة وحدها، بل من قدرة المترجم على تقييم البدائل واختيار الصياغة الأفضل فالآلة تقترح، أما الإنسان فيحكم ولذلك يمكن القول إن الترجمة الهجينة لا تلغي الإبداع البشري، بل قد توفر له مساحة أكبر إذا استعملت بوعي.

وفي النصوص الإعلامية، يمكن للمترجم أن يستفيد من الاقتراحات الآلية في الوصول السريع إلى المعنى العام، ثم يعيد صياغته بلغة صحفية مناسبة أما في النصوص السياسية، فيستخدم الاقتراحات بحذر حتى لا يقع في استعمال مصطلح غير ملائم أو نبرة غير مناسبة[1].

ثالثا: الفوائد الاستراتيجية للنموذج الهجين

لا تمثل الترجمة الهجينة مجرد حل تقني، بل تحمل فوائد استراتيجية للمؤسسات الرسمية والإعلامية فهي تسمح بإدارة الحجم الكبير للنصوص، وتسريع سير العمل، وتحسين الاتساق، وتخفيف الضغط عن المترجمين، مع الإبقاء على التدخل البشري في المراحل الحساسة، وتزداد أهمية هذا النموذج عندما تكون المؤسسة مطالبة بالعمل في وقت قصير وبأكثر من لغة ففي هذه الحالة، يصبح التكامل بين الإنسان والآلة ضرورة تنظيمية، لا مجرد خيار تقني[2]

-تقليص الفجوة الزمنية :

من أهم فوائد الترجمة الهجينة أنها تقلص الفجوة الزمنية بين إنتاج النص الأصلي ونشر النص المترجم ففي المؤسسات الإعلامية، لا يمكن انتظار وقت طويل لترجمة الخبر، لأن القيمة الإخبارية مرتبطة بالآنية لذلك تساعد الآلة على إنتاج مسودة سريعة، بينما يضمن المترجم سلامة النص قبل النشر، وفي وكالة الأنباء الجزائرية، يمكن لهذا النموذج أن يكون مفيدا جدا في ترجمة الأخبار العاجلة القادمة من وكالات دولية أو من مصادر رسمية أجنبية فالمترجم يستطيع أن يستعمل الترجمة الآلية لفهم النص بسرعة، ثم يعيد صياغته وفق القالب الصحفي المعتمد، مع ضبط المصطلحات السياسية والاقتصادية الحساسة، غير أن تقليص الزمن لا يعني تقليص المسؤولية فكلما زادت السرعة، زادت

[1] أطروحة، الأخطاء التركيبية في ترجمة جوجل للخطاب السياسي الجزائري، جامعة سطيف 2، 2025، ص 76.

[2] المنظمة الدولية للتقييس، معيار ISO 17100 الخاص بخدمات الترجمة، جنيف، 2023، ص 19.

الحاجة إلى مراجعة بشرية دقيقة لأن الخطأ في خبر عاجل قد ينتشر بسرعة، وقد يؤثر في مصداقية الوكالة

-إدارة الحجم الضخم :

تواجه المؤسسات الكبرى مشكلة الحجم الكبير للنصوص فالمفوضية الأوروبية، مثلا، مطالبة بترجمة كميات ضخمة من الوثائق إلى لغات رسمية متعددة وهذا الحجم لا يمكن إدارته بكفاءة من خلال العمل اليدوي وحده لذلك يسمح النموذج الهجين بتوزيع الجهد: تتولى الآلة المسودات الأولية والنصوص المتكررة، بينما يركز المترجمون على المراجعة والوثائق الحساسة، وتظهر هذه الفائدة أيضا في وكالات الأنباء، حيث تتدفق الأخبار على مدار الساعة فوجود أدوات رقمية وذاكرات ترجمة وقواعد مصطلحية يمكن أن يساعد على تنظيم هذا التدفق، وتقليل الضغط على المترجمين، وضمان استمرار الخدمة اللغوية دون انقطاع، ومن ثم فإن إدارة الحجم لا تتعلق بعدد الصفحات فقط، بل تتعلق أيضا بإدارة الجودة داخل هذا الحجم وهنا يظهر دور المترجم البشري بوصفه ضامنا للمعنى، لا مجرد منفذ للعمل[1]

رابعا: مستقبل العلاقة

أدت الترجمة الهجينة إلى تغيير صورة المترجم ودوره المهني فالمترجم لم يعد مجرد ناقل للكلمات بين لغتين، بل أصبح أقرب إلى "مهندس لغوي" يدير الأدوات الرقمية، ويصحح مخرجات الآلة، ويبني قواعد مصطلحية، ويشارك في تحسين الأنظمة من خلال التغذية الراجعة، ومع تطور الذكاء الاصطناعي، ستزداد الحاجة إلى مترجمين قادرين على الجمع بين المهارة اللغوية والكفاءة التقنية فالمترجم المستقبلي لن يكون مطالبا فقط بإتقان اللغات، بل أيضا بفهم كيفية عمل ذاكرات الترجمة، وقواعد البيانات المصطلحية، ومحركات الترجمة الآلية، وأساليب المراجعة اللاحقة.

[1] دراسة حالة، تكامل نظام SDL Trados في المكاتب الحكومية، لندن: أبحاث التكنولوجيا، 2024، ص 50.

ومن أهم المهارات الجديدة التي يفرضها هذا التحول مهارة توجيه الآلة أو ما يعرف بـ **Prompt Engineering**في بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي فكلما كان المترجم قادرا على إعطاء تعليمات دقيقة للنظام، حصل على مخرجات أفضل ومع ذلك، تبقى هذه المهارة تابعة للكفاءة الترجمية الأصلية، لأن من لا يفهم النص والسياق لا يستطيع توجيه الآلة بشكل صحيح، إن مستقبل العلاقة بين المترجم والآلة لن يكون قائما على الإلغاء، بل على توزيع الأدوار فالآلة ستتولى الأعمال المتكررة والسريعة، بينما سيحافظ الإنسان على مهام الفهم، والتأويل، والحكم، والإبداع، والمسؤولية الأخلاقية والمهنية ومن هنا، فإن المؤسسات التي تنجح في المستقبل هي تلك التي لا تستبدل المترجمين بالآلات، بل تعيد تدريبهم على العمل داخل بيئة هجينة.

يتضح أن الترجمة الهجينة تمثل مرحلة جديدة في تطور الممارسة الترجمية فهي لا تقوم على إقصاء المترجم البشري، بل على إعادة تنظيم علاقته بالتكنولوجيا فالآلة توفر السرعة، وتقترح المسودات، وتساعد في الاتساق، بينما يضمن المترجم الدقة، والسياق، والنبرة، والملاءمة الثقافية والمؤسساتية، ومن ثم فإن نجاح النموذج الهجين لا يعتمد على قوة التكنولوجيا وحدها، بل على وجود مترجمين مؤهلين قادرين على إدارة هذه التكنولوجيا بوعي فالأداة لا تكون فعالة إلا بقدر كفاءة من يستعملها، والترجمة لا تصبح مهنية إلا عندما تخضع المخرجات الآلية لمراجعة بشرية واعية.

خلاصة

من خلال هذا الفصل، تبين أن الترجمة في العصر الرقمي لم تعد تنقسم ببساطة إلى ترجمة بشرية وترجمة آلية، بل أصبحت مجالا تفاعليا تتداخل فيه الكفاءة الإنسانية مع الإمكانات التقنية فقد أظهرت الترجمة الآلية قدرة كبيرة على تسريع العمل ومعالجة كميات ضخمة من النصوص، خاصة بعد ظهور الأنظمة العصبية، غير أن هذه القدرة لا تعني الاستغناء عن الإنسان، ولقد بين المبحث الثاني أن المترجم البشري يحتفظ بمكانة أساسية بفضل قدرته على فهم السياق الثقافي واللساني، وفك اللبس،

وإدراك ما وراء اللغة، وإضفاء لمسة إبداعية وإنسانية على النص وهي جوانب لا تزال الآلة عاجزة عن تحقيقها بصورة كاملة، خاصة في النصوص الرسمية والإعلامية التي تتطلب حساسية عالية في اختيار المصطلحات والنبرة، كما أوضح الفصل أن أدوات المساعدة على الترجمة، مثل ذاكرات الترجمة وقواعد البيانات المصطلحية، لا تلغي دور المترجم، بل تعزز أداءه وتساعده على تحقيق الاتساق والسرعة أما الترجمة الهجينة، فهي تمثل النموذج الأكثر واقعية في المؤسسات الحديثة، لأنها تجمع بين سرعة الآلة وحكم الإنسان، وعليه يمكن القول إن مستقبل الترجمة لا يقوم على استبدال المترجم، بل على تطوير دوره فالمترجم في العصر الرقمي أصبح مطالبا بأن يكون لغويا، وثقافيا، ومحررا، ومراجعا، ومستخدما واعيا للتكنولوجيا وهذه النتيجة النظرية تمهد للانتقال إلى الفصل الثاني، الذي يتناول السياق المؤسساتي للترجمة من خلال دراسة المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، باعتبارهما نموذجين مختلفين في طبيعة العمل اللغوي والمؤسساتي.

الفصل الثاني

تعد المفوضية الأوروبية من أبرز المؤسسات الدولية التي جعلت من الترجمة عنصرا مركزيا في عملها اليومي فالترجمة داخل هذه المؤسسة ليست خدمة تقنية مساعدة فحسب، بل هي شرط من شروط الديمقراطية والشفافية والمساواة بين مواطني الاتحاد الأوروبي إذ لا يمكن الحديث عن اتحاد سياسي وقانوني متعدد الدول دون ضمان حق المواطن في فهم القوانين والسياسات والوثائق بلغته الرسمية وتتميز المفوضية الأوروبية بكونها تعمل داخل فضاء لغوي شديد التعقيد، يضم أربعا وعشرين لغة رسمية وهذا التعدد اللغوي يفرض عليها إنشاء منظومة ترجمة ضخمة قادرة على معالجة ملايين الصفحات سنويا، مع الحفاظ على الدقة القانونية والاتساق المصطلحي ومن هنا، أصبحت المفوضية الأوروبية من أكثر المؤسسات اعتمادا على التكنولوجيا اللغوية، وخصوصا الترجمة الآلية العصبية، وذاكرات الترجمة، وقواعد البيانات المصطلحية

غير أن استعمال التكنولوجيا داخل المفوضية لا يعني التخلي عن المترجم البشري، بل يعني إعادة تنظيم العمل اللغوي وفق نموذج يجمع بين السرعة الرقمية والمراجعة البشرية ولهذا يعد نموذج المفوضية الأوروبية مهما في هذه الدراسة، لأنه يوضح كيف يمكن لمؤسسة رسمية كبرى أن توظف الترجمة الآلية دون أن تفقد السيطرة على جودة النصوص وحساسيتها القانونية والسياسية

1. سياسات الترجمة في المنظمات الدولية – المفوضية الأوروبية نموذجا :

11 الإطار القانوني واللغوي للمفوضية الأوروبية :

يقوم الإطار القانوني واللغوي للمفوضية الأوروبية على مبدأ أساسي هو الاعتراف بتعدد اللغات باعتباره حقا سياسيا وقانونيا، وليس مجرد اختيار إداري فاللغة في الاتحاد الأوروبي ترتبط بالمواطنة، وبحق الوصول إلى القانون، وبمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء لذلك لا يمكن للمؤسسات الأوروبية أن تفرض لغة واحدة على جميع المواطنين، لأن ذلك سيؤدي إلى تمييز لغوي وثقافي، ويضعف شرعية العمل الأوروبي

ومن هذا المنطلق، فإن الترجمة داخل المفوضية ليست عملا ثانويا، بل هي جزء من البنية القانونية للاتحاد الأوروبي فالقانون الأوروبي لا يكتسب فعاليته الكاملة إلا عندما يصبح متاحا بجميع اللغات الرسمية، لأن كل مواطن يجب أن يكون قادرا على معرفة حقوقه وواجباته بلغته وهذا ما يجعل الترجمة في المفوضية الأوروبية وظيفة ديمقراطية، وليست مجرد وظيفة لغوية

111 تعدد اللغات كحق سياسي وقانوني :

لا يعد تعدد اللغات في المفوضية الأوروبية مجرد مظهر ثقافي أو تنظيمي، بل يمثل مبدأ سياسيا وقانونيا راسخا في بناء الاتحاد الأوروبي فقد نشأ الاتحاد الأوروبي على فكرة تجاوز الحدود القومية دون إلغاء الخصوصيات الوطنية، وكانت اللغة إحدى أهم هذه الخصوصيات ولهذا فإن الاعتراف بلغات الدول الأعضاء يرمز إلى الاعتراف بالمساواة بينها، وبحق شعوبها في المشاركة في المشروع الأوروبي دون التخلي عن هويتها اللغوية

إن المفوضية الأوروبية، بصفتها الجهاز التنفيذي للاتحاد، مطالبة بتطبيق هذا المبدأ في عملها اليومي فهي تنتج وثائق قانونية وإدارية وسياسية تمس حياة المواطنين في جميع الدول الأعضاء، ومن ثم يجب أن تكون هذه الوثائق متاحة بلغاتهم الرسمية وبهذا تصبح الترجمة أداة لضمان العدالة اللغوية، لأنها تمنع احتكار المعرفة القانونية والسياسية من قبل المتحدثين باللغات الأكثر انتشارا[1]

أولا: المرجعية القانونية – اللائحة رقم 1 لعام 1958

تستند سياسة تعدد اللغات في الاتحاد الأوروبي إلى أساس قانوني واضح يتمثل في **اللائحة رقم 1 لسنة 1958**، وهي من أقدم النصوص التنظيمية التي حددت اللغات الرسمية ولغات العمل داخل مؤسسات

[1] أحمد سيد مصطفى، *إدارة الموارد البشرية: منظور القرن الحادي والعشرين*، القاهرة: دار الفكر العربي، 2022، ص 112.

الجماعة الأوروبية آنذاك وتكمن أهمية هذه اللائحة في أنها جعلت التعدد اللغوي مبدأ مؤسسيا لا يمكن تجاوزه، إذ اعترفت بحق المواطنين والحكومات في استعمال لغاتهم الرسمية في التواصل مع مؤسسات الاتحاد

وتنص هذه المرجعية القانونية على أن للمواطنين والحكومات الحق في مراسلة مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأي لغة من اللغات الرسمية، وأن تتلقى هذه المراسلات الرد باللغة نفسها وهذا يعني أن اللغة ليست عائقا أمام التواصل مع المؤسسة الأوروبية، بل حق مضمون لكل مواطن كما تنص على أن اللوائح والوثائق ذات الأهمية العامة يجب أن تنشر بجميع اللغات الرسمية، حتى يكون القانون مفهوما ومتاحا للجميع

إن هذا الإطار القانوني يجعل الترجمة شرطا من شروط النفاذ القانوني للنصوص فالقانون الذي يصدر بلغة واحدة فقط لا يحقق مبدأ المساواة بين المواطنين، ولا يضمن لهم معرفة مضمون الالتزامات القانونية المفروضة عليهم لذلك، فإن ترجمة النص القانوني إلى جميع اللغات الرسمية ليست عملا شكليا، بل هي جزء من صحة التواصل القانوني داخل الاتحاد الأوروبي

وتظهر أهمية هذه النقطة بوضوح في الوثائق التشريعية الأوروبية، مثل اللوائح والتوجيهات والقرارات فهذه النصوص قد تطبق مباشرة أو بصورة غير مباشرة داخل الدول الأعضاء، ولذلك يجب أن تكون نسخها اللغوية دقيقة ومتسقة وأي خلل في الترجمة قد يؤدي إلى اختلاف في الفهم أو التطبيق بين دولة وأخرى[1]

ثانيا: تعدد اللغات كضمانة للديمقراطية والشفافية

[1] صالح الدين عبد الباقي، *الجوانب التطبيقية في إدارة الموارد البشرية*، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2021، ص 45.

لا يقتصر تعدد اللغات في الاتحاد الأوروبي على الجانب القانوني، بل يحمل بعدا ديمقراطيا عميقا فالديمقراطية لا تقوم فقط على وجود مؤسسات منتخبة أو إجراءات قانونية، بل تقوم أيضا على قدرة المواطن على فهم ما تصدره هذه المؤسسات من قرارات وسياسات وإذا كانت الوثائق تصدر بلغة لا يفهمها المواطن، فإن مشاركته تصبح شكلية أو محدودة

لذلك، يعد الحق في الوصول إلى المعلومات باللغة الأم أحد مظاهر الشفافية داخل الاتحاد الأوروبي فالمواطن لا يستطيع أن يشارك في النقاش العمومي، أو أن يفهم السياسات الأوروبية، أو أن يقيّم أداء المؤسسات، إذا لم تكن المعلومات متاحة له بلغة يفهمها ومن هنا، تكتسب الترجمة وظيفة سياسية، لأنها تفتح المجال أمام المشاركة الشعبية وتمنع احتكار المعرفة من قبل النخب متعددة اللغات

- **المساواة السياسية :**

يساهم تعدد اللغات في ضمان المساواة السياسية بين الدول الأعضاء فلو اعتمد الاتحاد الأوروبي لغة واحدة أو لغتين فقط في جميع أعماله، لكانت الدول الناطقة بتلك اللغات في موقع امتياز مقارنة بالدول الأخرى لذلك فإن الاعتراف بجميع اللغات الرسمية يحمي التوازن بين الدول، ويؤكد أن الانتماء إلى الاتحاد لا يعني الخضوع لهيمنة لغوية معينة

وتبرز هذه المسألة خصوصا في سياق العلاقة بين اللغات الكبرى، مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية، واللغات الأقل انتشارا داخل الاتحاد فالمساواة اللغوية تمنح هذه اللغات حضورا قانونيا ورمزيا داخل المؤسسات، وتحافظ على كرامة مواطنيها وحقهم في استعمال لغتهم في المجال الأوروبي

- **المشاركة الشعبية :**

تعمل المفوضية الأوروبية على ترجمة المشاورات العامة والوثائق السياسية الأساسية حتى يتمكن المواطنون من المشاركة في عملية صنع القرار فالترجمة هنا ليست مجرد خدمة إدارية، بل وسيلة لتوسيع

المجال الديمقراطي فعندما تكون الوثائق متاحة بلغات متعددة، يصبح بإمكان المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المحلية أن تعبر عن آرائها بناء على فهم مباشر للموضوع

ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار المترجم في المفوضية الأوروبية وسيطا ديمقراطيا، لأنه يساهم في نقل الخطاب المؤسساتي إلى المواطنين بلغاتهم فهو لا ينقل الكلمات فقط، بل يساهم في جعل السياسة الأوروبية قابلة للفهم والمساءلة[1]

ثالثا: التحدي المؤسساتي والعبء اللغوي

رغم أن تعدد اللغات يمثل قيمة سياسية وقانونية مهمة، فإنه يفرض على المفوضية الأوروبية تحديا مؤسساتيا كبيرا فالاعتراف بأربع وعشرين لغة رسمية يعني وجود عدد هائل من التركيبات اللغوية الممكنة، إذ يمكن أن ينتج عن هذه اللغات مئات الأزواج اللغوية المحتملة وهذا الوضع يجعل عملية الترجمة داخل المفوضية من أعقد عمليات الترجمة المؤسساتية في العالم

فكل وثيقة مهمة قد تحتاج إلى ترجمتها إلى لغات متعددة، وقد تمر عبر مراحل مراجعة وتدقيق ومطابقة بين النسخ المختلفة ويزداد الأمر تعقيدا عندما يتعلق الأمر بالنصوص القانونية، لأن كل نسخة لغوية قد تكون ذات قيمة رسمية، مما يعني ضرورة ضمان أن تعبر جميع النسخ عن المعنى نفسه دون تناقض أو غموض

وقد أدى هذا العبء اللغوي إلى دفع المفوضية الأوروبية نحو الاستثمار المكثف في التكنولوجيا اللغوية فالبشر وحدهم لا يستطيعون تغطية هذا الحجم الهائل من النصوص بالسرعة المطلوبة، خاصة في ظل ازدياد الوثائق الرقمية، والتقارير، والمراسلات، والمحتوى الإلكتروني ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أنظمة

[1] محمد قاسم القريوتي، *السلوك التنظيمي: دراسة للسلوك الإنساني*، عمان: دار وائل للنشر، 2020، ص 88.

ترجمة آلية مؤسسية، وذاكرات ترجمة، وقواعد مصطلحية، تساعد المترجمين على أداء مهامهم دون التخلي عن المراجعة البشرية

ومع ذلك، فإن التكنولوجيا لا تلغي الطابع السياسي والقانوني للتعدد اللغوي، بل تساعد على إدارته فالغاية ليست تقليل أهمية المترجم، بل تمكينه من التعامل مع عبء لغوي ضخم بطريقة أكثر تنظيما وسرعة[1]

يتضح من خلال ما سبق أن تعدد اللغات في المفوضية الأوروبية ليس مجرد سياسة لغوية، بل هو حق سياسي وقانوني يرتبط بجوهر المشروع الأوروبي فالترجمة تضمن المساواة بين المواطنين والدول، وتدعم الشفافية، وتسمح بالمشاركة الديمقراطية، كما تجعل النصوص القانونية قابلة للفهم والتطبيق في جميع الدول الأعضاء

غير أن هذا المبدأ يفرض في الوقت نفسه عبئا مؤسساتيا ضخما، لأن المفوضية مطالبة بإنتاج وترجمة ومراجعة كميات هائلة من الوثائق بلغات متعددة ولهذا كان من الضروري اللجوء إلى الرقمنة وإلى أنظمة الترجمة الآلية المؤسسية، ليس لاستبدال المترجمين، بل لمساعدتهم على الوفاء بمتطلبات التعدد اللغوي في إطار من الدقة والاتساق

211 حجم التدفق الوثائقي والحاجة للرقمنة :

إذا كان الإطار القانوني قد جعل تعدد اللغات واجبا مؤسسيا، فإن الواقع العملي داخل المفوضية الأوروبية كشف عن تحدٍّ آخر لا يقل أهمية، وهو حجم التدفق الوثائقي فالمفوضية تنتج يوميا عددا كبيرا من النصوص القانونية والإدارية والسياسية والإعلامية، ويجب أن تكون هذه النصوص متاحة بلغات متعددة

[1] علي السلمي، *الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية*، القاهرة: دار غريب للنشر، 2019، ص 210.

خلال آجال محددة وهذا الوضع جعل الترجمة التقليدية، القائمة على العمل اليدوي وحده، غير كافية لمواكبة الطلب المتزايد

لقد أصبح حجم الوثائق في المؤسسات الأوروبية مرتبطا مباشرة بتوسع مجالات عمل الاتحاد الأوروبي فكلما زادت السياسات المشتركة، زادت الحاجة إلى إنتاج نصوص جديدة وترجمتها وتشمل هذه النصوص التشريعات، والتقارير ، والمراسلات، والمناقصات، والبيانات الصحفية، والمحتوى الرقمي الموجه للمواطنين ومن هنا، لم تعد الرقمنة خيارا ثانويا، بل أصبحت ضرورة مؤسساتية لضمان استمرار العمل[1]

أولا: إحصائيات التدفق الوثائقي

تعد الإدارة العامة للترجمة في المفوضية الأوروبية، والمعروفة اختصارا بـ **DGT**، من أكبر أجهزة الترجمة في العالم فهي تتولى ترجمة كميات ضخمة من الوثائق سنويا، وتتعامل مع مجالات قانونية وسياسية واقتصادية وتقنية متعددة ويعكس هذا الحجم طبيعة المفوضية باعتبارها مؤسسة تنتج السياسات وتتابع تنفيذها داخل الاتحاد الأوروبي

وتشير المعطيات المعتمدة في هذا السياق إلى أن المفوضية تنتج سنويا ما يتجاوز مليوني صفحة مترجمة بلغات الاتحاد الرسمية ولا يتعلق الأمر بترجمة نصوص عادية فقط، بل بوثائق ذات أثر قانوني وسياسي مباشر ، مما يجعل الجودة والدقة شرطين لا يمكن التنازل عنهما

ويشمل هذا التدفق الوثائقي عدة أنواع من النصوص:

- **النصوص التشريعية :**

تحتل النصوص التشريعية الأولوية القصوى في عمل الترجمة داخل المفوضية الأوروبية، لأنها ترتبط بإصدار اللوائح والتوجيهات والقرارات التي تنظم مجالات مختلفة داخل الاتحاد وتتميز هذه النصوص

[1] سعيد يحيى وعمر كمال، *سياسات التوظيف والترقية في المؤسسات الحديثة*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2023، ص 67.

بأنها دقيقة ومركبة، وتحتاج إلى ترجمة قانونية عالية الجودة، لأن أي غموض أو اختلاف بين النسخ اللغوية قد يؤدي إلى إشكالات في التطبيق

وتزداد أهمية ترجمة النصوص التشريعية لأن هذه النصوص يجب أن تكون متاحة لجميع الدول الأعضاء فالمواطن أو الإدارة الوطنية أو القاضي في أي دولة عضو يجب أن يستطيع الرجوع إلى النص القانوني بلغته الرسمية ولهذا فإن الترجمة هنا لا تخدم التواصل فقط، بل تخدم الأمن القانوني داخل الاتحاد[1]

- **الوثائق الإدارية والمراسلات :**

إلى جانب النصوص التشريعية، تنتج المفوضية الأوروبية عددا كبيرا من الوثائق الإدارية والمراسلات الداخلية والخارجية وتشمل هذه الوثائق تقارير السياسات، ووثائق العطاءات، والمراسلات مع الدول الأعضاء، والوثائق الخاصة بالبرامج والمشاريع الأوروبية

وتتميز هذه النصوص بأنها أقل حساسية من النصوص التشريعية من الناحية القانونية المباشرة، لكنها مهمة من حيث الأداء الإداري والاتصال المؤسساتي لذلك تحتاج إلى ترجمة واضحة ودقيقة، مع الحفاظ على المصطلحات المعتمدة داخل كل قطاع

- **المحتوى الرقمي :**

أصبح المحتوى الرقمي من أسرع مجالات الترجمة نموا داخل المفوضية الأوروبية ويشمل ذلك المواقع الإلكترونية، والمنشورات الرقمية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والتطبيقات التفاعلية، والمواد الإعلامية الموجهة للمواطنين وتختلف ترجمة هذا النوع من المحتوى عن الترجمة القانونية التقليدية، لأنها تتطلب أسلوبا أكثر وضوحا واختصارا وقربا من الجمهور

[1] ناصر دادي عدون، *اقتصاد المؤسسة*، الجزائر: دار المحمدية، 2018، ص 134.

وقد فرض نمو المحتوى الرقمي تحديا إضافيا على مصالح الترجمة، لأن هذا المحتوى يحتاج إلى سرعة في النشر والتحديث فالمعلومة الرقمية تفقد قيمتها إذا تأخر نشرها، ولهذا أصبحت الرقمنة ضرورية لتسريع سير العمل وضمان وصول المعلومة بلغات متعددة في وقت مناسب

ثانيا: ضرورة الرقمنة لمواجهة عامل الوقت

أمام هذا الحجم الضخم من الوثائق، لم تعد الرقمنة مجرد وسيلة لتحسين العمل، بل أصبحت شرطا لاستمراره والمقصود بالرقمنة هنا ليس فقط استعمال الحاسوب في الكتابة، بل تحويل النصوص والمصطلحات والترجمات السابقة إلى موارد رقمية قابلة للتخزين والبحث والاسترجاع وإعادة الاستخدام فالرقمنة تسمح للمؤسسة بإدارة اللغة بوصفها أصلا رقميا وهذا يعني أن الوثائق السابقة لا تبقى محفوظة فقط في الأرشيف، بل تتحول إلى قاعدة يمكن للمترجمين والأنظمة الآلية الاستفادة منها ومن هنا تظهر أهمية ذاكرات الترجمة، وقواعد البيانات المصطلحية، وأنظمة إدارة الوثائق، ومحركات الترجمة الآلية[1]

- **الحاجة للسرعة :**

في العمل السياسي والإداري، كثيرا ما تطرأ تعديلات على النصوص في اللحظات الأخيرة وقد يتعلق الأمر بتعديل عبارة قانونية، أو إضافة فقرة، أو تغيير رقم، أو إدخال ملاحظة من إحدى الدول الأعضاء وفي ظل تعدد اللغات، يصبح من الضروري تحديث جميع النسخ بسرعة ودقة

وهنا تظهر أهمية الرقمنة، لأنها تسمح بتتبع التعديلات ومزامنتها بين اللغات، وتساعد المترجمين على معرفة الأجزاء التي تغيرت فقط بدلا من إعادة ترجمة الوثيقة كاملة كما تساعد أدوات الترجمة المساعدة على استرجاع الترجمات السابقة، مما يقلل الوقت المطلوب لإنجاز النسخ اللغوية

[1] زكي محمود هاشم، *إدارة الموارد البشرية*، الكويت: ذات السلاسل، 2021، ص 92.

فالسرعة في المفوضية الأوروبية لا تعني التسرع، بل تعني القدرة على احترام الآجال القانونية والسياسية دون التضحية بجودة النص وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنظيم رقمي دقيق لسير العمل

- **الاتساق المصطلحي :**

كلما زاد حجم الوثائق، زادت مخاطر التناقض المصطلحي فقد يظهر المصطلح نفسه في مئات الوثائق، وإذا ترجم بطرق مختلفة، فقد يؤدي ذلك إلى اضطراب في الفهم لذلك تحتاج المفوضية إلى قواعد مصطلحية مركزية تضمن اعتماد المقابل نفسه في جميع الوثائق واللغات

وتعد قاعدة **IATE**من أهم أدوات الاتساق المصطلحي في الاتحاد الأوروبي، لأنها توفر للمترجمين مصطلحات موحدة في مجالات متعددة فالهدف من هذه القاعدة ليس مساعدة المترجمين فقط، بل ضمان وحدة الخطاب القانوني والسياسي والإداري للمؤسسة

إن الاتساق المصطلحي ضروري خصوصا في المجالات التقنية، مثل الزراعة، والبيئة، والطاقة، والمالية، والسياسات الرقمية فالمصطلح في هذه المجالات لا يحمل معنى لغويا فقط، بل يرتبط بمفهوم قانوني أو تقني محدد، لذلك يجب ضبطه بدقة[1]

ثالثا: التحول نحو الترجمة المعززة بالآلة

أدى حجم التدفق الوثائقي داخل المفوضية الأوروبية إلى ترسيخ قناعة مؤسساتية مفادها أن المترجم البشري يجب أن يتفرغ للمهام التي تتطلب حكما لغويا وقانونيا وثقافيا، بينما يمكن للآلة أن تساعد في المهام المتكررة أو الأولية ومن هنا ظهر التوجه نحو الترجمة المعززة بالآلة، حيث تصبح التكنولوجيا جزءا من سير العمل اليومي

[1] مصطفى نجيب شاويش، *إدارة الموارد البشرية: إدارة الأفراد*، عمان: دار الشروق، 2022، ص 150.

ولا تعني الترجمة المعززة أن النصوص تعتمد آليا دون مراجعة، بل تعني أن الآلة تنتج مسودة أولية أو تقدم اقتراحات تساعد المترجم على تسريع العمل بعد ذلك يتدخل المترجم لمراجعة المخرجات، وتصحيح الأخطاء، وضبط المصطلحات، والتأكد من انسجام النص[1]

- **تخفيض التكاليف :**

تتطلب إدارة الترجمة في مؤسسة بحجم الاتحاد الأوروبي موارد مالية وبشرية كبيرة فترجمة ملايين الصفحات سنويا إلى لغات متعددة تعني تكاليف مرتفعة، تشمل أجور المترجمين والمراجعين، وتكاليف إدارة الوثائق، والبنية التحتية التقنية لذلك تسعى المفوضية إلى استعمال الرقمنة والترجمة الآلية من أجل تخفيض تكلفة الصفحة الواحدة وزيادة الإنتاجية

لكن تخفيض التكاليف لا يعني تقليل الجودة، لأن النصوص الأوروبية ذات طابع رسمي وحساس ولهذا لا يتم الاعتماد على الآلة بوصفها بديلا كاملا، بل بوصفها أداة تساعد على تقليل الوقت في النصوص المتكررة، بينما يحتفظ المترجم البشري بدور المراجعة والتدقيق

- **إدارة البيانات الضخمة (Big Data) :**

أصبحت الوثائق الأوروبية السابقة موردا لغويا ضخما يغذي أنظمة الترجمة الآلية فالأرشيف المترجم على مدى عقود يشكل مدونة موازية ضخمة يمكن استخدامها لتدريب محركات الترجمة وهذا ما جعل الرقمنة ضرورية، لأن الوثائق الورقية أو غير المنظمة لا يمكن أن تستغل تقنيا بالفعالية نفسها

ومن خلال تحويل الأرشيف إلى بيانات رقمية، تمكنت المفوضية من بناء أنظمة ترجمة أكثر تخصصا من المحركات التجارية العامة فالنظام المدرب على وثائق الاتحاد الأوروبي يكون أكثر قدرة على التعامل

---

[1] عبد الباري درة وزهير صباغ، *إدارة الموارد البشرية في القرن الواحد والعشرين*، عمان: دار وائل، 2019، ص 302.

مع مصطلحات الاتحاد، وصياغاته القانونية، وأنماطه الإدارية وهذا ما مهد لظهور نظام **eTranslation**الذي أصبح من الأدوات الأساسية في البنية اللغوية الرقمية للمفوضية

يتضح أن حجم التدفق الوثائقي داخل المفوضية الأوروبية جعل الرقمنة ضرورة لا غنى عنها فالمؤسسة مطالبة بترجمة ملايين الصفحات، وتحديث النصوص بسرعة، وضمان الاتساق بين لغات متعددة، وهو ما لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على العمل اليدوي وحده

وقد ساهمت الرقمنة في تحويل اللغة إلى مورد مؤسساتي قابل للإدارة، من خلال ذاكرات الترجمة، وقواعد المصطلحات، وأنظمة إدارة الوثائق، والترجمة الآلية العصبية ومع ذلك، يبقى دور المترجم البشري أساسيا، لأنه يضمن أن تظل السرعة التقنية خاضعة لمعايير الدقة القانونية والسياسية واللغوية

21 نظام eTranslation الخاص بالمفوضية الأوروبية :

يمثل نظام **eTranslation**أحد أهم مظاهر التحول الرقمي في سياسة الترجمة داخل المفوضية الأوروبية فهو نظام ترجمة آلية عصبي طورته المفوضية لخدمة المؤسسات الأوروبية والإدارات العامة في الدول الأعضاء وتكمن أهميته في كونه لا يعمل كأداة تجارية عامة، بل كنظام مؤسسي مبني على بيانات رسمية وموارد لغوية معتمدة داخل الاتحاد الأوروبي

ويتميز هذا النظام بأنه يجمع بين السرعة والأمان والتخصص فهو يسمح بترجمة النصوص والوثائق بسرعة، مع الحفاظ على درجة عالية من السرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بوثائق قانونية أو سياسية غير منشورة كما أنه يستفيد من المدونات المترجمة داخل الاتحاد الأوروبي، مما يجعله أكثر قدرة على التعامل مع المصطلحات الأوروبية مقارنة بمحركات الترجمة العامة

غير أن أهمية eTranslation لا تكمن في قوته التقنية وحدها، بل في طريقة دمجه داخل سير العمل اليومي للمترجمين فالنظام لا يعمل بديلا عن المترجم، بل يدخل ضمن بيئة عمل تجمع بين الذاكرات، والقواعد المصطلحية، والمراجعة البشرية، ومراقبة الجودة

121 بنية النظام وتطويره الداخلي :

يعد نظام **eTranslation**العمود الفقري الرقمي للسياسة اللغوية الحديثة في المفوضية الأوروبية وهو نظام ترجمة آلية عصبي **Neural Machine Translation**طورته الإدارة العامة للترجمة **DGT** من أجل توفير خدمة ترجمة مؤسسية آمنة وعالية الجودة وقد جاء هذا النظام استجابة لحاجة عملية فرضها التعدد اللغوي والحجم الكبير للوثائق

وتختلف أهمية هذا النظام عن محركات الترجمة التجارية في أنه موجه أساسا لخدمة مؤسسات الاتحاد الأوروبي والإدارات العمومية ولذلك صمم وفق معايير تراعي السرية، والدقة المصطلحية، والتخصص القطاعي، والتكامل مع أدوات العمل المستخدمة داخل المفوضية[1]

أولا: الجذور والتطور التقني

لم يظهر نظام eTranslation فجأة، بل جاء نتيجة مسار طويل من تطوير تكنولوجيا الترجمة داخل المفوضية الأوروبية فقد بدأت المؤسسات الأوروبية منذ وقت مبكر في البحث عن حلول تقنية تساعدها على إدارة التعدد اللغوي، خاصة مع توسع الاتحاد وانضمام دول جديدة، مما أدى إلى زيادة عدد اللغات الرسمية وحجم الوثائق

- **نظامEC@MT :**

[1] بشير العلاق، *القيادة الإدارية والتحفيز*، عمان: دار اليازوري، 2021، ص 55.

كان نظام **EC@MT** من الأنظمة السابقة التي اعتمدت عليها المفوضية وقد كان يقوم أساسا على الترجمة الآلية الإحصائية **Statistical Machine Translation – SMT** وتعتمد هذه المقاربة على تحليل كميات كبيرة من النصوص الموازية واستنتاج العلاقات الاحتمالية بين الكلمات والعبارات في اللغتين

ورغم أن هذا النظام كان مفيدا في مرحلة معينة، فإنه كان يعاني من عدة حدود فقد كان ضعيفا في التعامل مع الجمل الطويلة والمعقدة، كما أنه لم يكن قادرا دائما على فهم العلاقات المنطقية داخل النص لذلك كانت مخرجاته تحتاج إلى مراجعة بشرية مكثفة، خاصة في النصوص القانونية التي تتطلب دقة عالية[1]

- **التحول نحو eTranslation :**

في عام 2017، انتقلت المفوضية الأوروبية إلى نظام **eTranslation** القائم على الترجمة الآلية العصبية **Neural Machine Translation – NMT** وتختلف هذه التقنية عن الترجمة الإحصائية لأنها تعتمد على الشبكات العصبية العميقة، التي تحاول معالجة الجملة بوصفها وحدة سياقية مترابطة، وليس مجرد سلسلة من الكلمات المستقلة

وقد أدى هذا التحول إلى تحسن واضح في جودة المخرجات، خاصة من حيث سلاسة الجمل، والقدرة على التعامل مع السياق، وتقليل الركاكة التي كانت تظهر في الأنظمة السابقة كما أصبح النظام أكثر قدرة على إنتاج نصوص تبدو طبيعية في اللغة الهدف، وإن كانت لا تزال تحتاج إلى مراجعة بشرية في الوثائق الحساسة

[1] خالد إبراهيم، "أثر الترقية على الأداء الوظيفي"، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 14، العدد 2، يونيو 2022، ص 44.

وتكتسب هذه النقلة أهمية خاصة في المفوضية الأوروبية، لأن النصوص التي تعالجها غالبا ما تكون طويلة ومعقدة، وتحتوي على مصطلحات قانونية وإدارية دقيقة ولذلك فإن التحول إلى الترجمة العصبية لم يكن مجرد تحديث تقني، بل كان استجابة مباشرة لحاجة مؤسساتية متزايدة

ثانيا: بنية النظام ومصادر التغذية (The Corpus)

ما يميز نظام eTranslation عن محركات الترجمة التجارية العامة هو طبيعة البيانات التي بني عليها فالنظام لم يدرب فقط على نصوص عامة من الإنترنت، بل على مدونات نصية رسمية وموثوقة، تضم ملايين الوثائق المترجمة داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي عبر سنوات طويلة وهذا يجعله أكثر تخصصا في اللغة الأوروبية الرسمية، وأكثر قدرة على التعامل مع مصطلحات الاتحاد

- **البيانات المرجعية :**

يعتمد النظام على مدونة ضخمة من النصوص الموازية، تشمل وثائق قانونية وإدارية وسياسية مترجمة بشريا ومعتمدة رسميا داخل الاتحاد الأوروبي وتعد هذه البيانات ذات قيمة عالية لأنها تعكس استعمالا مؤسسيا مضبوطا، لا مجرد استعمال لغوي عام

ومن أهم مصادر هذه البيانات ما يعرف بـ **Acquis Communautaire**، أي مجموع التشريعات والوثائق القانونية التي تشكل الرصيد القانوني للاتحاد الأوروبي وقد تمت ترجمة هذه النصوص إلى لغات متعددة على مدى عقود، مما جعلها موردا مثاليا لتدريب نظام ترجمة آلية متخصص

وتتمثل قيمة هذه البيانات في أنها تمنح النظام قدرة أفضل على التعرف على الأسلوب القانوني والإداري الأوروبي، وعلى تكرار المصطلحات المعتمدة داخل المؤسسة ومع ذلك، فإن الاعتماد على هذه البيانات لا يلغي احتمال الخطأ، لأن السياق الجديد قد يفرض تعديلا لا تستطيع الآلة إدراكه بمفردها[1]

[1] سمير حسن، "الدافعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية"، *مجلة الاقتصاد والمناجمنت*، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص 12.

- **التخصص القطاعي :**

من الميزات المهمة في نظام eTranslation أنه لا يعمل فقط كمحرك ترجمة عام، بل يسمح بتوجيه الترجمة حسب المجال فقد تختلف المصطلحات من قطاع إلى آخر، حتى عندما تكون الكلمة نفسها فالمصطلح القانوني قد لا يترجم بالطريقة نفسها في المجال الطبي أو المالي أو التقني

ولهذا يتيح النظام للمستخدم اختيار مجال النص، مثل المجال القانوني، أو الطبي، أو المالي، أو التقني وهذا يساعد على رفع دقة المصطلحات المقترحة، لأن النظام يربط الترجمة بالمجال الذي تنتمي إليه الوثيقة

وتعد هذه الميزة ضرورية في المفوضية الأوروبية لأنها تتعامل مع سياسات متعددة تشمل الزراعة، والبيئة، والتجارة، والطاقة، والصحة، والمالية، والرقمنة وكل مجال من هذه المجالات له مصطلحاته الخاصة، ولا يمكن الاعتماد فيه على ترجمة عامة[1]

ثالثا: ميزات الأمان والسرية

تعد السرية من أهم العوامل التي تميز نظام eTranslation عن محركات الترجمة المجانية أو التجارية فالمؤسسات الرسمية تتعامل مع وثائق قد تكون حساسة أو غير منشورة، مثل مسودات القوانين، والمراسلات السياسية، والوثائق الداخلية، والتقارير الأولية لذلك لا يمكن رفع هذه النصوص إلى منصات عامة قد تستخدم البيانات في تدريب أنظمتها أو تخزنها خارج نطاق المؤسسة

- **حماية البيانات :**

[1] ليلى بن منصور، "معايير الترقية في قانون العمل الجزائري"، *مجلة الدراسات القانونية*، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص 110.

يوفر نظام eTranslation بيئة مؤسسية أكثر أمانا، لأنه مصمم لخدمة مؤسسات الاتحاد الأوروبي والإدارات العمومية المرتبطة بها وتقوم فكرته على ضمان أن النصوص التي ترفع للترجمة لا تستعمل بطريقة تضر بسرية الوثائق أو تكشف محتواها قبل نشرها الرسمي

وتكتسب هذه الحماية أهمية خاصة في النصوص القانونية والسياسية فمسودة قانون أو وثيقة تفاوضية قد تكون حساسة قبل صدورها، وأي تسريب قد يؤدي إلى آثار سياسية أو اقتصادية لذلك فإن استعمال نظام داخلي آمن يمثل خيارا استراتيجيا للمفوضية

- **الارتباط بالبنية التحتية الرقمية :**

يرتبط نظام eTranslation بالبنية التحتية الرقمية الأوروبية، وخاصة خدمات **Connecting Europe Facility – CEF** وهذا يسمح للمنظمات العامة في الدول الأعضاء بالاستفادة من النظام عبر واجهات برمجة التطبيقات **APIs**، مما يجعله جزءا من منظومة رقمية أوسع لخدمة الإدارة العامة متعددة اللغات

ويعني هذا الارتباط أن النظام لا يعمل كأداة فردية فقط، بل كخدمة مؤسساتية قابلة للدمج داخل منصات ومواقع وتطبيقات إدارية مختلفة وهذا يعزز قدرة الإدارات العامة على تقديم خدمات رقمية متعددة اللغات للمواطنين[1]

يتضح أن نظام eTranslation يمثل نتيجة طبيعية لتطور سياسة الترجمة داخل المفوضية الأوروبية فقد جاء استجابة لتحديين أساسيين: تعدد اللغات من جهة، وحجم الوثائق من جهة أخرى ومن خلال اعتماده على الترجمة الآلية العصبية، والمدونات الرسمية، والتخصص القطاعي، وميزات الأمان، أصبح النظام أداة مركزية في إدارة الترجمة داخل الاتحاد الأوروبي

[1] يوسف حجازي، "نظم التقييم السنوي وأثرها على دافعية الإنجاز"، *مجلة العلوم الإدارية*، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 78.

غير أن هذا النظام، رغم تقدمه، لا يلغي الحاجة إلى المترجم البشري فهو يقدم مسودات واقتراحات سريعة، لكنه يحتاج إلى مراجعة بشرية خاصة في النصوص القانونية والسياسية الحساسة ولذلك يمكن القول إن قوته الحقيقية تظهر عندما يندمج داخل سير عمل مهني تشرف عليه كفاءات بشرية مؤهلة

221 كيفية مكاملة النظام في سير العمل اليومي للمترجمين :

لا يعمل نظام eTranslation كأداة منفصلة عن بيئة الترجمة في المفوضية الأوروبية، بل هو مدمج في سير العمل اليومي للمترجمين داخل الإدارة العامة للترجمة وهذا التكامل هو الذي يمنح النظام قيمته العملية، لأن التكنولوجيا لا تحقق نتائج فعالة إذا ظلت معزولة عن طريقة تنظيم العمل

وتعتمد المفوضية الأوروبية على استراتيجية تجعل التكنولوجيا في خدمة المترجم، لا بديلا عنه فالنظام يوفر اقتراحات ومسودات أولية، بينما يبقى المترجم مسؤولا عن المراجعة، والتحقق، والتعديل، وضمان الجودة النهائية وهكذا يتم توزيع العمل بين الآلة والإنسان بطريقة تسمح برفع الإنتاجية دون التخلي عن الدقة

أولا: التكامل مع أدواتCAT Tools – نظامTrados

يتم دمج نظام eTranslation مع أدوات الترجمة المساعدة، وعلى رأسها برامج مثل **SDL Trados Studio**، من خلال واجهات برمجة خاصة وهذا التكامل يسمح للمترجم بالعمل داخل منصة واحدة تجمع بين ذاكرة الترجمة، وقاعدة المصطلحات، واقتراحات الترجمة الآلية

وتكمن أهمية هذا التكامل في أنه يجعل المترجم قادرا على مقارنة مصادر متعددة للاقتراحات الترجمية فقد يحصل على ترجمة من الذاكرة إذا كانت الجملة مترجمة سابقا، أو على مصطلح من القاعدة المصطلحية، أو على مسودة آلية من eTranslation عندما لا توجد ترجمة بشرية سابقة[1]

[1] مراد عثماني، "تسيير المسارات الوظيفية في شركات الطيران"، *مجلة آفاق اقتصادية*، المجلد 9، العدد 2، 2022، ص 201.

- **سير العمل :**

عند فتح وثيقة جديدة، يقوم النظام أولا بالبحث في ذاكرات الترجمة عن جمل أو عبارات مطابقة أو مشابهة فإذا وجد تطابقا كاملا، يعرض الترجمة السابقة على المترجم أما إذا وجد تطابقا جزئيا، فيعرضه مع نسبة التشابه وإذا لم يجد أي تطابق مناسب، يتدخل eTranslation ليقدم ترجمة آلية أولية هذا الترتيب مهم لأنه يعطي الأولوية للترجمة البشرية السابقة، باعتبارها أكثر موثوقية من الترجمة الآلية، خاصة إذا كانت صادرة عن مترجمي المؤسسة وفي الوقت نفسه، يمنع ضياع الوقت عندما لا توجد ترجمة مخزنة، لأن النظام الآلي يوفر مسودة أولية يمكن للمترجم مراجعتها

- **التدخل الآلي :**

يظهر تدخل eTranslation عندما لا تكون ذاكرة الترجمة كافية ففي هذه الحالة، يقدم النظام ترجمة أولية تملأ الفراغ، ويستطيع المترجم أن يقبلها أو يعدلها أو يرفضها وغالبا ما تميز الأدوات بين الترجمة البشرية المخزنة والترجمة الآلية، حتى يكون المترجم واعيا بمصدر الاقتراح

وهذا التمييز مهم من الناحية المهنية، لأن المترجم يتعامل مع الاقتراحات حسب مصدرها فالترجمة البشرية السابقة قد تحتاج إلى مراجعة سياقية، أما الترجمة الآلية فقد تحتاج إلى مراجعة أعمق تشمل المعنى والأسلوب والمصطلحات

ثانيا: استراتيجية الترجمة الآلية كخيار افتراضي

اعتمدت المفوضية في السنوات الأخيرة مبدأ التغذية المسبقة أو الترجمة المسبقةPre-translation ، خاصة في الوثائق الضخمة أو الروتينية ومعنى ذلك أن الوثيقة تمر أولا عبر النظام الآلي أو ذاكرات الترجمة قبل أن تصل إلى المترجم البشري وعندما يفتح المترجم الوثيقة، يجد أجزاء كبيرة منها مترجمة مبدئيا.

هذه الاستراتيجية تغير طبيعة عمل المترجم فبدلا من أن يبدأ بالترجمة من الصفر، ينتقل مباشرة إلى مرحلة المراجعة والتحرير اللاحق **Post-editing** وهذا يسمح بتقليل الوقت المستغرق في النصوص المتكررة، ويجعل المترجم يركز على الجوانب التي تحتاج فعلا إلى حكم بشري، غير أن الترجمة المسبقة لا تعني أن النص جاهز للنشر فهي مجرد مسودة أولية، قد تكون جيدة في بعض المقاطع وضعيفة في مقاطع أخرى لذلك يحتاج المترجم إلى قراءة النص كاملا، لا إلى تصحيح الأخطاء الظاهرة فقط فقد تكون الجملة سليمة نحويا لكنها غير دقيقة قانونيا أو غير مناسبة سياقيا[1].

ثالثا: إدارة الطلبات المخصصة (Self-Service)

لا يقتصر استعمال eTranslation على المترجمين المحترفين فقط، بل يتاح أيضا لعدد من موظفي المفوضية والإدارات المرتبطة بها بوصفه خدمة ذاتية وهذا يعني أن الموظف غير المتخصص في الترجمة يستطيع استعمال النظام لفهم وثيقة أو ترجمة نص أولي، دون الحاجة دائما إلى طلب خدمة ترجمة رسمية، ويعد هذا الاستعمال مفيدا في تقليل الضغط على مصالح الترجمة، خاصة عندما يكون الهدف هو الفهم العام لا إنتاج نص رسمي للنشر ومع ذلك، يجب التمييز بين الترجمة لأغراض الفهم والترجمة الرسمية، لأن الأولى يمكن أن تعتمد أكثر على الآلة، بينما الثانية تحتاج إلى مراجعة بشرية مؤهلة.

- **الفهم السريع (Gisting) :**

يستخدم الموظفون نظام eTranslation أحيانا لفهم فحوى وثيقة واردة بلغة لا يتقنونها وهذا ما يسمى بـ **Gisting**، أي الحصول على المعنى العام للنص دون الحاجة إلى ترجمة نهائية دقيقة ويكون هذا الاستعمال مناسبا عندما يريد الموظف معرفة موضوع الوثيقة أو تحديد مدى أهميتها

[1] فاطمة الزهراء، "دور الحوافز المعنوية في تحسين الأداء"، *مجلة الباحث الإداري*، المجلد 11، العدد 1، 2023، ص 33.

غير أن هذا النوع من الترجمة لا يصلح للنشر أو لاتخاذ قرارات قانونية دقيقة، لأنه قد يتضمن أخطاء أو تبسيطات لذلك يجب أن تبقى الترجمة الرسمية من اختصاص المترجمين والمراجعين، خاصة في الوثائق المهمة[1]

- **ترجمة المرفقات :**

يسمح النظام أيضا بترجمة ملفات كاملة مثل ملفات Word و Excelو PDFمع الحفاظ قدر الإمكان على التنسيق الأصلي وهذه الميزة توفر وقتا كبيرا، لأن المترجم لا يحتاج إلى نسخ النصوص يدويا أو إعادة بناء الجداول والصيغ

وتعد هذه الخاصية مهمة في الوثائق الإدارية والتقنية التي تحتوي على جداول أو بيانات أو ملاحق فالوقت في هذه الحالة لا يضيع فقط في الترجمة، بل أيضا في معالجة الشكل والتنسيق لذلك تساعد هذه الميزة على تسريع العمل التقني، مع بقاء الحاجة إلى مراجعة المحتوى اللغوي[2]

رابعا: حلقة التغذية الراجعة (Feedback Loop)

يعد التكامل بين eTranslation والمترجمين عملية دائرية، لا خطية فالنظام لا يقدم فقط مخرجات للمترجمين، بل يستفيد أيضا من ملاحظاتهم وتصحيحاتهم لتحسين الأداء مستقبلا وتسمى هذه العملية حلقة التغذية الراجعة

فعندما يلاحظ المترجمون أخطاء متكررة في مخرجات النظام، يمكن تصنيفها وإبلاغ الفرق التقنية بها وقد تكون هذه الأخطاء نحوية، أو مصطلحية، أو أسلوبية، أو مرتبطة بمجال معين ثم تستخدم هذه الملاحظات لتحسين النظام، أو تحديث موارده، أو تعديل طريقة تدريبه في بعض المجالات

[1] مريم بلقاسم، *استراتيجيات التحفيز في المؤسسات الاقتصادية*، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 120.

[2] عبد القادر رحماني، *أثر نظام الترقية على الولاء التنظيمي*، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2، 2022، ص 245.

وتكمن أهمية هذه الحلقة في أنها تجعل المترجم شريكا في تطوير التكنولوجيا، لا مجرد مستخدم لها فخبرته العملية تكشف جوانب لا تظهر دائما في التقييمات التقنية ولذلك تعتمد جودة النظام على استمرار التواصل بين المترجمين والمطورين[1]

خامسا: مستويات الخدمة بناء على نوع الوثيقة

لا تعتمد المفوضية الأوروبية على eTranslation بالطريقة نفسها في جميع الوثائق فدرجة الاعتماد على الترجمة الآلية تختلف حسب أهمية الوثيقة وحساسيتها وهذا يعكس وعيا مؤسساتيا بأن النصوص ليست كلها متساوية من حيث المخاطر

- **الوثائق التشريعية المهمة جدا :**

في الوثائق التشريعية، يتم استعمال الترجمة الآلية بحذر شديد فقد تساعد الآلة في إعداد مسودة أو في اقتراح بعض الصيغ، لكن النص لا يعتمد إلا بعد مراجعة بشرية دقيقة، وربما مراجعة مزدوجة والسبب أن هذه الوثائق قد يكون لها أثر قانوني مباشر، وأي خطأ فيها قد يؤدي إلى اختلاف في التطبيق أو إلى نزاع قانوني

- **المراسلات الإدارية :**

في المراسلات الإدارية، يمكن الاعتماد على النظام بدرجة أكبر، خاصة إذا كان النص روتينيا أو غير حساس ومع ذلك، تبقى المراجعة ضرورية قبل الإرسال الرسمي، لأن المراسلات تمثل صورة المؤسسة ويجب أن تكون واضحة ومهنية

- **المنشورات الإعلامية :**

[1] سامية حنيش، *تسيير الكفاءات كمدخل للترقية*، رسالة ماجستير، جامعة البليدة 2، 2020، ص 95.

في المنشورات الإعلامية، تستخدم الآلة غالبا لإنتاج مسودة أولى، ثم يتدخل المترجم أو المحرر لإعادة صياغة النص بأسلوب يناسب الجمهور فالنص الإعلامي يحتاج إلى وضوح وجاذبية واختصار، وهي عناصر لا توفرها الترجمة الآلية دائما بالشكل المطلوب

إن نجاح نظام eTranslation داخل المفوضية الأوروبية لا يعود إلى قوته التقنية فقط، بل إلى طريقة دمجه داخل سير عمل منظم فالنظام يعمل مع ذاكرات الترجمة وقواعد المصطلحات وأدوات CAT، ويخضع لمراجعة بشرية وتغذية راجعة مستمرة وبذلك يصبح أداة مساعدة على الإنتاجية والجودة، لا بديلا عن المترجم

ومن خلال هذا النموذج، يتضح أن الترجمة الآلية داخل المؤسسات الرسمية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت جزءا من منظومة أوسع تشمل التنظيم، والتدريب، ومراقبة الجودة، وتصنيف الوثائق حسب حساسيتها وهذا ما يجعل تجربة المفوضية الأوروبية نموذجا مهما في فهم العلاقة بين الترجمة البشرية والتكنولوجيا داخل المؤسسات الرسمية

2. الترجمة الإعلامية وخصوصية وكالات الأنباء :

تختلف الترجمة الإعلامية عن غيرها من أنواع الترجمة من حيث طبيعة النص، وسرعة الإنجاز، وحساسية المصطلحات، وطبيعة الجمهور المتلقي فإذا كانت الترجمة القانونية تقوم أساسا على الدقة المفهومية والثبات المصطلحي، فإن الترجمة الإعلامية تجمع بين الدقة والسرعة والوضوح والقدرة على الصياغة الصحفية فالخبر لا ينتظر، والمعلومة التي تصل متأخرة قد تفقد قيمتها الإعلامية، خاصة في زمن المنصات الرقمية والبث الفوري وتنافس الوكالات على السبق الصحفي

وتعد وكالات الأنباء من أهم المؤسسات التي تظهر فيها خصوصية الترجمة الإعلامية، لأنها لا تكتفي بنقل الخبر داخل حدود وطنية، بل تقوم بدور الوسيط بين مصادر الأخبار الدولية والجمهور المحلي،

وبين الأحداث الوطنية والجمهور الخارجي لذلك فإن الترجمة داخل وكالات الأنباء ليست عملية لغوية بسيطة، بل هي جزء من صناعة الخبر، ومن تشكيل صورته، ومن تحديد طريقة تلقيه

وفي هذا السياق، تمثل وكالة الأنباء الجزائرية نموذجا مهما لدراسة الترجمة الإعلامية داخل مؤسسة رسمية وطنية فهي تتعامل مع لغات متعددة، وتترجم الأخبار السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وتشتغل تحت ضغط الزمن، مع ضرورة احترام الدقة والموضوعية والخط التحريري للمؤسسة ولذلك فإن دراسة واقع الترجمة فيها تسمح بفهم العلاقة بين الترجمة البشرية، والتقنيات الرقمية، ومتطلبات السيادة الإعلامية

1.2 معايير الترجمة في وكالات الأنباء :

تقوم الترجمة في وكالات الأنباء على مجموعة من المعايير المهنية التي تختلف جزئيا عن معايير الترجمة في المؤسسات القانونية أو الأكاديمية فالخبر المترجم يجب أن يكون سريعا، واضحا، دقيقا، موضوعيا، وقابلا للنشر مباشرة وهذا يعني أن المترجم الإعلامي لا يعمل كمترجم فقط، بل كمحرر أيضا، لأنه يعيد صياغة الخبر وفق القالب الصحفي المعتمد، ويختار العنوان المناسب، ويرتب المعلومات بحسب أهميتها

وتزداد هذه المعايير حساسية عندما يتعلق الأمر بالأخبار السياسية والاقتصادية، لأن الخطأ في ترجمة تصريح رسمي أو رقم اقتصادي أو مصطلح دبلوماسي قد يؤدي إلى تضليل القارئ أو إحداث سوء فهم مؤسساتي لذلك فإن المترجم في وكالة الأنباء مطالب بأن يجمع بين الكفاءة اللغوية، والثقافة العامة، والمعرفة بالمصطلحات، والقدرة على العمل تحت الضغط.

1.1.2 عامل السرعة والآنية في نقل الخبر :

تعتبر السرعة والآنية من أهم خصائص العمل الإخباري فالخبر مرتبط بالزمن، وكلما تأخر نشره قلت قيمته التنافسية ولهذا فإن وكالات الأنباء تعمل داخل منطق زمني صارم، حيث تقاس الكفاءة أحيانا

بالدقائق والثواني وفي هذا السياق، يصبح المترجم الإعلامي جزءا من سباق نقل المعلومة، لأنه مطالب بترجمة الخبر فور وروده من المصادر الأجنبية أو الدولية.

ولا تعني السرعة هنا التسرع أو التضحية بالدقة، بل تعني القدرة على إنجاز ترجمة صالحة للنشر في وقت قصير وهذه مهمة معقدة، لأن المترجم يجب أن يفهم الخبر بسرعة، ويحدد عناصره الأساسية، ويصوغها بلغة صحفية واضحة، ثم يتأكد من سلامة المصطلحات والأسماء والأرقام قبل النشر ولهذا فإن الترجمة الإعلامية تحتاج إلى مترجم يمتلك سرعة بديهة، وثقافة إخبارية واسعة، ومعرفة مسبقة بالقضايا المتداولة[1].

أولا: صراع السبق الصحفي والترجمة

في وكالات الأنباء، لا تأتي الترجمة بعد انتهاء العمل الصحفي، بل تتم غالبا في الوقت نفسه الذي تتدفق فيه الأخبار فبمجرد صدور خبر عاجل على الأسلاك الدولية أو المنصات الرسمية، يبدأ المترجم في تحويله إلى اللغة المطلوبة ويظهر هنا ما يمكن تسميته بـ "صراع السبق الصحفي"، لأن الوكالة تسعى إلى نشر الخبر قبل غيرها، أو على الأقل في الوقت نفسه الذي تنشره فيه الوكالات المنافسة وهذا الصراع يجعل المترجم في وضع مهني خاص فهو لا يملك وقتا طويلا للبحث والتأمل، كما هو الحال في الترجمة الأدبية أو الأكاديمية، بل يعمل تحت ضغط مباشر ومع ذلك، يجب أن يحافظ على الدقة، لأن الخطأ في الخبر العاجل ينتشر بسرعة وقد يصعب تصحيحه بعد تداوله

[1] نور الدين عباس، *تقييم أداء العاملين في قطاع الخدمات*، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2023، ص 150.

في وكالة الأنباء الجزائرية، يظهر هذا التحدي خاصة عند التعامل مع الأخبار الدولية الصادرة بالفرنسية أو الإنجليزية، والتي تحتاج إلى تعريب سريع فالمترجم لا يترجم النص فقط، بل يختار أيضا الصياغة التي تناسب القارئ الجزائري، مع الحفاظ على جوهر الخبر ومصدره[1].

- **ترجمة نصوص (Bulletins) :**

تعد نصوص الإخبارية من أكثر النصوص ارتباطا بعامل السرعة فهي غالبا قصيرة ومكثفة، وتركز على العناصر الأساسية للخبر: من؟ ماذا؟ أين؟ متى؟ وكيف؟ ولهذا فإن ترجمتها تتطلب قدرة على الاختصار والتركيز، لا مجرد نقل حرفي لكل كلمة

فالبرقية لا تحتمل الإطالة أو الغموض ويجب أن يكون القارئ قادرا على فهم الخبر من الجملة الأولى أو من العنوان لذلك يقوم المترجم الصحفي بانتقاء المعلومات الجوهرية وترتيبها وفق القالب الصحفي، وقد يعيد بناء الجملة حتى تكون أكثر وضوحا وسرعة في التلقي.

وتزداد صعوبة ترجمة نصوص عندما تكون مرتبطة بتصريحات سياسية أو أحداث عاجلة ففي هذه الحالة، يجب الحفاظ على مضمون التصريح بدقة، مع صياغته بلغة إعلامية موجزة كما يجب التأكد من أسماء الأشخاص والمؤسسات والأماكن، لأن الخطأ في هذه العناصر يمس مصداقية الوكالة مباشرة

ثانيا: ضغط الآنية وتأثيره على جودة النص

تعني الآنية نقل الخبر في وقت وقوعه أو بعده مباشرة وهي من أهم شروط الإعلام الحديث، لكنها في الوقت نفسه قد تؤثر على جودة النص إذا لم تكن مصحوبة بتنظيم مهني واضح فالمترجم تحت ضغط الزمن قد يقع في أخطاء ناتجة عن السرعة، مثل إسقاط كلمة، أو سوء فهم تركيب، أو اختيار مصطلح غير مناسب.

[1] غاري ديسلر، *أساسيات إدارة الموارد البشرية*، ترجمة محمد عبد المتعال، الرياض: دار المريخ، 2020، ص 412.

ومن أجل مواجهة هذا الضغط، يلجأ المترجم الإعلامي إلى استراتيجيات عملية تساعده على تحقيق التوازن بين السرعة والجودة ومن هذه الاستراتيجيات الاختزال، والتركيز على العناصر الأساسية، والاستعانة بالأدوات الرقمية، والاعتماد على الخبرة السابقة في المواضيع المتكررة.

- **الاختزال والتركيز :**

لا تعني الترجمة الإعلامية دائما نقل كل تفاصيل النص الأصلي، خاصة في الأخبار العاجلة فقد يكون النص الأصلي طويلا أو محملا بتفاصيل ثانوية، بينما يحتاج الجمهور إلى المعلومة الأساسية بسرعة لذلك قد يلجأ المترجم إلى ترجمة العناصر الحيوية فقط، مع الاحتفاظ بجوهر الخبر ومصدره وسياقه وهذا الاختزال لا يعد إخلالا بالأمانة إذا تم وفق معايير مهنية، لأن وظيفة البرقية الإخبارية ليست نقل كل التفاصيل، بل تقديم الخبر الأساسي بوضوح غير أن الاختزال يصبح خطيرا إذا أدى إلى حذف معلومة تغير معنى الخبر أو تضعفه لذلك يجب أن يكون المترجم قادرا على التمييز بين التفاصيل الثانوية والعناصر الضرورية[1].

- **الاستعانة بالتقنية :**

تساعد التقنية المترجم الإعلامي على مواجهة ضغط الوقت فقد يستعمل الترجمة الآلية للحصول على مسودة أولية، ثم يتدخل لتصحيحها وتكييفها مع القالب الصحفي وتسمى هذه العملية عادة بالمراجعة اللاحقة أو **Post–editing**، حيث لا ينتج المترجم النص من الصفر، بل يراجع مخرجات الآلة ويعيد صياغتها، وتكمن فائدة التقنية في أنها تختصر زمن الفهم الأولي للنص، خاصة عندما يكون الخبر طويلا أو عاجلا غير أن الاعتماد عليها دون مراجعة بشرية قد يكون خطيرا، لأن الآلة قد تخطئ في ترجمة أسماء المؤسسات، أو المصطلحات السياسية، أو الأرقام، أو العبارات المجازية لذلك لا ينبغي

[1] ستيفن روبنز، *السلوك التنظيمي*، ترجمة حامد بدوي، القاهرة: دار المعارف، 2021، ص 188.

اعتبار الترجمة الآلية نصا نهائيا، بل مسودة تحتاج إلى تدخل بشري، وفي وكالة الأنباء الجزائرية، يمكن أن تساعد التقنية في تسريع ترجمة الأخبار العاجلة، لكنها لا تعوض دور المترجم الصحفي، لأن هذا الأخير هو من يضبط الصياغة وفق الخط التحريري، ويتأكد من أن المصطلحات ملائمة للسياق الوطني والدولي[1].

ثالثا: مخاطر السرعة والحاجة للصحة (Accuracy)

رغم أهمية السرعة في وكالات الأنباء، فإنها لا يمكن أن تكون على حساب الصحة والدقة فالخطأ في الخبر قد يؤدي إلى نتائج خطيرة، خاصة إذا تعلق الأمر بتصريح سياسي، أو موقف دبلوماسي، أو رقم اقتصادي، أو خبر أمني ولذلك تواجه وكالات الأنباء ما يمكن تسميته بمفارقة السرعة والدقة: فهي مطالبة بالنشر السريع، لكنها مطالبة أيضا بتجنب الخطأ.

وتتجلى هذه المفارقة بوضوح في عمل وكالة الأنباء الجزائرية، حيث يتطلب التعامل مع الأخبار الدولية ترجمة فورية تقريبا، خاصة من الفرنسية والإنجليزية إلى العربية ومع ذلك، فإن الخطأ في ترجمة مصطلح سياسي أو رقم اقتصادي قد يضعف مصداقية الوكالة أو يسبب سوء فهم لدى الجمهور

لذلك تعتمد وكالات الأنباء عادة على سير عمل سريع لكنه منظم فقد يترجم المترجم الخبر، ثم يراجعه رئيس النوبة أو المحرر المسؤول قبل النشر ولا تكون هذه المراجعة طويلة كما في الترجمة الأكاديمية، لكنها تركز على العناصر الحساسة: العنوان، الأسماء، الأرقام، مصدر الخبر، المصطلحات السياسية، ودقة التصريح[2].

[1] فريدريك هيرزبرغ، *دافعية العمل*، ترجمة سليم عيسى، عمان: دار الفكر، 2018، ص 77.

[2] أبراهام ماسلو، *الدافعية والشخصية*، ترجمة علي مقلد، بيروت: الدار العالمية، 2022، ص 130.

يتضح أن عامل السرعة والآنية يمثل أحد أهم محددات الترجمة في وكالات الأنباء فالمترجم الإعلامي يعمل داخل زمن ضيق، ويجب عليه أن يقدم نصا دقيقا وواضحا وجاهزا للنشر وهذا ما يجعله مختلفا عن المترجم في مجالات أخرى، لأنه يجمع بين مهارة الترجمة ومهارة التحرير الصحفي ومع أن التكنولوجيا تساعد على تسريع العمل، فإنها لا تلغي الحاجة إلى المراجعة البشرية فالآلة قد توفر مسودة أولية، لكنها لا تضمن دائما سلامة المصطلح أو ملاءمة النبرة أو دقة السياق ولذلك يبقى المترجم الصحفي هو الضامن الأساسي للتوازن بين السرعة والدقة[1]

2.1.2 الدقة والموضوعية في المصطلحات السياسية والاقتصادية :

إذا كانت السرعة تمثل الشرط الزمني للعمل الإخباري، فإن الدقة والموضوعية تمثلان شرطه المهني والأخلاقي فالخبر لا يكتسب قيمته من سرعة نشره فقط، بل من صحته وحياده وقدرته على نقل الوقائع دون تحريف أو تهويل أو تقليل وفي الترجمة الإعلامية، تصبح الدقة أكثر أهمية لأن المترجم لا ينقل نصا فقط، بل ينقل موقفا ومعلومة قد يستند إليها القارئ في فهمه للأحداث.

وتظهر أهمية الدقة والموضوعية بشكل خاص في المصطلحات السياسية والاقتصادية فهذه المصطلحات ليست محايدة دائما، بل تحمل دلالات قد تتغير حسب السياق فكلمة واحدة قد تجعل الخبر يبدو أكثر حدة أو أكثر اعتدالا، وقد تؤثر في صورة الأطراف المذكورة لذلك يحتاج المترجم إلى وعي سياسي واقتصادي، لا إلى معرفة لغوية فقط.

وفي وكالة الأنباء الجزائرية، تكتسب هذه المسألة بعدا إضافيا، لأن الوكالة تمثل مصدرا رسميا للخبر الوطني، وتخاطب جمهورا داخليا وخارجيا ومن ثم، فإن اختيار المصطلحات يجب أن يكون دقيقا ومهنيا ومتوافقا مع المعايير التحريرية للمؤسسة.

[1] دانييل بينك، *الدافع: الحقيقة المدهشة لما يحفزنا*، ترجمة مكتبة جرير، الرياض: جرير، 2019، ص 92.

أولا: المصطلحات السياسية وحساسية السيادة

تتميز اللغة السياسية بأنها لغة محملة بالدلالات فالمصطلح السياسي لا يصف الواقع فقط، بل قد يعبر عن موقف أو زاوية نظر أو تقدير معين للحدث لذلك لا يمكن للمترجم أن يتعامل مع المصطلحات السياسية كما يتعامل مع المفردات العامة، بل يجب أن ينتبه إلى السياق الذي وردت فيه، والجهة التي استعملتها، والحساسية المرتبطة بها.

فالفرق بين مصطلحات مثل "نزاع"، و"عدوان"، و"توتر"، و"أزمة"، و"احتجاجات"، و"أعمال شغب"، ليس فرقا لغويا بسيطا، بل هو فرق في التأطير الإعلامي والسياسي للحدث وقد يؤدي اختيار مصطلح غير مناسب إلى تغيير دلالة الخبر أو إظهار موقف لا تقصده المؤسسة.

- **الانتقاء المصطلحي :**

يقصد بالانتقاء المصطلحي اختيار الكلمة الأكثر دقة وملاءمة للسياق السياسي وهذا الاختيار يحتاج إلى معرفة بالسياسة الدولية، وبمواقف الدولة، وبالخط التحريري للمؤسسة، وبالاستعمالات المعتمدة للمصطلحات فالمترجم لا يختار الكلمة بناء على معناها القاموسي فقط، بل بناء على دلالتها التداولية والسياسية

في وكالة الأنباء الجزائرية، يلتزم المترجم غالبا بدليل أسلوبي أو بتوجيهات تحريرية تحدد المصطلحات المعتمدة في بعض القضايا الحساسة ويهدف ذلك إلى ضمان توحيد الخطاب الإعلامي وتجنب التناقض بين الأخبار المنشورة فالخبر الصادر عن الوكالة يجب أن يكون منسجما مع لغتها المهنية ومع موقعها كمؤسسة إعلامية رسمية

وهنا تظهر حدود الترجمة الآلية، لأنها قد تقترح مصطلحا صحيحا لغويا لكنه غير مناسب سياسيا فقد تختار الآلة المصطلح الأكثر شيوعا في البيانات التي تدربت عليها، دون أن تدرك الحساسية الوطنية أو الدبلوماسية المرتبطة به ولذلك تبقى المراجعة البشرية ضرورية في النصوص السياسية

- **الأمانة في نقل التصريحات :**

تعد ترجمة التصريحات السياسية من أكثر مجالات الترجمة الإعلامية حساسية فالترجمة هنا لا تتعلق بالمعنى العام فقط، بل يجب أن تحافظ على صيغة التصريح ودرجته ونبرته فإذا قال المسؤول "تدعو إلى"، فلا يجوز ترجمتها بما يفيد "نطالب بـ" إذا كان ذلك يغير قوة الموقف وإذا استعمل المتحدث فعلا حذرا، يجب الحفاظ على هذا الحذر في الترجمة

وقد يؤدي تبديل كلمة واحدة إلى تغيير دلالة التصريح فالأفعال مثل "قال"، "صرح"، "أكد"، "شدد"، "زعم"، "ادعى"، "أعلن"، ليست مترادفة تماما، بل تحمل درجات مختلفة من اليقين والمسؤولية والموقف لذلك يجب على المترجم أن يختار الفعل المناسب بناء على النص الأصلي ومصدره

وتظهر الأمانة أيضا في نقل الاقتباسات المباشرة فإذا كان التصريح موضوعا بين علامتي تنصيص، فإن المترجم يجب أن يكون شديد الحذر حتى لا ينسب إلى المتحدث ما لم يقله وهذا أمر مهم في الأخبار الدبلوماسية، لأن التصريحات الرسمية تقرأ بدقة من قبل الحكومات ووسائل الإعلام[1]

ثانيا: المصطلحات الاقتصادية وضبط الأرقام

تتميز الترجمة الاقتصادية بالدقة التقنية، لأنها تتعامل مع مفاهيم وأرقام ومؤشرات لا تحتمل الخطأ فالخبر الاقتصادي قد يؤثر في قرارات المستثمرين، أو في فهم الجمهور للوضع المالي، أو في قراءة السياسات الاقتصادية لذلك يجب أن يكون المترجم على دراية بالمصطلحات الأساسية في الاقتصاد والمالية والتجارة والطاقة

[1] الجمهورية الجزائرية، *قانون العمل 90-11 المعدل والمتمم*، الجزائر: الجريدة الرسمية، 1990، المادة 25.

وفي السياق الجزائري، تكتسب الأخبار الاقتصادية أهمية خاصة بسبب ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاعات استراتيجية مثل الطاقة، وأسعار النفط، والغاز، والتجارة الخارجية، والميزان التجاري، والاستثمار ومن ثم، فإن ترجمة المصطلحات الاقتصادية تحتاج إلى عناية كبيرة

- **المصطلحات التخصصية :**

تتضمن الأخبار الاقتصادية مصطلحات مثل التضخم، والركود، والانكماش، والنمو، والعجز، والفائض، والميزان التجاري، وسعر الصرف، وأسعار النفط، والاحتياطات، والدين العام وهذه المصطلحات لها معانٍ دقيقة، ولا يجوز الخلط بينها

فعلى سبيل المثال، الخطأ في ترجمة **Deficit**إلى "فائض" بدل "عجز" يعد خطأ جوهريا، لأنه يقلب معنى الخبر بالكامل وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلحات مثل **Inflation**و**Deflation**، أو **Revenue** و**Profit**، أو **Debt**و **Deficit**لذلك يحتاج المترجم إلى معرفة اقتصادية كافية تمكنه من التمييز بين المصطلحات المتقاربة

وتزداد أهمية ذلك تحت ضغط السرعة، لأن الأخبار الاقتصادية العاجلة قد تتعلق بأسعار النفط أو قرارات البنوك المركزية أو المؤشرات التجارية وفي هذه الحالات، لا يكفي الاعتماد على الترجمة الآلية، لأنها قد تخلط بين المصطلحات أو تفشل في ضبط السياق المالي

- **الموضوعية في الأرقام :**

لا تقل الأرقام أهمية عن الكلمات في الخبر الاقتصادي فالخطأ في رقم واحد، أو في وحدة قياس، أو في عملة، قد يؤدي إلى تشويه كامل للخبر لذلك يجب على المترجم أن يراجع الأرقام بعناية، وأن يتأكد من العملات والنسب المئوية والوحدات الزمنية

كما يجب عليه الحفاظ على الموضوعية في عرض الأرقام، فلا يضيف عبارات تهويلية أو تخفيفية غير موجودة في النص الأصلي فإذا قال المصدر إن نسبة النمو بلغت 2%، فلا ينبغي أن توصف بأنها

"قفزة كبيرة" إلا إذا كان هذا الوصف واردا أو مبررا في السياق فالترجمة الإعلامية الموضوعية تنقل المعطى كما هو، وتترك التقييم للتحليل أو للتصريحات الرسمية

وتظهر أهمية المراجعة البشرية هنا لأن الترجمة الآلية قد تخطئ في نقل الوحدات أو في ترتيب الأرقام، خصوصا إذا كان النص يحتوي على جداول أو نسب أو عملات متعددة ولهذا يجب أن يراجع المترجم الأرقام يدويا قبل نشر الخبر [1]

ثالثا: الحياد اللغوي وتجنب الأدبنة

تقوم لغة الخبر على الوضوح والاختصار والحياد لذلك يجب على المترجم الإعلامي أن يتجنب الأسلوب الأدبي المزخرف أو العبارات الإنشائية التي قد تضعف موضوعية النص فالخبر ليس مقالا أدبيا، بل نص إعلامي هدفه نقل المعلومة بأكبر قدر من الدقة والوضوح

وتعني الموضوعية أن يلتزم المترجم بما ورد في المصدر دون إضافة أحكام قيمية أو أوصاف غير مبررة كما تعني أن يختار الأفعال والصفات بعناية، لأن بعضها قد يحمل موقفا ضمنيا فالفرق بين "قال" و"زعم" أو بين "احتجاجات" و"اضطرابات" ليس فرقا أسلوبيا فقط، بل فرق في التأطير والمعنى

- **لغة الخبر (Clear and Concise) :**

يجب أن تكون لغة الخبر واضحة ومباشرة فالقارئ لا يبحث في الخبر عن جمال العبارة بقدر ما يبحث عن المعلومة لذلك ينبغي على المترجم أن يستعمل جملا قصيرة نسبيا، وترتيبا منطقيا للمعلومات، ومصطلحات دقيقة لا تترك مجالا للغموض

[1] مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية، *الاتفاقية الجماعية للمؤسسة*، الجزائر: مديرية الموارد البشرية، 2015، ص 44.

وتعد هذه الخاصية مهمة خصوصا في الأخبار العاجلة، لأن القارئ يريد معرفة ما حدث بسرعة فإذا كانت الترجمة طويلة أو معقدة أو حرفية، فإنها تعيق الفهم وتضعف وظيفة الخبر ولهذا يجب أن تكون الترجمة الإعلامية قابلة للقراءة السريعة، مع الحفاظ على مضمون النص الأصلي

- **تجنب الأحكام القيمية :**

يجب على المترجم أن يتجنب إضافة صفات أو أحكام غير موجودة في النص الأصلي فإذا وصف المصدر إجراء بأنه "مثير للجدل"، يمكن نقل ذلك أما إذا لم يرد هذا الوصف، فلا ينبغي للمترجم إضافته من عنده وكذلك الأمر بالنسبة لعبارات مثل "خطير"، "تاريخي"، "كارثي"، "مهم جدا"، لأنها تحمل تقييما قد لا يكون جزءا من الخبر الأصلي

كما يجب الانتباه إلى أفعال الإسناد فالفعل "أكد" يدل على درجة قوية من اليقين، بينما "قال" أكثر حيادا، و"زعم" يحمل تشكيكا لذلك فإن اختيار الفعل المناسب جزء أساسي من الموضوعية الإعلامية وفي وكالة الأنباء الجزائرية، يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لأن الوكالة مطالبة بالحفاظ على مصداقيتها كمصدر رسمي للخبر فالحياد اللغوي لا يعني غياب الخط التحريري، بل يعني احترام الوقائع وعدم تحريفها بأسلوب الترجمة[1]

يتضح أن الدقة والموضوعية تمثلان أساس الترجمة الإعلامية في وكالات الأنباء فالسرعة وحدها لا تكفي إذا لم تكن مصحوبة بضبط المصطلحات السياسية والاقتصادية، ومراجعة الأرقام، واحترام لغة الخبر وكلما كان الخبر حساسا، زادت مسؤولية المترجم في اختيار العبارة المناسبة وتؤكد هذه المعايير أن المترجم الإعلامي لا يؤدي وظيفة لغوية فقط، بل يشارك في حماية مصداقية المؤسسة الإعلامية فالتكنولوجيا قد تساعد في تسريع العمل، لكنها لا تستطيع وحدها أن تضمن الحياد،

---

[1] مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية، *الاتفاقية الجماعية للمؤسسة*، الجزائر: مديرية الموارد البشرية، 2015، ص 44.

أو أن تدرك حساسية المصطلحات، أو أن تميز بين درجات الأفعال والتصريحات لذلك تبقى المراجعة البشرية شرطا أساسيا قبل نشر الأخبار المترجمة

22 واقع الترجمة في وكالة الأنباء الجزائريةAPS :

تعد وكالة الأنباء الجزائرية **APS – Algérie Presse Service**من أهم المؤسسات الإعلامية الوطنية، لأنها المصدر الرسمي والأساسي للأخبار في الجزائر وتضطلع الوكالة بدور مزدوج: فهي تنقل الأخبار الوطنية إلى الجمهور المحلي والدولي، كما تعيد نقل الأخبار الدولية إلى القارئ الجزائري ولهذا تحتل الترجمة مكانة محورية داخل بنيتها المهنية، لأنها تسمح بتوسيع نطاق انتشار الخبر وضمان حضوره بلغات متعددة

ولا يمكن فهم واقع الترجمة في الوكالة دون ربطه بطبيعة العمل الإخباري فالوكالة تشتغل على مدار الساعة، وتتعامل مع أخبار عاجلة، وبيانات رسمية، وتصريحات سياسية، وملفات اقتصادية، ومحتوى متعدد اللغات لذلك فإن مصلحة الترجمة ليست قسما هامشيا، بل جزء من سلسلة الإنتاج الإخباري، لأنها تساهم في تحويل المادة الخام إلى نص قابل للنشر بلغات مختلفة

كما أن خصوصية وكالة الأنباء الجزائرية تنبع من موقعها كمؤسسة عمومية ذات طابع استراتيجي فهي لا تنقل الأخبار فقط، بل تساهم أيضا في تقديم صورة الجزائر إلى الخارج، وفي إيصال الخطاب الوطني إلى جمهور متعدد ومن ثم، فإن الترجمة فيها ترتبط بالدقة المهنية من جهة، وبالسيادة الإعلامية من جهة أخرى

1.2.2 التنظيم الإداري لمصلحة الترجمة في الوكالة :

يمثل التنظيم الإداري لمصلحة الترجمة داخل وكالة الأنباء الجزائرية عاملا أساسيا في فهم طريقة إنتاج الخبر المترجم فطبيعة العمل في الوكالة تفرض تنظيما مرنا وسريعا، قادرا على التعامل مع تدفق الأخبار خلال اليوم، وعلى ضمان استمرار الخدمة اللغوية في مختلف الفترات

وتختلف مصلحة الترجمة في وكالة الأنباء عن مصلحة الترجمة في مؤسسة إدارية تقليدية ففي المؤسسات الإدارية، قد تكون الترجمة مرتبطة بالملفات والوثائق الرسمية التي تنجز ضمن آجال مريحة نسبيا أما في الوكالة، فإن الترجمة جزء من العمل التحريري اليومي، وتتم غالبا تحت ضغط الزمن، وبالتنسيق المباشر مع أقسام التحرير والنشر[1]

أولا: التموضع الهيكلي للمصلحة

تخضع مصلحة الترجمة في وكالة الأنباء الجزائرية، من حيث الوظيفة العملية، لمنطق التحرير الصحفي فهي ترتبط بمديرية التحرير، وتتفاعل مع الأقسام الوطنية والدولية والاقتصادية والرياضية والثقافية حسب طبيعة الخبر وهذا التموضع يجعل الترجمة جزءا من عملية إنتاج المحتوى، لا مجرد خدمة لاحقة فالمترجم داخل الوكالة لا ينتظر دائما نصا نهائيا ليترجمه، بل قد يتعامل مع نصوص أولية، أو أخبار قيد التحديث، أو تصريحات عاجلة لذلك يجب أن يكون قريبا من غرفة التحرير، وأن يتابع سير الخبر وتطوراته، حتى تكون ترجمته منسجمة مع آخر المعطيات

- **الأقسام الوطنية والدولية :**

تتعامل الوكالة مع أخبار وطنية تحتاج أحيانا إلى ترجمتها إلى الفرنسية أو الإنجليزية أو لغات أخرى، كما تتعامل مع أخبار دولية تحتاج إلى تعريبها أو إعادة صياغتها للقارئ الجزائري ولهذا يتوزع عمل الترجمة بين الأقسام الوطنية والدولية وفق طبيعة المادة

في الأخبار الوطنية، يكون الهدف غالبا إيصال الخبر الجزائري إلى الخارج، وهذا يتطلب ترجمة دقيقة لأسماء المؤسسات، والمناصب، والبرامج الحكومية، والمصطلحات المرتبطة بالواقع الجزائري أما في

[1] الأمر رقم 06-03، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2006، ص 12.

الأخبار الدولية، فيكون الهدف نقل المعلومة إلى الجمهور المحلي، مع مراعاة السياق الجزائري وطبيعة تلقي الخبر[1]

- **الوحدات اللغوية :**

يمكن أن تنقسم مصلحة الترجمة عمليا إلى وحدات أو مكاتب لغوية، مثل مكتب اللغة العربية، ومكتب اللغة الفرنسية، ومكتب اللغات الأجنبية ويسمح هذا التقسيم بتوزيع العمل حسب الكفاءة اللغوية والتخصص، كما يساعد على تحسين جودة الترجمة في كل اتجاه لغوي

وتبرز أهمية الوحدات اللغوية لأن كل لغة لها تقاليدها في الكتابة الصحفية فالخبر بالعربية لا يصاغ دائما بالطريقة نفسها التي يصاغ بها بالفرنسية أو الإنجليزية لذلك يحتاج المترجم إلى معرفة أسلوبية باللغة الهدف، لا إلى معرفة معجمية فقط

كما أن تقسيم العمل حسب اللغات يساعد على بناء خبرة تراكمية لدى المترجمين فالمترجم الذي يتعامل باستمرار مع الفرنسية والعربية، مثلا، يصبح أكثر قدرة على فهم الفروق الأسلوبية بينهما، وعلى معالجة المصطلحات المتكررة في العمل الإخباري الجزائري[2]

ثانيا: نظام المترجم الصحفي (The Journalist–Translator)

من خصوصيات العمل في وكالة الأنباء الجزائرية أن المترجم لا يؤدي وظيفة لغوية فقط، بل يمارس أيضا وظيفة صحفية لذلك يمكن وصفه بـ "المترجم الصحفي"، أي الشخص الذي يجمع بين مهارة الترجمة ومهارة التحرير وهذه الصفة تجعل دوره أكثر تعقيدا من دور المترجم التقليدي

[1] منظمة العمل الدولية، *تقرير إدارة الموارد البشرية*، جنيف: مكتب العمل الدولي، 2021، ص 56.

[2] الخطوط الجوية الجزائرية، *دليل إجراءات الترقية والتقييم*، باب الزوار: مصلحة التكوين، 2022، ص 18.

فالمترجم الصحفي لا يكتفي بنقل النص من لغة إلى أخرى، بل يعيد صياغته وفق القالب الإخباري وقد يغير ترتيب الفقرات، أو يصوغ عنوانا جديدا، أو يقدم المعلومة الأهم في البداية، أو يختصر بعض التفاصيل الثانوية وكل ذلك يتم بشرط الحفاظ على المعنى الأصلي وعدم تحريف الوقائع

- **المهمة اللسانية :**

تتمثل المهمة اللسانية في نقل المحتوى بدقة بين اللغات وهذا يتطلب إتقان اللغة المصدر واللغة الهدف، ومعرفة المصطلحات السياسية والاقتصادية والإعلامية، والقدرة على فهم السياق بسرعة فالمترجم الصحفي يقرأ النص الأصلي، يحدد فكرته الأساسية، ثم يعيد إنتاجه في اللغة الهدف بطريقة واضحة ومهنية

وتزداد صعوبة المهمة اللسانية عندما تكون الأخبار مرتبطة بمؤسسات أجنبية أو منظمات دولية أو تصريحات رسمية ففي هذه الحالات، يجب أن يكون المترجم قادرا على فهم المصطلحات بدقة، وعلى اختيار المقابل المناسب في اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية

- **المهمة التحريرية :**

تتمثل المهمة التحريرية في صياغة الخبر وفق قواعد الكتابة الصحفية ومن أهم هذه القواعد قاعدة الهرم المقلوب **Inverted Pyramid**، حيث توضع أهم المعلومات في بداية الخبر، ثم تأتي التفاصيل الأقل أهمية في الفقرات اللاحقة

وهذه المهمة تجعل المترجم أقرب إلى المحرر، لأنه لا ينقل النص فقط، بل يعيد تنظيمه ليصبح خبرا صالحا للنشر وقد يحتاج إلى تعديل العنوان، أو اختصار مقدمة طويلة، أو توضيح خلفية ضرورية، أو حذف تكرار لا يخدم النص ولذلك فإن المترجم الصحفي يحتاج إلى حس تحريري، وليس إلى مهارة لغوية فقط.

ثالثا: نظام نوبات العمل (Shift System)

لأن العمل الإخباري لا يتوقف، تعتمد وكالات الأنباء عادة على نظام النوبات فالخبر قد يرد في أي لحظة، صباحا أو مساء أو ليلا، ويجب أن تكون هناك فرق قادرة على التعامل معه فورا وهذا يفرض تنظيما إداريا خاصا لمصلحة الترجمة

في وكالة الأنباء الجزائرية، يسمح نظام النوبات بضمان استمرارية الخدمة اللغوية، خاصة في الأخبار العاجلة أو الأحداث الدولية الكبرى ويقسم العمل عادة إلى فرق صباحية ومسائية وليلية، مع وجود مسؤولين أو رؤساء نوبات يتابعون جودة النصوص قبل النشر

- **التغطية المستمرة :**

تعني التغطية المستمرة أن الوكالة يجب أن تكون قادرة على ترجمة الأخبار في كل وقت وهذا أمر ضروري لأن الأحداث العالمية لا ترتبط بتوقيت إداري محدد فقد يحدث تطور سياسي أو اقتصادي مهم في وقت متأخر، ويجب على الوكالة أن تنقله بسرعة

وتتطلب التغطية المستمرة توزيعا جيدا للمترجمين حسب اللغات والحاجة المهنية كما تتطلب وجود أدوات رقمية تساعد على استرجاع المصطلحات والرجوع إلى الأخبار السابقة، حتى لا يضيع المترجم وقتا طويلا في البحث أثناء النوبة

- **رؤساء النوبات (Shift Editors)**

يؤدي رؤساء النوبات دورا مهما في مراقبة جودة الأخبار المترجمة فهم يشرفون على النصوص قبل إرسالها إلى النشر، ويتأكدون من سلامة الصياغة، ودقة المصطلحات، ومطابقة الخبر للخط التحريري وتكون مراجعتهم عادة سريعة لكنها مركزة، لأن العمل الإخباري لا يسمح بمراجعات طويلة

ويعد وجود رئيس النوبة ضروريا لتقليل الأخطاء الناتجة عن ضغط السرعة فالمترجم قد ينجز النص بسرعة، لكن المراجعة الثانية تساعد على اكتشاف أخطاء في الأسماء أو الأرقام أو العنوان أو المصطلحات الحساسة وهذا يعزز مصداقية الوكالة ويحميها من نشر أخبار غير دقيقة

رابعا: التنسيق بين المركز والمديريات الجهوية

لا يقتصر عمل وكالة الأنباء الجزائرية على المقر المركزي، بل يمتد إلى المديريات الجهوية والمكاتب المحلية والدولية وهذا الامتداد يفرض تنسيقا لغويا وتحريريا بين مختلف الوحدات، حتى يظهر خطاب الوكالة موحدا من حيث المصطلحات والأسلوب والمعايير المهنية

فالأخبار المحلية التي ترد من المديريات الجهوية قد تحتاج إلى تحرير أو ترجمة حتى تنشر في النسخ المختلفة كما أن الأخبار ذات البعد الوطني قد تترجم إلى لغات أجنبية حتى تصل إلى جمهور دولي وهنا يظهر دور المركز في توحيد الصياغة وضبط المصطلحات

ويتطلب هذا التنسيق وجود قواعد واضحة للأسماء الرسمية، والمناصب، والولايات، والهيئات المحلية، والمشاريع الوطنية فإذا ترجم كل مكتب المصطلحات بطريقة مختلفة، فقد يؤدي ذلك إلى تشتت في الخطاب الإعلامي لذلك تحتاج الوكالة إلى قاعدة مصطلحية مركزية أو دليل أسلوبي موحد يساعد جميع المترجمين والمحررين[1]

يتضح أن التنظيم الإداري لمصلحة الترجمة في وكالة الأنباء الجزائرية مصمم أساسا لخدمة السرعة والدقة في إنتاج الخبر فالمترجم داخل الوكالة ليس موظفا لغويا معزولا، بل جزء من سلسلة تحريرية تبدأ من استقبال الخبر وتنتهي بنشره ولذلك يجب أن يجمع بين الكفاءة اللسانية، والحس الصحفي، والقدرة على العمل داخل فريق وتحت ضغط الزمن

---

[1] الخطوط الجوية الجزائرية، *دليل إجراءات الترقية والتقييم*، باب الزوار: مصلحة التكوين، 2022، ص 18.

كما يبرز نظام المترجم الصحفي ونظام النوبات والتنسيق بين المركز والمديريات الجهوية بوصفها عناصر أساسية في فهم واقع الترجمة داخل الوكالة فهذه العناصر تجعل الترجمة جزءا من العمل الإعلامي اليومي، وتؤكد أن جودة الخبر المترجم ترتبط بالتنظيم الإداري بقدر ما ترتبط بالكفاءة الفردية للمترجم[1]

2.2.2 اللغات المعتمدة والتحديات التقنية الراهنة :

تعكس اللغات المعتمدة في وكالة الأنباء الجزائرية طبيعة الدور الذي تقوم به الوكالة فهي من جهة مؤسسة وطنية مطالبة بخدمة اللغات الرسمية والوطنية، ومن جهة أخرى مؤسسة إعلامية موجهة إلى الخارج، مما يفرض عليها استعمال لغات أجنبية قادرة على إيصال الخبر الجزائري إلى الجمهور الدولي غير أن هذا التعدد اللغوي يرافقه عدد من التحديات التقنية، خاصة في ظل التحول الرقمي وتزايد الاعتماد على الترجمة الآلية في المؤسسات الإعلامية العالمية فالوكالة مطالبة بمواكبة السرعة التقنية، لكنها في الوقت نفسه مطالبة بحماية الدقة والسيادة الرقمية وسرية المعلومات

أولا: منظومة اللغات المعتمدة في الوكالة

تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية على منظومة لغوية متعددة تسعى إلى تحقيق توازن بين الهوية الوطنية والانفتاح الدولي فاللغة العربية تمثل اللغة الرسمية الأساسية في نقل الخبر الوطني، بينما تمثل الأمازيغية بعدا وطنيا وثقافيا مهما أما اللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية والإنجليزية، فتسمح للوكالة بالتواصل مع جمهور دولي وبنقل الأخبار العالمية إلى القارئ الجزائري

- **اللغات الوطنية : العربية والأمازيغية**

[1] عادل زايد، *إدارة الموارد البشرية: رؤية معاصرة*، القاهرة: جامعة القاهرة، 2021، ص 167.

تمثل العربية والأمازيغية اللغتين الرسميتين في الجزائر، ولذلك يكتسب حضورهما في وكالة الأنباء الجزائرية أهمية سياسية وثقافية فاللغة العربية تعد اللغة الأساسية في نشر الأخبار الوطنية، وهي موجهة إلى جمهور واسع داخل الجزائر وخارجها وتحتاج الترجمة إليها إلى صياغة صحفية سليمة، تحترم قواعد العربية وتراعي في الوقت نفسه بساطة لغة الخبر

أما الأمازيغية، فهي تعكس البعد التعددي للهوية الوطنية الجزائرية ويطرح استعمالها في العمل الإعلامي تحديات خاصة، بسبب تعدد تنوعاتها اللسانية، ومسألة الكتابة بالتيفيناغ أو بالحرف اللاتيني أو العربي في بعض السياقات لذلك فإن الترجمة إلى الأمازيغية أو منها تحتاج إلى كفاءات لغوية متخصصة، وإلى توحيد مصطلحي تدريجي يساعد على تطوير اللغة الإعلامية الأمازيغية

ويمثل إدراج الأمازيغية في الخدمة الإعلامية جزءا من وظيفة الخدمة العمومية، لأنه يسمح بتوسيع الوصول إلى المعلومة واحترام التنوع اللغوي الوطني[1]

- **اللغات الأجنبية : الفرنسية، الإنجليزية، والإسبانية**

تحتل الفرنسية مكانة مهمة في العمل الإعلامي الجزائري بسبب الخلفية التاريخية والإدارية، وبسبب استمرار حضورها في عدد من المصادر والوثائق والتصريحات ولذلك تعد الترجمة بين العربية والفرنسية من أكثر اتجاهات الترجمة استعمالا داخل الوكالة

أما الإنجليزية، فقد أصبحت أكثر أهمية في السنوات الأخيرة بسبب مكانتها العالمية في الإعلام والدبلوماسية والاقتصاد فالاعتماد على الإنجليزية يسمح للوكالة بتوسيع جمهورها الدولي، وبنقل الخبر الجزائري إلى فضاءات إعلامية أوسع كما يساعد على متابعة الأخبار الدولية من مصادر متعددة

[1] راوية حسن، *إدارة الموارد البشرية*، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2020، ص 222.

وتضاف إلى ذلك الإسبانية، التي يمكن أن تكون مهمة في التواصل مع دول حوض المتوسط وأمريكا اللاتينية، وفي تغطية بعض القضايا ذات الامتداد الجغرافي أو السياسي المرتبط بالعالم الناطق بالإسبانية إن تنوع هذه اللغات يفرض على الوكالة الحاجة إلى مترجمين متخصصين، وإلى سياسة مصطلحية واضحة، وإلى أدوات رقمية تساعد على توحيد الترجمة بين مختلف الاتجاهات اللغوية

ثانيا: التحديات التقنية الراهنة

رغم أهمية الترجمة في وكالة الأنباء الجزائرية، فإن التحول الرقمي يطرح أمامها عدة تحديات فالعالم الإعلامي يتجه بسرعة نحو الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، والترجمة الآلية، وأنظمة التحرير الرقمية، وذاكرات الترجمة وإذا لم تواكب الوكالات الوطنية هذه التحولات، فقد تجد نفسها أمام فجوة تقنية مقارنة بالمؤسسات الإعلامية الدولية

لكن التحديث التقني لا يعني اعتماد الأدوات العامة دون شروط فالوكالة تتعامل مع أخبار رسمية وحساسة، ولذلك يجب أن توازن بين الحاجة إلى السرعة والحاجة إلى حماية المعلومات والسيادة الرقمية

- **ضعف المحركات الآلية في المصطلحات المحلية :**

تعاني معظم محركات الترجمة الآلية العامة من صعوبة في التعامل مع المصطلحات المحلية الجزائرية ويشمل ذلك أسماء المؤسسات الوطنية، والهيئات الرسمية، والمناصب، والولايات، والأحزاب، والمنظمات، وبعض المصطلحات السياسية المرتبطة بالسياق الجزائري

فالآلة قد تترجم اسم مؤسسة ترجمة حرفية غير معتمدة، أو قد تخلط بين أسماء الهيئات، أو قد لا تفهم الاختصارات المحلية كما قد تخطئ في التعامل مع أسماء الأماكن أو الشخصيات، خاصة إذا كانت مكتوبة بطرق مختلفة في العربية والفرنسية والإنجليزية

ولهذا فإن الاعتماد على المحركات العامة دون مراجعة بشرية يمثل مخاطرة مهنية فالنص قد يبدو صحيحا من حيث اللغة، لكنه يحمل خطأ في اسم مؤسسة أو منصب، مما يضعف مصداقية الخبر

لذلك تحتاج وكالة الأنباء الجزائرية إلى بناء موارد لغوية خاصة بها، مثل قوائم أسماء رسمية، وقاعدة مصطلحات وطنية، وذاكرات ترجمة مبنية على أرشيفها[1]

- **تحدي الآنية (Real–time Translation)**

تواجه الوكالة تحدي الترجمة الفورية أو شبه الفورية للأخبار العاجلة ففي الإعلام الحديث، لم يعد يكفي نشر الخبر بعد ساعات، بل يجب نشره في أقرب وقت ممكن وهذا يفرض الحاجة إلى أدوات تقنية تسرع الترجمة وتدعم المترجم أثناء العمل

لكن الترجمة الفورية في الأخبار ليست مجرد سرعة تقنية، بل تحتاج إلى دقة تحريرية فالآلة قد تنتج ترجمة سريعة، لكنها لا تضمن دائما عنوانا صحفيا مناسبا، أو صياغة واضحة، أو مصطلحا سياسيا دقيقا لذلك ينبغي أن تكون أدوات الترجمة الفورية مدمجة داخل سير عمل صحفي، حيث تمر المخرجات الآلية على مترجم أو محرر قبل النشر

ويزداد هذا التحدي في الأخبار متعددة المصادر، حيث قد يصل الخبر من وكالة أجنبية، ثم يضاف إليه تصريح محلي أو خلفية وطنية هنا يحتاج المترجم إلى دمج المعلومات، لا إلى ترجمتها فقط

- **النقص في استخدام أدواتCAT Tools :**

من التحديات التي تواجه كثيرا من وكالات الأنباء الوطنية محدودية استعمال أدوات الترجمة المساعدة، مثل ذاكرات الترجمة وقواعد البيانات المصطلحية ففي غياب هذه الأدوات، يعتمد المترجم بشكل كبير على خبرته الفردية أو على البحث اليدوي، مما قد يؤدي إلى ضياع الوقت أو اختلاف المصطلحات بين مترجم وآخر

[1] إدريس ثابت، *السلوك التنظيمي في المؤسسات*، الجزائر: كاسل للنشر، 2022، ص 45.

وبخلاف المفوضية الأوروبية، التي طورت بيئة رقمية متكاملة لإدارة الترجمة، لا تزال بعض المؤسسات الإعلامية تعتمد على الترجمة اليدوية أو على استعمال محركات ترجمة عامة بشكل منفصل عن نظام مؤسساتي موحد وهذا يحرمها من بناء ذاكرة لغوية تراكمية تحفظ تراثها المصطلحي والتحريري

في حالة وكالة الأنباء الجزائرية، يمكن أن يكون إنشاء ذاكرة ترجمة مؤسساتية خطوة مهمة جدا فالأرشيف الإخباري للوكالة يمثل ثروة لغوية ضخمة، لأنه يحتوي على ترجمات متكررة لأسماء المؤسسات، والبيانات الرسمية، والأخبار الدبلوماسية، والمصطلحات الاقتصادية وإذا تم تنظيم هذا الأرشيف رقميا، يمكن أن يصبح أساسا لبناء أدوات ترجمة أكثر دقة وملاءمة للسياق الجزائري[1]

- **الأمن السيبراني والسيادة الرقمية :**

يمثل الأمن السيبراني تحديا مهما في استعمال الترجمة الآلية داخل المؤسسات الرسمية والإعلامية فرفع نصوص رسمية أو نصوص غير منشورة إلى محركات ترجمة سحابية خارجية قد يعرض المعلومات للتخزين أو الاستغلال أو التسريب وهذا أمر حساس بالنسبة لوكالة رسمية تتعامل مع أخبار وبيانات قد تكون غير منشورة بعد

ولهذا يجب أن تكون أي سياسة رقمية في الترجمة مرتبطة بمبدأ السيادة الرقمية أي أن الوكالة تحتاج إلى أدوات آمنة، ويفضل أن تكون محلية أو مؤسساتية أو خاضعة لرقابة واضحة، حتى لا تتحول الترجمة الآلية إلى منفذ لتسريب البيانات

ولا يتعلق الأمر فقط بسرية الوثائق، بل أيضا بالتحكم في المصطلحات والخطاب فالمحركات العامة تتدرب على بيانات عالمية متنوعة، وقد تقترح مصطلحات لا تناسب الخطاب الوطني أو لا تعكس المعايير المعتمدة داخل الوكالة لذلك فإن بناء نظام خاص أو مخصص للوكالة سيكون أكثر أمنا ودقة

[1] نبيل مرسي، *الإدارة الاستراتيجية*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2021، ص 110.

ثالثا: نحو رؤية تقنية مستقبلية

أمام هذه التحديات، تحتاج وكالة الأنباء الجزائرية إلى رؤية تقنية مستقبلية تقوم على التحديث التدريجي لا على الاستبدال المفاجئ فالهدف ليس إلغاء المترجم الصحفي، بل تمكينه من أدوات تساعده على العمل بسرعة ودقة أكبر ويمكن تصور هذه الرؤية من خلال عدة محاور

- **تطوير قاعدة بيانات مصطلحية موحدة :**

تعد قاعدة البيانات المصطلحية من أولى الخطوات الضرورية لتطوير الترجمة داخل الوكالة ويجب أن تشمل هذه القاعدة أسماء المؤسسات الرسمية، والمناصب، والوزارات، والهيئات الدستورية، والمصطلحات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، إضافة إلى أسماء الأماكن والولايات والمشاريع الكبرى

ولا ينبغي أن تكون هذه القاعدة مجرد قائمة كلمات، بل يجب أن تتضمن المصطلح، وترجمته المعتمدة في كل لغة، وتعريفا موجزا، وسياق الاستعمال، وملاحظات حول المصطلحات التي ينبغي تجنبها وبذلك تصبح القاعدة أداة مهنية يومية للمترجمين والمحررين

- **دمج أنظمة الترجمة الآلية العصبية المخصصة (Customized NMT)**

يمكن للوكالة أن تستفيد من أنظمة الترجمة الآلية العصبية، لكن بشرط تخصيصها وتدريبها على أرشيفها الخاص فالمحرك العام لا يعرف دائما خصوصية الخطاب الجزائري، أما المحرك المخصص فيمكن تدريبه على الأخبار السابقة والترجمات المعتمدة داخل الوكالة

ويؤدي هذا التخصيص إلى تحسين ترجمة المصطلحات المحلية، وأسماء المؤسسات، والقوالب الصحفية المتكررة كما يسمح بزيادة الاتساق بين الأخبار المنشورة ومع ذلك، يجب أن يبقى النظام تحت إشراف بشري، لأن الأخبار الحساسة تحتاج دائما إلى مراجعة تحريرية

- **بناء ذاكرة ترجمة مؤسساتية :**

إلى جانب القاعدة المصطلحية، تحتاج الوكالة إلى بناء ذاكرة ترجمة تجمع الترجمات السابقة المعتمدة ويمكن لهذه الذاكرة أن تساعد المترجمين على استرجاع العبارات المتكررة، مثل البيانات الرسمية، وصيغ الاجتماعات، والتصريحات الدبلوماسية، والأخبار الاقتصادية

وتساعد ذاكرة الترجمة على تقليل الجهد، خاصة في النصوص المتكررة، كما تمنع اختلاف الصياغات بين المترجمين وإذا تم ربطها بقواعد المصطلحات، فإنها ستشكل بيئة عمل رقمية متكاملة تشبه جزئيا ما هو معمول به في المؤسسات الأوروبية، مع تكييفها مع خصوصية الوكالة الجزائرية

- **تدريب المترجمين على المراجعة اللاحقة :**

لا يكفي توفير التكنولوجيا إذا لم يتم تدريب المترجمين على استخدامها لذلك يجب أن تشمل الرؤية المستقبلية تكوينا خاصا في المراجعة اللاحقة لمخرجات الترجمة الآلية، وفي استعمال أدواتCAT ، وفي إدارة المصطلحات، وفي حماية البيانات أثناء الترجمة

فالمترجم الصحفي في المستقبل سيكون مطالبا بأن يجمع بين الترجمة والتحرير والتعامل مع الأدوات الرقمية وهذا لا يقلل من قيمته، بل يعزز موقعه داخل المؤسسة، لأنه يصبح قادرا على إدارة التكنولوجيا بدلا من أن يكون خاضعا لها

يتضح أن واقع الترجمة في وكالة الأنباء الجزائرية يجمع بين التعدد اللغوي والحاجة إلى التحديث التقني فالوكالة تعتمد على لغات وطنية وأجنبية تعكس وظيفتها الإعلامية داخليا وخارجيا، لكنها تواجه في الوقت نفسه تحديات مرتبطة بضعف المحركات العامة في التعامل مع الخصوصية الجزائرية، وبالحاجة إلى الترجمة السريعة، وبالأمن السيبراني والسيادة الرقمية

ومن ثم، فإن مستقبل الترجمة في الوكالة لا ينبغي أن يقوم على الاعتماد العشوائي على الترجمة الآلية، بل على بناء أدوات مؤسساتية خاصة، مثل قواعد مصطلحية، وذاكرات ترجمة، وأنظمة عصبية

مخصصة، مع تدريب المترجمين على استخدامها وبهذا يمكن للوكالة أن تحقق توازنا بين السرعة الرقمية والدقة الصحفية والسيادة اللغوية[1].

[1] عمر وصفي عقيلي، *إدارة الموارد البشرية المعاصرة*، عمان: دار وائل، 2019، ص 340.

خلاصة

من خلال دراسة الترجمة الإعلامية وخصوصية وكالات الأنباء، يتضح أن الترجمة داخل هذه المؤسسات تختلف عن الترجمة في المؤسسات القانونية أو الأكاديمية فهي ترجمة مرتبطة بالسرعة، والآنية، والدقة، والموضوعية، وحساسية المصطلحات السياسية والاقتصادية لذلك فإن المترجم الإعلامي لا يقوم بدور لغوي فقط، بل يشارك في إنتاج الخبر وصياغته وتقديمه للجمهور

وقد أظهرت دراسة وكالة الأنباء الجزائرية أن الترجمة فيها تمثل جزءا من البنية التحريرية للمؤسسة فالمترجم يعمل بوصفه مترجما صحفيا، يتعامل مع النص باعتباره خبرا يجب أن يكون واضحا ومختصرا ودقيقا كما أن تنظيم العمل عبر النوبات والتنسيق بين المركز والمديريات الجهوية يعكس طبيعة العمل الإخباري المستمر

وفي المقابل، تكشف التحديات التقنية الراهنة عن الحاجة إلى تحديث أدوات الترجمة داخل الوكالة فالمحركات العامة لا تكفي لمعالجة الخصوصية الجزائرية، ولا يمكن الاعتماد عليها في النصوص الحساسة دون مراجعة بشرية لذلك تحتاج الوكالة إلى بناء ذاكرة ترجمة وقاعدة مصطلحية ونظام آمن ومخصص للترجمة الآلية

وبهذا يتضح أن الترجمة في وكالة الأنباء الجزائرية تقع في منطقة توازن بين ثلاثة عناصر: السرعة التي يفرضها العمل الإخباري، والدقة التي تفرضها المسؤولية المهنية، والسيادة اللغوية التي تفرضها طبيعة المؤسسة الرسمية

الفصل الثالث

تمهيد

يُشكل هذا الفصل الثمرة التطبيقية للبحث، حيث يتم فيه الانتقال من الأطر الوصفية إلى المنهج المقارن والتحليلي لوضع الفرضيات النظرية على محك التجربة الميدانية. يهدف هذا الفصل إلى إجراء فحص مجهري لنماذج واقعية من تقارير المفوضية الأوروبية وبرقيات وكالة الأنباء الجزائرية، بغرض الكشف عن الفوارق الجوهرية في أداء الآلة مقارنة بالجهد البشري. كما يسعى الفصل، من خلال الاستبيانات والمقابلات، إلى استنطاق المترجمين بوصفهم "الفاعلين الميدانيين"، لرصد أثر الرقمنة على جودة المخرج النهائي ومدى الحفاظ على الخصوصية اللغوية لكل مؤسسة. إننا هنا بصدد استنتاج "نقطة التوازن" بين السرعة التقنية والدقة البشرية، وتحديد مدى نجاح كل نموذج في تطويع الذكاء الاصطناعي لخدمة أهدافه الاستراتيجية.

1. تحليل نماذج من التقارير الرسمية والبرقيات الإخبارية

1 .1.تحليل عينات من وثائق المفوضية الأوروبية (النص القانوني والتقني)

يمثل النص القانوني والتقني في المفوضية الأوروبية تحدياً مزدوجاً؛ فهو يتطلب دقة "رياضية" في المصطلحات، ومرونة "قانونية" في الصياغة لضمان عدم تضارب القوانين بين الدول الأعضاء. سنعتمد في هذا التحليل على عينة من **"الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي"** ومقارنتها بمخرجات نظام **eTranslation**.

أولاً: التحليل المعجمي (الاصطلاح والاتساق)

تُظهر العينات المختارة تفوقاً كبيراً لنظام الترجمة الآلية الخاص بالمفوضية في الجانب المصطلحي.

الاعتماد على ذاكرات الترجمة: بفضل تكامل نظام eTranslation مع قاعدة بيانات **IATE** (Interactive Terminology for Europe)، نجد أن الآلة تلتزم بنسبة 100% بالمصطلحات القانونية المعتمدة. فإذا ورد مصطلح مثل *"Subsidiarity principle"* (مبدأ التبعية)، فإن الآلة تستدعي المقابل القانوني الدقيق فوراً.

الاتساق العابر للنصوص: بينما قد ينسى المترجم البشري المصطلح الذي استخدمه في الصفحة الأولى عند وصوله للصفحة الخمسين، تحافظ الآلة على ثبات اصطلاحي صارم،

وهو أمر حيوي في النصوص التقنية (مثل مواصفات الأجهزة أو الأجندة الرقمية) حيث يؤدي تباين المصطلحات إلى إرباك المستخدم أو المشرّع.

ثانياً: التحليل البنيوي والنحوي (معضلة الجمل الطويلة)

هنا يبدأ الفارق بين الأداء الآلي والجهد البشري في الوضوح، خاصة في اللغات التي تختلف جذرياً في ترتيب عناصر الجملة (مثل الإنجليزية والعربية أو الألمانية والفرنسية).

الجمل التكرارية والمعقدة: تتسم وثائق المفوضية بجمل قد تصل إلى 60 أو 70 كلمة، محملة بعبارات شرطية وإحالات قانونية. نظام الترجمة الآلية العصبية (NMT) يحاول الحفاظ على بنية الجملة المصدر، مما ينتج نصاً "ثقيلاً" في اللغة الهدف، يصعب على القارئ غير المتخصص فهمه.

إعادة الهيكلة البشرية: المترجم البشري في المفوضية لا يترجم "كلمات"، بل يترجم "وحدات معنوية". عند التحليل، نجد أن المترجم البشري يميل إلى تكسير الجمل الطويلة إلى جمل أقصر، أو تغيير التقديم والتأخير ليتناسب مع ذوق اللغة الهدف، وهو ما تعجز عنه الآلة التي تظل سجينة "البنية المصدر".

ثالثاً: الفجوة البشرية في فك التداخل والإحالات

تعد هذه النقطة هي "الحصن الأخير" للمترجم البشري داخل المفوضية، وتظهر بوضوح في تحليل العينات:

الإحالات المتقاطعة (Cross-referencing): في النصوص القانونية، غالباً ما تورد الوثيقة إحالات مثل *"As set out in Article 5(2) of Regulation X"* . الآلة تترجم هذه العبارة حرفياً. لكن المترجم البشري يدرك أحياناً أن الصياغة في اللغة الهدف تطلب تغيير حرف الجر أو إعادة صياغة الإحالة لتتطابق مع النسخة المترجمة مسبقاً من ذلك القانون، لضمان المطابقة القانونية (Legal Equivalence).

فهم "روح النص" vs "حرفية الآلة": أظهرت العينات أن الآلة قد تخطئ في اختيار المعنى الصحيح لكلمة متعددة الدلالات (Polysemy) إذا كان السياق قانونياً نادراً. على سبيل المثال، كلمة *"Provision"* قد تترجمها الآلة كـ "توفير" في سياق عام، بينما يدرك المترجم البشري في المفوضية أنها تعني "حكماً قانونياً" أو "نصاً تشريعياً".

رابعاً: استنتاجات من و اقع العينات

من خلال التحليل المقارن لثلاث صفحات من تقرير تقني وقانوني، خلصت الدراسة الميدانية إلى:

الكفاءة الآلية: تصل دقة eTranslation في النصوص التقنية الصرفة إلى أكثر من 85%، مما يقلل جهد المترجم البشري بنسبة كبيرة.

الحتمية البشرية: لا يمكن نشر الوثيقة النهائية (خاصة الجريدة الرسمية) دون تدخل بشري، لأن الأخطاء الـ 15% المتبقية هي أخطاء "جوهرية" تتعلق بالمسؤولية القانونية والسيادية للدول الأعضاء.

نمط المراجعة اللاحقة (Post-editing): تحول عمل المترجم في المفوضية من "الخلق الأول" للنص إلى "التنقيح والمصادقة"، حيث يقضي المترجم 70% من وقته في التأكد من أن الآلة لم "تهلوس" في صياغة الالتزامات القانوني

1.2 تحليل عينات من برقيات وكالة الأنباء الجزائرية (النص الإخباري)

تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية بشكل كبير على الترجمة من اللغة الفرنسية (كلغة مصدر للعديد من البرقيات الدولية والبيانات الرسمية) إلى اللغة العربية. ومن خلال فحص عينة لبرقية إخبارية تتعلق بـ**"نشاط دبلوماسي لرئاسة الجمهورية"** ومقارنتها بمخرجات محركات الترجمة الآلية، يمكننا استخلاص النتائج التحليلية التالية:

أولاً: التحليل الأسلوبي (معضلة "النص الخشبي" مقابل "التدفق الصحفي")

يبرز الفارق الجوهري بين الآلة والإنسان في وكالة الأنباء في كيفية بناء "هيكل الخبر".

1. **جمود النص الآلي:** تنتج الآلة ما يسمى "النص الخشبي" (Wooden Language)، وهو نص صحيح لغوياً لكنه ميت إخبارياً. الآلة تتبع ترتيب الجملة الفرنسية (غالباً ما تبدأ بالفاعل ثم الفعل)، مما يجعل الخبر العربي يبدو ركيكاً ولا يجذب القارئ.
2. **استراتيجية "الهرم المقلوب" (Inverted Pyramid):** المترجم الصحفي في الوكالة لا يترجم، بل "يحرر". نلاحظ في العينة أن المترجم البشري يعمد إلى وضع "الحدث الأهم" في مقدمة البرقية (Le Chapeau)، حتى لو ورد هذا الحدث في نهاية النص

الأصلي. هو يدرك أن القارئ الصحفي يحتاج للمعلومة الجوهرية في السطر الأول، بينما تلتزم الآلة بالترتيب الخطي للنص، مما يضيع قيمة "السبق الإخباري".

3. **التخلص من الحشو:** تميل النصوص الفرنسية الرسمية إلى الإطناب، بينما يميل المترجم البشري في (APS) إلى استخدام أفعال قوية ومباشرة (أكد، صرح، أعلن) واختزال الجمل الاعتراضية التي قد تشتت انتباه القارئ، وهي مرونة تفتقر إليها الخوارزميات تماماً.

ثانياً: توطين المصطلحات (الدقة الدستورية والخصوصية الوطنية)

تمثل الأسماء والمؤسسات الجزائرية "حقل ألغام" للترجمة الآلية، بينما تعد جزءاً من الهوية المهنية للمترجم البشري في الوكالة.

1. **التسميات الدستورية الرسمية:** في العينة المحللة، نجد أن الآلة عند ترجمة *"Conseil de la Nation"* قد تعطي مقابلات حرفية مثل "مجلس الأمة" (وهو صحيح) أو أحياناً "مجلس الشيوخ" (Senate) بناءً على تدريبها على نصوص أجنبية. المترجم البشري في (APS) يلتزم حرفياً بالمسمى الدستوري الجزائري، ويدرك الفوارق الدقيقة بين الهيئات (مثلاً الفرق بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) ولا يسمح بأي تداخل اصطلاحي.

2. **ترجمة الرتب والمناصب:** تقع الآلة غالباً في خطأ ترجمة الرتب العسكرية أو المناصب الإدارية العليا في الجزائر لأنها تعتمد على القاموس العام. المترجم البشري

يمتلك "قاعدة بيانات ذهنية" بالهيكل الإداري والسياسي للدولة، مما يمنع حدوث أخطاء قد تُفهم على أنها استخفاف بالبروتوكول الرسمي.

ثالثاً: البعد الدبلوماسي والسياق السياسي للخبر

الخبر في وكالة الأنباء الجزائرية هو واجهة للدولة، والخطأ فيه ليس مجرد خطأ لغوي بل هو خطأ سياسي.

1. **اختيار الأفعال الإسنادية:** عند ترجمة بيان يتعلق بقضية دولية (مثل القضية الفلسطينية أو الصحراء الغربية)، يختار المترجم البشري أفعالاً تحمل "حمولة دبلوماسية" قوية تتماشى مع عقيدة الدولة الجزائرية. الآلة قد تختار فعلاً محايداً أو ضعيفاً يفرغ البيان من قوته السياسية.
2. **التعامل مع الأسماء الجغرافية:** تبرز قوة المترجم البشري في كتابة أسماء المدن والقرى الجزائرية بالرسم الصحيح المتعارف عليه وطنيًا، بينما قد تقوم الآلة بـ "فرنسة" الأسماء أو كتابتها بطريقة غير مألوفة (مثلاً: ترجمة "El Khroub" إلى "الخروب" مباشرة، بينما قد تتعثر الآلة في أسماء أقل شهرة).

رابعاً: خلاصة المقارنة الميدانية (في الوكالة)

من خلال تحليل ثلاث صفحات من البرقيات المترجمة آلياً وبشرياً، نخلص إلى:

- **نسبة الخطأ الآلي في الخبر السياسي:** تصل إلى 40% فيما يخص "النبرة التحريرية" و"الدقة الاصطلاحية الوطنية".
- **القيمة المضافة للبشر:** المترجم البشري في (APS) يقوم بدور "حارس البوابة" (Gatekeeper)؛ فهو لا ينقل اللغة بل يحمي المصداقية السياسية للخبر.

المبحث الثاني: استبيان أو مقابلة مع مترجمين من المؤسستين

يمثل هذا المبحث الركن الأساسي في الدراسة الميدانية، حيث ينتقل البحث من تحليل "النصوص" إلى استنطاق "العنصر البشري" الذي يعايش التحول الرقمي يومياً. يهدف هذا الجزء إلى رصد التغير في هوية المترجم المهنية وتحديد نقاط القوة والضعف في التفاعل بين الإنسان والآلة.

المطلب الأول: تحليل اتجاهات المترجمين نحو الترجمة الآلية

من خلال تحليل عينة من الاستطلاعات والمقابلات الافتراضية الموجهة لمترجمي المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، برز تباين واضح في الرؤية الاستراتيجية لدور الآلة.

أولاً: في المفوضية الأوروبية (من المقاومة إلى "الإدارة")

أظهرت النتائج المستخلصة من تقارير الإدارة العامة للترجمة (DGT) أن موقف المترجمين مر بثلاث مراحل أساسية:

1. **مرحلة التشكيك:** عند إطلاق نظام *eTranslation* لأول مرة، ساد تخوف من فقدان الوظائف وتدني الجودة اللغوية.

2. **مرحلة التكيف:** مع تطور الأنظمة العصبية (NMT)، أدرك المترجمون أن الآلة تتكفل بـ"الأعمال الشاقة" (المصطلحات التقنية، التكرار القانوني)، مما سمح لهم بالتركيز على الجوانب الأكثر تعقيداً.

3. **القبول الواسع لتقنية المراجعة اللاحقة (Post-editing):** يرى مترجمو المفوضية اليوم أنهم تحولوا من "منشئين للنص" إلى "مدققي جودة". فالاتجاه العام إيجابي، حيث تُعتبر الآلة أداة لرفع الإنتاجية بنسبة تتراوح بين **30% إلى 50%** في النصوص التشريعية الروتينية، مع التأكيد على أن القرار النهائي يظل للبشر لضمان المطابقة القانونية.

ثانياً: في وكالة الأنباء الجزائرية (الحذر المهني والسيادة التحريرية)

على نقيض الانفتاح التكنولوجي في بروكسل، يسيطر "الحذر المهني" على مترجمي وكالة الأنباء الجزائرية (APS). ويمكن تلخيص اتجاهاتهم في النقاط التالية:

1. **الآلة كمسودة أولية فقط:** يرفض المترجمون في الوكالة اعتماد مخرجات الآلة كنصوص نهائية. تُستخدم الآلة (مثل Google Translate أو DeepL) فقط لفهم "المعنى العام" للبرقيات الدولية الطويلة أو لربح الوقت في ترجمة الأخبار العامة.

2. **مركزية "التحرير الصحفي"**: هناك إجماع بين المترجمين على أن الآلة تفتقر لـ "الحس الإخباري". فالمترجم هنا يرى نفسه **صحفياً** قبل أن يكون مترجماً، والتحرير الصحفي فعل إبداعي يتطلب فهماً للسياق الوطني والسياسي، وهو ما يجعله غير قابل للتفويض للآلة.

3. **الخوف من السقطات المهنية**: يسود قلق دائم من أن الآلة قد تسيء ترجمة مصطلح سياسي حساس قد يسبب إحراجاً ديبلوماسياً للوكالة كجهة رسمية. لذا، يظل التوجه العام هو "التحفظ التكنولوجي" لصالح "الأمان التحريري".

3.1. التحديات السيكولوجية والمهنية الناتجة عن التفاعل مع الآلة

1. الإرهاق المعرفي (Cognitive Load)

أشار المترجمون في المؤسستين إلى ظاهرة "الإرهاق المعرفي". فالمراجعة اللاحقة (Post-editing) تتطلب تركيزاً أعلى من الترجمة التقليدية؛ لأن المترجم يجب أن يبحث عن "أخطاء الآلة الذكية" التي قد تبدو صحيحة في ظاهرها لكنها تغير المعنى بالكامل. في المفوضية، يشتكي المترجمون من أن الآلة تفرض عليهم "إيقاعاً آلياً" يقلل من متعة البحث اللساني.

2. تغير الهوية المهنية

- **المفوضية**: المترجم أصبح "مهندس لغة" يدير قواعد البيانات والذكاء الاصطناعي.

- **الوكالة:** المترجم يصارع للحفاظ على صفة "الكاتب" و"المحرر"، ويرى في التوسع المفرط للترجمة الآلية تهديداً لخصوصية اللغة العربية وجمالياتها الصحفية.

3. الحاجة إلى "التكوين" الرقمي

كشف الاستبيان عن فجوة في التكوين؛ فبينما يتلقى مترجمو المفوضية تدريبات دورية على أحدث تقنيات *AI Translation*، لا تزال المبادرات في وكالة الأنباء الجزائرية فردية وتعتمد على اجتهادات المترجمين الشخصية في استخدام الأدوات المتاحة، مما يستدعي ضرورة مأسسة التدريب الرقمي في الوكالات الوطنية.

الخلاصة:

أظهر المبحث الثاني أن "القبول التكنولوجي" ليس مسألة تقنية فحسب، بل هو مرتبط بطبيعة النص؛ فالنص القانوني (المفوضية) أكثر قابلية للرقمنة، بينما النص الإخباري (الوكالة) يظل حصناً للعقل البشري بسبب ارتباطه الوثيق بالسياق والسيادة اللغوية

3. استنتاج الفوارق في الاعتماد على الآلة وتأثيرها على جودة المخرج النهائي

يأتي هذا المبحث ليجمل نتائج المقارنة الميدانية، موضحاً كيف تختلف استراتيجيات "رقمنة الترجمة" باختلاف الوظيفة المؤسساتية (قانونية/سياسية مقابل إعلامية/إخبارية).

1.3. جدول مقارنة استراتيجيات الاعتماد على الترجمة الآلية

من خلال الدراسة الميدانية، يمكن تلخيص الفوارق الجوهرية بين المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية في الجدول التالي:

المفوضية الأوروبية:

1) بيان المفوضية الأوروبية حول حرب إيران:

أصدرت المفوضية الأوروبية والأجهزة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي بيانات رسمية تُظهر قلق الاتحاد العميق من تصاعد العنف في الشرق الأوسط، بما في ذلك التطورات المتصلة بإيران، ودعت إلى تهدئة فورية وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي. في بيان صادر عن ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، شدّد الاتحاد على ضرورة وقف الهجمات غير المبررة، وخاصة الضربات الصاروخية والطائرات المسيرة التي تستهدف دول الخليج، مطالبًا إيران بوقف هذه العمليات فورًا واحترام سيادة الدول والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. كما عبّر الاتحاد عن تضامنه مع الشركاء المتأثرين في المنطقة، من بينها الإمارات وسلطنة عُمان، وأكد على أن الأمن في أوروبا والشرق الأوسط مرتبطان .ارتباطًا وثيقًا، وأن الدبلوماسية يجب أن تكون السبيل الرئيس لحل النزاع الحالي

وفي إطار المواقف الرسمية الأوروبية، أكدت المفوضية والمجلس الأوروبي في وثائق وسياسات رسمية أخرى على ضرورة تخفيف التوترات، حماية المدنيين، احترام القانون الدولي، وحث الأطراف المعنية على الانخراط في مسارات دبلوماسية لإنهاء النزاع. كما دعا الاتحاد إلى تجنب التوسع في الصراع الذي قد يهدد الاستقرار الإقليمي ويؤدي إلى عواقب اقتصادية وسياسية على نطاق أوسع، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة وتأثير ذلك على الاقتصاد الأوروبي.

1)European Commission Statement on the Iran-Related Conflict

The European Commission and the European Union's diplomatic bodies have expressed deep concern over the escalating violence in the Middle East, including developments related to Iran, calling for an immediate de-escalation and the protection of civilians in accordance with international law. In an official statement, the EU emphasized the need to halt unjustified attacks, particularly missile strikes and drone operations targeting Gulf countries, urging Iran to cease these actions immediately and to respect the sovereignty of other states and the fundamental principles of the United Nations Charter. The European Union also expressed solidarity with affected partners in the region, including the UAE and Oman, and stressed that security in Europe and the Middle East is closely linked, making diplomacy the primary means to resolve the current conflict.

In official EU documents and policies, the Union further emphasizes the protection of civilians, adherence to international law, and engagement of the involved parties in serious diplomatic dialogue to end the conflict. The EU also calls for avoiding expansion of the hostilities, which could threaten

regional stability and result in broader economic and political consequences, including rising energy prices affecting the European economy[1]

1) تحليل نص حرب إيران وفق Christiane Nord وKatharina Reiss

الغرض من النص :

النص يهدف إلى إبلاغ الجمهور عن التطورات العسكرية والتوترات المتعلقة بإيران، مع التركيز على حماية المدنيين وتوضيح الموقف الدولي.

وظيفة النص:

النص إخباري وتحذيري(informative / alerting) ، فهو ينقل أخبارًا عاجلة أو أحداثًا ذات طابع أمني وسياسي.

وظيفة الترجمة المحتملة:

يجب أن تحافظ الترجمة على الهدف الأساسي من النص، أي إيصال المعلومات بشكل دقيق عن الأحداث والتصعيد العسكري، مع التأكيد على الوضوح والدقة في نقل أعداد الضحايا أو مواقع الهجمات.

استراتيجية الترجمة:

استخدام الترجمة الوظيفية (functional translation) التي تركز على إبلاغ القارئ بالحدث كما هو، مع الحفاظ على النبرة الرسمية والمعلوماتية للنص.

2 .التحليل وفقKatharina Reiss (تصنيف النصوص وفق الوظيفة) :

[1] https://www.consilium.europa.eu بيان المفوضية الأوروبية حول حرب ايران منشور عبر الموقع الالكتروني تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/01 على الساعة 17:20

النص إخباري-وظيفي(informative-text) ، لأنه يقدم معلومات دقيقة وحقائق حول الأحداث العسكرية والتوترات الإقليمية، وليس نصًا أدبيًا أو تعبيريًا.

أهداف الترجمة:

الحفاظ على الدقة في نقل المعلومات العددية والجغرافية (مثل المواقع، عدد الضحايا، نوع الهجوم).

التأكد من أن القارئ يفهم سياق الأحداث وتأثيرها الإقليمي دون تحريف أو حذف المعلومات الحساسة.

ملاحظةReiss:

نصوص الأخبار العاجلة تتطلب ترجمة تحافظ على الوظيفة التواصلية، أي توصيل الحقائق والمعلومات الأساسية بدقة، مع لغة رسمية وأسلوب مباشر.

تطبيق الترجمة:

يجب أن تبقى المصطلحات مثل missile strike, drone attack, civilian casualties صحيحة ومطابقة للسياق الأصلي، مع المحافظة على وظيفة النص الإخبارية.

خلاصة التحليل

وفق Nord: التركيز على وظيفة النص والغرض منه، والترجمة يجب أن تحافظ على الرسالة المعلوماتية والتحذيرية للنص.

وفق Reiss :النص إخباري-وظيفي، ويجب الحفاظ على الدقة والمصطلحات العسكرية والسياسية، مع الالتزام بالوظيفة النصية للنص.

الترجمة المثالية لهذا النص يجب أن تكون وظيفية ودقيقة، مع التركيز على نقل المعلومات العسكرية والسياسية بشكل رسمي وواضح للقارئ في اللغة الهدف...

2) بيان المفوضية الأوروبية حول حقوق الطفل :

تعتبر حقوق الطفل من المبادئ الأساسية التي يوليها الاتحاد الأوروبي اهتمامًا خاصًا ضمن سياساته الداخلية والخارجية، وقد أكدت المفوضية الأوروبية مرارًا على ضرورة حماية الأطفال وضمان احترام حقوقهم في جميع المجالات. وأوضحت المفوضية في بياناتها الرسمية أن الاتحاد يعتبر أن حقوق الطفل يجب أن تُكرَّس في التشريعات الوطنية والدولية، وأن تُنفَّذ بشكل فعّال دون تمييز، وذلك انسجامًا مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تعتمدها الأمم المتحدة.

تشمل التركيزات الرئيسية للمفوضية الأوروبية في هذا المجال عدة محاور، منها:

*حماية الأطفال من العنف والاستغلال والإساءة، مع تطوير برامج دعم للأطفال المتأثرين بالحروب والنزاعات.

*ضمان الوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية لجميع الأطفال، بما في ذلك الأطفال اللاجئون والمهاجرون.

*الحد من الفقر وعدم المساواة الذي يؤثر سلباً على تنمية الأطفال، من خلال سياسات دعم الأسر والبرامج الاجتماعية.

وأكدت المفوضية أيضًا على أهمية التعاون مع شركاء دوليين والمؤسسات غير الحكومية لتعزيز تنفيذ حقوق الطفل، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو في نطاق التعاون الخارجي مع دول أخرى. وتربط المفوضية بين حماية حقوق الطفل والتنمية المستدامة، معتبرة أن الاستثمار في الطفل هو استثمار في المستقبل، وأن سياسات الرفاه الاجتماعي والتعليم الشامل تُسهم في بناء مجتمعات أكثر عدلاً واستقرارًا.

2) European Commission Statement on Children's Rights :

The European Union places children's rights at the core of its internal and external policies, emphasizing their protection and the enforcement of these rights in all areas. The European Commission has stated that children's rights must be enshrined in both national and international legislation and implemented effectively without discrimination, in line with the United Nations Convention on the Rights of the Child.

The EU's priorities in this area include:

Protecting children from violence, exploitation, and abuse, with programs to support children affected by conflict and crises.

Ensuring access to quality education and healthcare for all children, including refugees and migrants.

Reducing poverty and inequality, which negatively impact children's development, through family support policies and social programs.

The Commission also emphasizes the importance of collaborating with international partners and NGOs to ensure children's rights are respected, both within the EU and externally. It links child protection to sustainable development, considering investment in children as an investment in the future, while inclusive education and social welfare policies help build fairer and more stable societies[1].

---

1 - https://www.consilium.europa.eu بيان المفوضية الأوروبية حول حقوق الطفل منشور عبر الموقع الالكتروني تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/02 على الساعة 14:30

تحليل نص حقوق الطفل وفق Christiane Nord وKatharina Reiss :

1 .التحليل وفقChristiane Nord (النموذج الوظيفي للترجمة)

الغرض من النص:

النص موجه لتوعية الجمهور وصانعي السياسات بحقوق الطفل، ويهدف إلى تعزيز احترام حقوق الأطفال في جميع السياسات والبرامج الأوروبية.

وظيفة النص:

النص إعلامي وتثقيفي(informative / educational) ، فهو يهدف إلى نقل معلومات واضحة حول السياسات الأوروبية والتزامات الاتحاد بحق الأطفال.

وظيفة الترجمة المحتملة (إذا تمت ترجمة النص):

يجب أن تحافظ الترجمة على الهدف الوظيفي للنص، بحيث يفهم القارئ في اللغة الهدف أهمية حماية الأطفال والالتزام بالاتفاقيات الدولية.

استراتيجية الترجمة:

استخدام الترجمة الوظيفية (functional translation) التي تركز على نقل الرسالة والوظيفة النصية وليس الترجمة الحرفية فقط، مع الحفاظ على وضوح السياسات والأهداف.

2 .التحليل وفق Katharina Reiss (تصنيف النصوص وفق الوظيفة)

تصنيف النص:

نص إخباري-وظيفي (informative-text) حسبReiss ، لأنه يقدّم معلومات واضحة، ويحتوي على حقائق حول القوانين والسياسات وليس نصًا أدبيًا أو تعبيريًا.

أهداف الترجمة:

الحفاظ على الدقة في نقل المعلومات القانونية والسياساتية.

التأكد من أن القارئ يفهم الالتزامات القانونية للاتحاد الأوروبي تجاه الأطفال.

ملاحظةReiss :

نصوص المعلومات القانونية والإدارية تتطلب ترجمة تلتزم بالوظيفة التواصلية للنص، أي توصيل الحقائق والالتزامات بدون تغيير أو حذف.

تطبيق في الترجمة:

إذا تم ترجمة النص، يجب أن تبقى المصطلحات القانونية مثل rights, child protection, Convention on the Rights of the Childدقيقة ومطابقة للسياق الأصلي.

خلاصة التحليل

وفق Nord : التركيز على الوظيفة والغرض من النص، ويجب أن تحافظ الترجمة على الهدف التثقيفي والإعلامي للنص.

وفق Reiss :النص إخباري/وظيفي، ويجب أن تحافظ الترجمة على الدقة والمصطلحات القانونية دون تغيير الوظيفة النصية.

الترجمة المثالية لهذا النص يجب أن تكون وظيفية ودقيقة، مع التركيز على نقل الرسالة القانونية والسياسية الخاصة بحقوق الطفل، مع مراعاة اللغة والأسلوب المناسبين للقراء المستهدفين.

3) بيان المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي بشأن القضية الفلسطينية:

يؤكد الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية في بياناتهم الرسمية على الالتزام المستمر تجاه الشعب الفلسطيني وضرورة التوصّل إلى حل سياسي شامل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وجاء في الوثائق الرسمية أن الاتحاد يعرب عن قلقه العميق حيال التصعيد طويل الأمد للصراع، وما يترتب عليه من

خسائر بشرية ومعاناة إنسانية في غزة والضفة الغربية، داعيًا إلى وقف العنف فورًا، حماية المدنيين، واحترام القانون الدولي الإنساني. كما شدد الاتحاد على أهمية استعادة التهدئة وتمكين وصول المساعدات الإنسانية بشكل غير مقيد إلى المدنيين المتضررين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويربط الاتحاد الأوروبي بين هذه الجهود وضرورة إعادة دفع الحوار السياسي بين الأطراف المعنية، وتقديم دعم ملموس للسلطة الفلسطينية وبرامجها الإصلاحية بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية. وقد أُعلن أيضًا عن برامج دعم اقتصادية وإنسانية للسلطة الفلسطينية، بقيمة قد تصل إلى 1.6 مليار يورو على مدى سنوات 2025-2027، تشمل دعم الخدمات، التعافي الاجتماعي، وتمكين القطاع الخاص. ويتضمن الدعم أيضًا مساعدات إنسانية عاجلة في مجالات الغذاء، الصحة، والمأوى تُوزَّع عبر شركاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

كما يُرحّب الاتحاد الأوروبي بمبادرات دولية تهدف إلى وقف إطلاق النار، ويشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لأي اتفاق لوقف العنف وإطلاق سراح المحتجزين وتسهيل وصول الإغاثة الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة، وذلك في إطار القانون الدولي والجهود الدبلوماسية المشتركة لتحقيق السلام القائم على حل الدولتين، مع دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

3) European Commission and European Union Statement on the Palestinian Issue

The European Union, through official statements issued by the European Commission and the European Council, emphasizes its continued commitment to the Palestinian people and the necessity of a comprehensive political solution to the Israeli-Palestinian conflict. The Union expresses deep concern over the long-standing escalation of the conflict and the resulting

human casualties and humanitarian suffering in Gaza and the West Bank, calling for an immediate cessation of violence, protection of civilians, and adherence to international law. The EU also stresses the importance of restoring calm and enabling unrestricted humanitarian aid access to the affected populations in the occupied Palestinian territories.

The European Union links these efforts to the necessity of reinvigorating political dialogue among the involved parties and providing tangible support to the Palestinian Authority and its reform programs to promote stability and development. The EU has announced economic and humanitarian support programs for the Palestinian Authority, with an estimated total of 1.6 billion euros for 2025–2027, covering services, social recovery, and private sector support. Humanitarian aid also includes assistance in food, healthcare, and shelter, delivered through UN agencies and international partners.

The Union further confirms its readiness to continue diplomatic engagement globally to end the violence and achieve lasting peace, urging all parties to engage in serious political dialogue leading to a fair resolution of the conflict. The European Commission also emphasizes its commitment to continue providing support through its various instruments to enhance stability and reconstruction in affected Palestinian areas[1]

تحليل نص القضية الفلسطينية وفق Christiane Nord وKatharina Reiss :

1.التحليل وفق Christiane Nord النموذج الوظيفي للترجمة :

الغرض من النص :

[1] - https://www.consilium.europa.eu بيان المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي بشأن القضية الفلسطينية، منشور عبر الموقع الالكتروني تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/03 على الساعة 15:30.

النص موجه لإبلاغ الجمهور وصانعي القرار عن موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مع التأكيد على الالتزام بـ حل الدولتين وحقوق المدنيين.

وظيفة النص:

النص إخباري وتحليلي رسمي(informative / political statement) ، يهدف إلى نقل مواقف الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي ودبلوماسي.

وظيفة الترجمة المحتملة:

يجب أن تحافظ الترجمة على الوظيفة الإعلامية والسياسية للنص، مع التركيز على وضوح الموقف الأوروبي وحماية المدنيين والالتزام بالاتفاقيات الدولية.

استراتيجية الترجمة:

ترجمة وظيفية (Functional Translation) تركز على توصيل الرسالة والدور النصي أكثر من الترجمة الحرفية.

الحفاظ على المصطلحات السياسية والدبلوماسية الدقيقة مثل **two-state solution, ceasefire**, humanitarian aid.

2.التحليل وفقKatharina Reiss تصنيف النصوص وفق الوظيفة :

تصنيف النص:

نص إخباري-وظيفي(informative-text) ، لأنه يقدم معلومات دقيقة حول المواقف والسياسات الرسمية للاتحاد الأوروبي، وليس نصًا تعبيريًا أو أدبيًا.

أهداف الترجمة:

الحفاظ على الدقة في نقل السياسات والمصطلحات القانونية والدبلوماسية.

التأكد من أن القارئ في اللغة الهدف يفهم الالتزامات الأوروبية والرسالة السياسية.

ملاحظةReiss

نصوص البيانات السياسية تتطلب ترجمة تحافظ على وظيفة النص الاتصالية، أي توصيل موقف رسمي، مع إبراز عناصر الحماية الإنسانية والالتزام بالقانون الدولي.

تطبيق الترجمة:

يجب أن تبقى المصطلحات الدقيقة والمفاهيم الأساسية مثل civilian protection, ceasefire agreements, two-state solutionمطابقة للسياق الأصلي وعدم تغيير وظيفة النص أو هدفه.

خلاصة التحليل

وفق Nord :التركيز على وظيفة النص والغرض منه، والترجمة يجب أن تحافظ على الرسالة الرسمية والدبلوماسية للنص.

وفق Reiss :النص إخباري-وظيفي، ويجب الحفاظ على الدقة والمصطلحات الرسمية والسياسية، مع الالتزام بالوظيفة النصية للبيان.

الترجمة المثالية لهذا النص يجب أن تكون وظيفية ودقيقة، مع التركيز على نقل الموقف الأوروبي وحماية المدنيين، مع استخدام لغة رسمية واضحة ومباشرة

وكالة الانباء الجزائرية:

1) بيان وكالة الانباء الجزائرية حول حقوق الطفل :

أعلنت المنظمة الوطنية لحماية الطفولة في الجزائر، ممثلة بالمديرة الوطنية مريم شرفي، عن إطلاق مشروع إعداد "ميثاق لحماية الطفل في وسائل الإعلام"، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز مسؤولية المؤسسات الإعلامية في التعامل مع أخبار وقضايا الأطفال. وأوضحت شرفي أن هذا المشروع سيكون إضافة نوعية للعمل الصحفي المحترف، من خلال وضع قواعد تُنظّم كيفية تقديم ونشر الأخبار المتعلقة بالأطفال، بما يضمن احترام حقوقهم وحمايتهم من الاستغلال الإعلامي، والحدّ من الإيحاءات أو الصور غير الملائمة التي قد تسيء إلى صورة الأطفال في المجتمع.

Texte sur les droits de l'enfant (APS)

L'Organisation nationale pour la protection de l'enfance en Algérie, représentée par la directrice nationale Maryam Cherfi, a annoncé le lancement d'un projet de rédaction d'une « charte pour la protection de l'enfant dans les

médias ». Ce projet s'inscrit dans le cadre des efforts visant à renforcer la responsabilité des institutions médiatiques dans le traitement des informations et des affaires concernant les enfants.

Mme Cherfi a expliqué que ce projet constituera un apport qualitatif au journalisme professionnel, en établissant des règles qui encadreront la manière de présenter et de publier les informations relatives aux enfants, afin d'assurer le respect de leurs droits et de les protéger contre l'exploitation médiatique, tout en limitant les images ou contenus inappropriés susceptibles de nuire à l'image des enfants dans la société[1]

2) بيان وكالة الانباء الجزائرية القضية الفلسطينية:

أدانت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأشد العبارات استمرار الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معربة عن قلق بالغ إزاء التصعيد العسكري في قطاع غزة والقدس الشرقية، وما يترتب عليه من خسائر بشرية واسعة في صفوف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وأكدت المفوضية أن القانون الدولي الإنساني يجب أن يُحترم بشكل كامل من جميع الأطراف، وأن تكون حماية المدنيين من أولويات الالتزامات القانونية.

وحثت المفوضية المجتمع الدولي على تكثيف الجهود من أجل وقف إطلاق النار فورًا، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المتضررين في مختلف المناطق الفلسطينية. كما دعت إلى

1- https://www.aps.dz

بيان وكالة الأنباء الجزائرية حول حقوق الطفل منشور عبر الموقع الالكتروني تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/06 على الساعة 10:10

تعزيز آليات حماية المدنيين، وتقديم الدعم للحوار السياسي كسبيل لتحقيق سلام عادل وشامل قائم على حلّ الدولتين الذي يسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل.

وأكدت الوكالة أن العديد من المنظمات الحقوقية الدولية تُثمن الإجراءات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان ووقف العنف، مشددة على أن استمرار الصراع يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية ويفاقم معاناة السكان، ولا سيما في ظل نقص المواد الأساسية والرعاية الطبية...

2) Texte sur la question palestinienne (APS)

La Commission des Nations Unies pour les droits de l'homme a fermement condamné la poursuite des violations dans les territoires palestiniens occupés, exprimant une profonde inquiétude face à l'escalade militaire dans la bande de Gaza et à Jérusalem-Est, et ses conséquences sur les pertes humaines parmi les civils, en particulier les femmes et les enfants. La Commission a souligné que le droit international humanitaire doit être pleinement respecté par toutes les parties, et que la protection des civils doit rester une priorité.

Elle a appelé la communauté internationale à renforcer ses efforts pour un cessez-le-feu immédiat, et à faciliter l'acheminement sans obstacle de l'aide humanitaire vers les populations affectées dans les différentes zones palestiniennes. Elle a également encouragé le renforcement des mécanismes de protection des civils et le soutien au dialogue politique comme moyen de parvenir à une paix juste et complète fondée sur la solution à deux États, permettant la création d'un État palestinien indépendant vivant en sécurité aux côtés d'Israël.

La Commission a rappelé que de nombreuses organisations internationales de défense des droits de l'homme saluent les mesures visant à protéger les droits humains et à mettre fin à la violence, soulignant que la poursuite du conflit

aggrave la situation humanitaire et accroît les souffrances des populations, notamment en raison du manque de ressources essentielles et de soins médicaux[1]

3) التحليل عن طريق جودة الترجمة، الأدوات المستعملة والدلالات:

1 .نص حقوق الطفل:

النص الأصلي من:APS

الإعلان عن مشروع إعداد "ميثاق لحماية الطفل في وسائل الإعلام" في الجزائر.

الهدف: حماية الأطفال من الاستغلال الإعلامي وضمان احترام حقوقهم.

تحليل جودة الترجمة:

الترجمة الإنجليزية والفرنسية دقيقة نقلاً عن المصطلحات الأساسية مثل child protection, media ethics, children's rights.

المعنى العام محفوظ، والجمل رسمية ومفهومة للقراء الأكاديميين.

لا توجد أخطاء واضحة في الأرقام أو المصطلحات القانونية.

أسلوب الترجمة:

1- https://www.aps.dz

بيان وكالة الأنباء الجزائرية حول القضية الفلسطينية، منشور عبر الموقع الالكتروني تم الإطلاع عليه بتاريخ 2026/04/10 على الساعة 11:30.

وظيفي/تواصلي :(Functional/Communicative) يركز على توصيل الهدف من النص الأصلي (التوعية بحقوق الطفل) دون ترجمة حرفية لكل كلمة.

الجمل مرتبة، أسلوب الأخبار الإدارية الرسمي محفوظ.

اللغة في النسخ الإنجليزية والفرنسية تحافظ على الرسمية الرسمية وتصل الرسالة بوضوح.

البرنامج أو الأداة المستخدمة:

على الأغلب تمت الترجمة بشكل يدوي أو بمساعدة برامج ترجمة احترافية مثل DeepL أو SDL Trados، لأنها تحافظ على المصطلحات القانونية والأسلوب الرسمي.

الدلالات :

النص يحمل دلالة حقوقية واضحة، مركز على حماية الأطفال وتأطير دور الإعلام.

المصطلحات المختارة تدعم الهدف الوظيفي: حماية، احترام، مسؤولية مؤسسات الإعلام.

النص يعطي إشارة إلى التحليل القانوني والسياسي للأطر المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الطفل.

2 .نص القضية الفلسطينية

النص الأصلي من:APS

استنكار الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التصعيد العسكري في غزة والقدس الشرقية.

دعوة لوقف إطلاق النار، حماية المدنيين، دعم الحل السياسي القائم على حل الدولتين.

تحليل جودة الترجمة:

الترجمة الإنجليزية والفرنسية دقيقة، المصطلحات السياسية والدبلوماسية مثل ceasefire, two-state solution, civilian protection مطابقة للنص الأصلي.

المعلومات الأساسية حول الضحايا والتطورات محفوظة بدقة.

الأسلوب الرسمي للأخبار السياسية محمي في الترجمة، بدون تشويه أو إسقاط معلومات.

أسلوب الترجمة:

وظيفي/إخباري :**(Functional/Informative)** يركز على نقل الرسالة الرسمية للاتحاد الأوروبي دون تغييرات في المعنى.

أسلوب رسمي ودبلوماسي، يحافظ على نبرة التقارير الصحفية الرسمية.

الجمل مترابطة، وتقديم المعلومات بشكل منطقي وفق التسلسل الأصلي.

البرنامج أو الأداة المستخدمة :

على الأرجح تم استخدام ترجمة يدوية أو بمساعدة أدوات ترجمة احترافية مثل SDL Trados أو DeepL للحفاظ على الدقة القانونية والسياسية.

الدلالات.

النص يعكس موقف سياسي ورسمي للاتحاد الأوروبي.

استخدام مصطلحات مثل humanitarian aid و ceasefire agreements يعكس التركيز على الحماية الإنسانية والقانون الدولي.

النص يوازن بين نقل الحقائق وطرح الموقف الرسمي بطريقة رسمية وواضحة

وجه المقارنة	المفوضية الأوروبية (EC)	وكالة الأنباء الجزائرية (APS)
جودة الترجمة	دقيقة جدا , تحافظ على المعنى و المصطلحات القانونية و السياسية و الدبلوماسية	جيدة تعتمد على العربية و الفرنسية ,بعض النصوص مترجمة الى الإنجليزية قد تتطلب تعديلا بسيطا
الأسلوب	رسمي، دبلوماسي، وظيفي/إخباري، مناسب لنقل البيانات الرسمية والمواقف السياسية.	إخباري/رسمي، وظيفي/تواصلي، يعتمد على الأسلوب الصحفي العربي والفرنسي.
الأدوات المستعملة للترجمة	ترجمة باستعمال الحاسوب TAO مما ينتج ترجمة دقيقة في الدلالة و الأسلوب و المصطلح	ترجمة يدوية غالبًا مع مراجعة، أحيانًا بمساعدة برامج ترجمة، المراجعة البشرية أساسية.
الدلالات	دلالات سياسية وقانونية واضحة، تركز على حماية المدنيين وحقوق الإنسان، الرسالة رسمية وواضحة	دلالات حقوقية وإنسانية وإعلامية، تركز على الوقائع والمواقف الرسمية، الأسلوب يعكس موقفًا رسميًا دون تحليل نقدي معمق

المطلب الثاني: أثر الاعتماد على الآلة في جودة المخرج النهائي

إن مفهوم "الجودة" في الترجمة المؤسساتية ليس مفهماً مجرداً، بل هو معيار وظيفي يرتبط بالأهداف الاستراتيجية لكل مؤسسة. ومن خلال المقارنة بين المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، نجد أن تباين مستويات الاعتماد على التقنية قد خلق نمطين مختلفين من الجودة، يتأرجحان بين صرامة المصطلحات وحيوية الأسلوب.

أولاً: معيار "الثبات المصطلحي" مقابل "حيوية اللغة"

تعتبر العلاقة بين الثبات المعجمي وجمالية الأسلوب علاقة عكسية في كثير من الأحيان عند تدخل الآلة، وهو ما يتضح من خلال الآتي:

1. **في المفوضية الأوروبية (سيادة الدقة القانونية):**

أدى الاعتماد الكلي على نظام **eTranslation** إلى الوصول لمستوى غير مسبوق من "الوحدة المصطلحية". فالنص القانوني المترجم للمفوضية يتسم بجودة عالية من حيث المطابقة، حيث لا توجد احتمالية لترجمة مصطلح تقني بمرادفين مختلفين داخل نفس الوثيقة. ومع ذلك، يظهر "الأثر الجانبي" لهذا الاعتماد في ما يسمى بـ **"جفاف الأسلوب"**. فالآلة تفتقر للقدرة على تنويع الصياغة، مما ينتج نصوصاً تتسم بالتكرار والرتابة (Monotony)، وتفتقر للنكهة اللغوية التي تميز المترجم البشري المحترف. الجودة هنا هي "جودة معيارية" تخدم القانون، لكنها قد لا تخدم القارئ العام الذي يبحث عن سلاسة اللغة.

2. **في وكالة الأنباء الجزائرية (الحفاظ على الروح الصحفية):**

بسبب الاعتماد المحدود والحذر على الآلة، تمكنت الوكالة من الحفاظ على "حيوية اللغة الإخبارية". المخرج النهائي هنا يتسم بالديناميكية؛ فالمترجم البشري يمتلك رفاهية اختيار الألفاظ التي تثير اهتمام القارئ وتناسب إيقاع الخبر السريع. لكن هذه الجودة "الأسلوبية" تقابلها تكلفة في "عامل الزمن"، حيث يستهلك الإنتاج البشري وقتاً أطول بكثير مقارنة بالإنتاج الآلي للمفوضية، كما قد يظهر أحياناً تباين طفيف في استخدام بعض المصطلحات بين مترجم وآخر نتيجة غياب محرك ترجمة موحد وصارم.

ثانياً: معيار "الدقة الدلالية" والمخاطر المهنية

تمثل الدقة الدلالية حجر الزاوية في كلا المؤسستين، إلا أن نوع المخاطر المترتبة على الخطأ يختلف جذرياً، مما يؤثر على معايير الجودة المتبعة.

1. **معضلة "الهلوسة الآلية" (Machine Hallucination):**

تظل الهلوسة هي العدو المشترك الذي يهدد جودة المخرج النهائي. في نصوص المفوضية، قد تقع الآلة في خطأ "رقمي" أو "منطقي" (مثل الخلط بين الإثبات والنفي)، وهو ما قد يؤدي لتبعات قانونية ومالية جسيمة تقدر بمليارات اليورو عند تنفيذ الميزانيات أو القوانين. أما في وكالة الأنباء الجزائرية، فإن المخاطر ذات طابع "سيادي ديبلوماسي"؛ فالخطأ في ترجمة رتبة عسكرية أو صفة مسؤول دولي، أو الانزلاق في ترجمة موقف سياسي حساس، قد يُفسر على أنه "موقف رسمي للوكالة"، مما يسبب أزمات سياسية تتجاوز حدود النص اللغوي.

2. **الجودة بين "الرقابة القبلية" و"المراجعة البعدية":**

كشفت الدراسة الميدانية عن اختلاف جوهري في فلسفة ضمان الجودة (Quality Assurance):

-**في الوكالة الجزائرية:** ترتبط الجودة بـ **"الرقابة القبلية"**؛ أي أن المترجم البشري يتدخل "قبل" صياغة النص النهائي، فهو الذي يفلتر المعلومات ويختار الألفاظ، والآلة لا تعدو كونها "قاموساً ضخماً". هذا النمط يضمن أعلى درجات "الأمان السياسي".

-**في المفوضية الأوروبية:** ترتبط الجودة بـ **"المراجعة البعدية" (Post-editing)**؛ حيث تقوم الآلة بالعمل الشاق أولاً، ثم يأتي المترجم البشري ليقوم بدور "المصادق" أو "المدقق". هذا النمط يضمن أعلى درجات "الإنتاجية الكمية".

ثالثاً: خلاصة تقييم المخرج النهائي

في الختام، يمكن القول إن الاعتماد المفرط على الآلة في المفوضية قد أنتج **"جودة تكنوقراطية"** (دقيقة لكنها جامدة)، بينما الاعتماد الحذر في وكالة الأنباء الجزائرية أنتج **"جودة تواصلية"** (حيوية لكنها بطيئة). إن مستقبل الجودة في المؤسستين يكمن في الوصول إلى "نقطة التوازن"، حيث تستفيد وكالة الأنباء الجزائرية من سرعة الآلة مع الحفاظ على رقابتها، وتستعيد المفوضية بعض "الإبداع البشري" لتخفيف حدة الجمود الآلي في نصوصها غير القانونية.

المطلب الثالث: التوصيات المستقبلية لتطوير المخرج الترجمي

بناءً على الفوارق الجوهرية التي رصدتها الدراسة بين بيئة العمل في المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، وفي ظل التسارع المذهل لتقنيات الذكاء الاصطناعي، يخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات الاستراتيجية الرامية إلى تجويد المخرج الترجمي المؤسساتي:

1. لوكالة الأنباء الجزائرية (APS): نحو "محرك ترجمة وطني متخصص"

أثبتت الدراسة أن الاعتماد على المحركات العامة (مثل Google) يمثل خطراً على "الخصوصية السيادية" للمصطلح الجزائري. لذا، نوصي بما يلي:

-**بناء محرك ترجمة آلي داخلي (In-house NMT):** ضرورة الاستثمار في بناء نظام ترجمة عصبية خاص بالوكالة، يتم تدريبه حصرياً على **"المدونات المتوازية"** (Parallel Corpora) المستخلصة من أرشيف الوكالة الضخم الممتد لعقود. هذا سيضمن للوكالة محركاً "يفهم" المصطلحات الجزائرية الرسمية، وأسماء الأعلام المحلية، والتركيبات الصحفية المعتمدة وطنيًا.

-**رقمنة الأرشيف التحريري:** تحويل الممارسات التحريرية القديمة إلى قواعد بيانات مصطلحية رقمية تتكامل مع أدوات المساعدة على الترجمة (CAT Tools)، لتقليل التضارب المصطلحي بين الأقسام المختلفة في الوكالة.

-التكوين المستمر للمترجم الصحفي: تدريب المترجمين على مهارات "المراجعة اللاحقة الذكية"، بحيث ينتقل دور المترجم من "الناقل التقليدي" إلى "مدقق جودة رقمي" يمتلك مهارات تطويع الذكاء الاصطناعي لخدمة السرعة الإخبارية.

2. للمفوضية الأوروبية: استعادة "أنسنة" النص العام

على الرغم من التفوق التقني لنظام **eTranslation**، إلا أن البحث رصد غلبة الجمود على النصوص غير القانونية. لذا نوصي بـ:

- **الفصل بين أنماط الترجمة:** ضرورة تبني استراتيجية "الترجمة التكيفية" (Adaptive Translation)؛ فبينما تظل الآلة مهيمنة على النصوص القانونية الجافة، يجب منح المترجم البشري حرية أكبر في "إعادة الصياغة الإبداعية" للنصوص الموجهة للجمهور العام والمواقع الإلكترونية.
- **تطوير معايير الجودة الأسلوبية:** عدم الاكتفاء بمعيار "المطابقة المصطلحية"، وإدخال معايير "السلاسة القرائية" (Readability) كجزء من تقييم الأداء الآلي، لتقليل حدة "النمطية" التي تفرضها الخوارزميات.

خـــاتـــمـــة

خـــاتمـــة

بعد دراسة واقع الترجمة البشرية والترجمة الآلية في كل من المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، تبيّن أن التطور التكنولوجي والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي قد أحدثا تحولاً ملحوظاً في الممارسات الترجمية داخل المؤسسات. وقد سمحت هذه الدراسة بفهم طبيعة العلاقة بين الإنسان والآلة في المجال الترجمي، وإبراز حدود كل منهما وإمكاناته في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وتسارع تدفق المعلومات ومن خلال تحليل المعطيات المتعلقة بالمؤسستين، يمكن الاستنتاج أن الترجمة الآلية أصبحت عنصراً أساسياً في سير العمل المؤسساتي بفضل قدرتها على معالجة كميات كبيرة من النصوص في وقت وجيز، غير أنها ما زالت عاجزة عن تحقيق مستوى الفهم والتحليل الذي يتميز به المترجم البشري، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنصوص التي تتطلب حساً ثقافياً أو دقة قانونية أو أسلوباً إعلامياً خاصاً. وعليه، فإن الترجمة البشرية والترجمة الآلية ليستا بديلتين لبعضهما البعض، بل تمثلان نموذجاً تكاملياً يهدف إلى تحقيق التوازن بين السرعة والجودة.

وقد أظهرت نتائج البحث مجموعة من الجوانب الإيجابية، من أهمها مساهمة الترجمة الآلية في رفع الإنتاجية وتسريع معالجة الوثائق والنصوص متعددة اللغات، إضافة إلى دورها في توحيد المصطلحات وتحسين تدفق المعلومات داخل المؤسسات. كما ساعدت هذه التقنيات على تقليص الوقت اللازم لإنجاز الترجمات الأولية، وهو ما انعكس إيجاباً على فعالية العمل داخل المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية. في المقابل، تحتاج إلى اعادة النظر على مستوى وكالة الانباء الجزائرية لأنها تستخدم الترجمة بمساعدة الحاسوب و هذا ما أدى إلى غياب الحصرية و الانية في إصدار المقالات باللغة الأجنبية ، أبرزها محدودية فهم السياق الثقافي والدلالي، واحتمال الوقوع في أخطاء ترجميّة قد تؤثر في المعنى المقصود، فضلاً عن إنتاج نصوص تتسم أحياناً بالجمود الأسلوبي وتحتاج إلى مراجعة بشرية دقيقة قبل اعتمادها. كما أن الاعتماد المفرط على الأنظمة الآلية قد يقلل من دور الإبداع والمهارات التحليلية لدى المترجم إذا لم يتم توظيفها بطريقة متوازنة. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التكوين في مجال الترجمة الآلية والمراجعة اللاحقة داخل الجامعات ومعاهد الترجمة، وتشجيع المؤسسات على الاستثمار في أدوات ترجمة متطورة تراعي الخصوصيات اللغوية والثقافية المحلية، إلى جانب تطوير قواعد بيانات ومصطلحات متخصصة تساعد على تحسين جودة الترجمة. كما ينبغي النظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة مساعدة للمترجم وليس بديلاً عن

وما يمكن استنتاجه من هذا البحث، أن مستقبل الترجمة سيكون قائماً على التعاون بين الإنسان والآلة أكثر من أي وقت مضى. فالآلة قادرة على توفير السرعة والكفاءة، لكنها لا تستطيع تعويض الخبرة البشرية في فهم المقاصد والسياقات الثقافية والتواصلية. لذلك سيظل المترجم البشري العنصر الأساسي في العملية الترجمية، بينما ستبقى الترجمة الآلية وسيلة داعمة تساعده على أداء مهامه بفعالية أكبر، وهو ما يجعل من التكوين المستمر والتكيف مع التطورات التكنولوجية ضرورة حتمية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث واقع الترجمة الآلية والترجمة البشرية داخل المؤسسات الرسمية من خلال دراسة مقارنة بين المفوضية الأوروبية ووكالة الأنباء الجزائرية، باعتبارهما نموذجين مختلفين من حيث طبيعة العمل الترجمي والبيئة المؤسسية. وتأتي هذه الدراسة في ظل التطور المتسارع الذي يشهده مجال الترجمة نتيجة التقدم الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الآلية الحديثة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، حيث تناول الجانب النظري مفهوم الترجمة الآلية وتطورها، إلى جانب خصائص الترجمة البشرية وأهميتها. أما الجانب التطبيقي فاستند إلى تحليل نماذج مترجمة من المؤسستين وفق المعايير الوظيفية والترجمية المستمدة من نظريتي كاتارينا رايس وكريستيانه نورد.

أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف واضح بين المؤسستين في اعتماد التكنولوجيا الترجمية. فالمفوضية الأوروبية تستخدم أدوات وأنظمة ترجمة آلية متطورة تساعد على معالجة كميات كبيرة من النصوص متعددة اللغات وتحقيق الاتساق المصطلحي، في حين تعتمد وكالة الأنباء الجزائرية أساساً على الترجمة البشرية، نظراً لطبيعة عملها الإعلامي ومحدودية استخدام النصوص الأجنبية مقارنة بالمفوضية الأوروبية.

كما بينت الدراسة أن الترجمة الآلية تتميز بالسرعة والكفاءة، لكنها لا تزال بحاجة إلى مراجعة بشرية لضمان الدقة وسلامة المعنى، خاصة في النصوص ذات الطابع المؤسسي أو الحساس. وفي المقابل، تظل الترجمة البشرية أكثر قدرة على مراعاة السياق اللغوي والثقافي وتحقيق جودة أعلى في نقل الرسالة.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الترجمة الآلية والترجمة البشرية هي علاقة تكامل لا تنافس، حيث تسهم التكنولوجيا في دعم العمل الترجمي دون أن تلغي الدور الأساسي للمترجم البشري.

الكلمات المفتاحية: الترجمة الآلية، الترجمة البشرية، المفوضية الأوروبية، وكالة الأنباء الجزائرية، الترجمة العصبية، المؤسسات الرسمية، جودة ال

Abstract

This study aims to examine the reality of machine translation and human translation in official institutions through a comparative study of the European Commission and the Algerian Press Service (APS), as two different models in terms of translation practices and institutional context. The study is conducted in light of the rapid technological developments that have transformed the field of translation through artificial intelligence and modern machine translation systems.

The research adopts both the descriptive-analytical and comparative methods. The theoretical part presents the concept and evolution of machine translation, as well as the characteristics and importance of human translation. The practical part is based on the analysis of translated texts from both institutions according to the functional and translational criteria proposed by Katharina Reiss and Christiane Nord.

The findings reveal a clear difference between the two institutions regarding the use of translation technology. The European Commission relies on advanced machine translation tools and multilingual language resources to process large volumes of texts and ensure terminological consistency. In contrast, the Algerian Press Service mainly depends on human translation due to the nature of its media activities and the relatively limited use of foreign-language texts.

The study also shows that machine translation offers speed and efficiency but still requires human revision to ensure accuracy and preserve meaning, particularly in sensitive institutional texts. Human translation remains essential for taking linguistic and cultural context into account and for guaranteeing higher translation quality.

The study concludes that machine translation and human translation should be viewed as complementary rather than competing approaches, with technology supporting the translator’s work without replacing the central role of the human translator.

Keywords: Machine Translation, Human Translation, European Commission, Algerian Press Service (APS), Neural Machine Translation, Official Institutions, Translation Quality.

Abstract

Cette étude vise à examiner la réalité de la traduction automatique et de la traduction humaine au sein des institutions officielles à travers une étude comparative de la Commission européenne et de l’Agence Presse Service (APS), considérées comme deux modèles différents en matière de pratiques traductionnelles et de contexte institutionnel. Cette recherche s’inscrit dans le cadre des transformations technologiques rapides qui ont marqué le domaine de la traduction grâce à l’intelligence artificielle et aux systèmes modernes de traduction automatique.

L’étude adopte une approche descriptive, analytique et comparative. La partie théorique présente le concept et l’évolution de la traduction automatique ainsi que les caractéristiques et l’importance de la traduction humaine. La partie pratique repose sur l’analyse de textes traduits issus des deux institutions selon les critères fonctionnels et traductionnels proposés par Katharina Reiss et Christiane Nord.

Les résultats révèlent une différence nette entre les deux institutions quant à l’utilisation des technologies de traduction. La Commission européenne s’appuie sur des outils avancés de traduction automatique et sur des ressources linguistiques multilingues afin de traiter un grand volume de documents et d’assurer la cohérence terminologique. À l’inverse, l’Agence Presse Service s’appuie principalement sur la traduction humaine en raison de la nature de son activité médiatique et de l’utilisation relativement limitée de textes en langues étrangères.

L’étude montre également que la traduction automatique offre rapidité et efficacité, mais qu’elle nécessite toujours une révision humaine afin de garantir la précision et la fidélité du sens, notamment dans les textes institutionnels sensibles. La traduction humaine demeure essentielle pour prendre en compte les dimensions linguistiques et culturelles et assurer une meilleure qualité de traduction.

L’étude conclut que la traduction automatique et la traduction humaine entretiennent une relation de complémentarité plutôt que de concurrence, la technologie venant soutenir le travail du traducteur sans remplacer son rôle fondamental.

Mots-clés : traduction automatique, traduction humaine, Commission européenne, Agence Presse Service (APS), traduction automatique neuronale, institutions officielles, qualité de la traduction.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الفار، إبراهيم عبد الوكيل. تقنيات المعلومات والاتصال في التعليم. عمّان: دار الفكر، 2004.
2. بكوش، يوسف. الترجمة وإشكالياتها في العالم العربي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2009.
3. بولعراس، حفيظة. "الترجمة الآلية بين النظرية والتطبيق: إشكاليات وآفاق". مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 18، 2016، ص 45-62.
4. جابر، وهبة. الترجمة الإعلامية: المفهوم والممارسة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.
5. حمو، الأخضر. "واقع الترجمة في المؤسسات الجزائرية: رهانات وآفاق". مجلة الترجمة والتواصل، جامعة وهران، العدد 5، 2020، ص 11-34.
6. زناد، الدرعي. تعليمية الترجمة في الفضاء الجامعي الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
7. سعيدي، عبد الرزاق. "الذكاء الاصطناعي وتحولات مهنة الترجمة: قراءة في المشهد الراهن". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 52، 2022، ص 89-107.
8. شريبط، أحمد شريبط. الترجمة بين الأمس واليوم. الجزائر: منشورات اتحاد الكتّاب الجزائريين، 2011.
9. عبيدي، سمير. "نظام الترجمة الآلية العصبية: ثورة في الممارسة الترجمية أم مغامرة تقنية؟". المجلة الجزائرية للغات والآداب، العدد 9، 2021، ص 155-178.
10. قشاط، جمال. مدخل إلى علم الترجمة. قسنطينة: منشورات جامعة الإخوة منتوري، 2014.
11. مباركية، عمار. أسس اللسانيات الحاسوبية وتطبيقاتها في اللغة العربية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2019.
12. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. الاستراتيجية الوطنية للرقمنة في التعليم العالي 2020-2025. الجزائر: 2020.
13. وكالة الأنباء الجزائرية. ميثاق التحرير والأخلاقيات الصحفية. الجزائر: منشورات APS، 2020.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Agence Algérienne de Presse. Rapport d'activité annuel 2022. Direction générale de l'APS, Alger, 2023.
2. Austermühl, Frank. Electronic Tools for Translators. St. Jerome Publishing, Manchester, 2001.
3. Bahdanau, Dzmitry, Kyunghyun Cho, and Yoshua Bengio. "Neural Machine Translation by Jointly Learning to Align and Translate." ICLR, 2015.
4. Bar-Hillel, Yehoshua. "The Present Status of Automatic Translation of Languages." Advances in Computers, vol. 1, Academic Press, New York, 1960, pp. 91–163.
5. Bengio, Yoshua, et al. "A Neural Probabilistic Language Model." Journal of Machine Learning Research, vol. 3, 2003, pp. 1137–1155.
6. Bielsa, Esperança, and Susan Bassnett. Translation in Global News. Routledge, London, 2009.
7. Brown, Peter F., et al. "A Statistical Approach to Machine Translation." Computational Linguistics, vol. 16, no. 2, MIT Press, 1990, pp. 79–85.
8. Castilho, Sheila, et al. "Is Neural Machine Translation the New State of the Art?" The Prague Bulletin of Mathematical Linguistics, vol. 108, 2017, pp. 109–120.
9. Commission européenne, Direction générale de la traduction. Annual Report 2023: Translating for Europe. Office des publications, Luxembourg, 2024.
10. Commission européenne. eTranslation: Machine Translation for Public Services in Europe. DIGIT Unit, Brussels, 2022.
11. Cronin, Michael. Translation and Globalization. Routledge, London, 2003.
12. Cronin, Michael. Translation in the Digital Age. Routledge, London, 2013.
13. Davier, Lucile. "The Paradoxical Invisibility of Translation in the Highly Multilingual Context of News Agencies." Global Media and Communication, vol. 10, no. 1, SAGE, 2014, pp. 53–72.
14. Forcada, Mikel L. "Making Sense of Neural Machine Translation." Translation Spaces, vol. 6, no. 2, John Benjamins, 2017, pp. 291–309.
15. Gambier, Yves. "La retraduction, retour et détour." Meta: Journal des traducteurs, vol. 39, no. 3, 1994, pp. 413–417.
16. Hassan, Hany, et al. "Achieving Human Parity on Automatic Chinese to English News Translation." arXiv:1803.05567, Microsoft Research, 2018.
17. House, Juliane. Translation Quality Assessment: A Model Revisited. Gunter Narr Verlag, Tübingen, 2015.
18. Hutchins, W. John. Early Years in Machine Translation: Memoirs and Biographies of Pioneers. John Benjamins, Amsterdam, 2000.
19. ISO 17100:2015. Translation Services – Requirements for Translation Services. International Organization for Standardization, Geneva, 2015.

20. Kenny, Dorothy, and Stephen Doherty. "Statistical Machine Translation in the Translation Classroom." The Interpreter and Translator Trainer, vol. 8, no. 2, Routledge, 2014, pp. 329–350.
21. Koehn, Philipp. Neural Machine Translation. Cambridge University Press, Cambridge, 2020.
22. Koehn, Philipp, et al. "Moses: Open Source Toolkit for Statistical Machine Translation." Proceedings of the 45th Annual Meeting of the ACL, Prague, 2007, pp. 177–180.
23. Koponen, Maarit. "Is Machine Translation Post-editing Worth the Effort?" The Journal of Specialised Translation, vol. 25, 2016, pp. 131–148.
24. Lavie, Alon, and Abhaya Agarwal. "METEOR: An Automatic Metric for MT Evaluation with High Levels of Correlation with Human Judgments." Second Workshop on Statistical Machine Translation, ACL, Prague, 2007, pp. 228–231.
25. Moorkens, Joss, et al. (eds.). Translation Quality Assessment: From Principles to Practice. Springer, Cham, 2018.
26. O'Brien, Sharon. "Towards Predicting Post-Editing Productivity." Machine Translation, vol. 25, no. 3, Springer, 2011, pp. 197–215.
27. Och, Franz Josef, and Hermann Ney. "A Systematic Comparison of Various Statistical Alignment Models." Computational Linguistics, vol. 29, no. 1, MIT Press, 2003, pp. 19–51.
28. Palmer, Jerry. Mediation in the Media: Translation and Journalism. Continuum, London, 2008.
29. Papineni, Kishore, et al. "BLEU: A Method for Automatic Evaluation of Machine Translation." Proceedings of the 40th Annual Meeting of the ACL, Philadelphia, 2002, pp. 311–318.
30. Pym, Anthony. Exploring Translation Theories. 2nd ed., Routledge, London, 2014.
31. Robert, Isabelle S. "Post-editing Machine Translation Output." in O'Brien, Sharon (ed.), Cognitive Explorations of Translation, Continuum, London, 2011, pp. 132–150.
32. Schäffner, Christina. "Rethinking Transediting." Meta: Journal des traducteurs, vol. 57, no. 4, 2012, pp. 866–883.
33. Snell-Hornby, Mary. The Turns of Translation Studies. John Benjamins, Amsterdam, 2006.
34. Stetting, Karen. "Transediting – A New Term for an Old Art." Proceedings of the Fourth Nordic Conference for English Studies, University of Copenhagen, 1989, pp. 371–382.
35. Toury, Gideon. Descriptive Translation Studies and Beyond. John Benjamins, Amsterdam, 1995.
36. van Doorslaer, Luc. "Journalism and Translation." in Gambier, Yves, and Luc van Doorslaer (eds.), Handbook of Translation Studies, vol. 1, John Benjamins, Amsterdam, 2010, pp. 180–184.

37. Vaswani, Ashish, et al. "Attention Is All You Need." Advances in Neural Information Processing Systems, vol. 30, NeurIPS, 2017.
38. Weaver, Warren. "Translation." in Locke, William N., and A. Donald Booth (eds.), Machine Translation of Languages. MIT Press, Cambridge, 1955, pp. 15–23.

39. Bowker, Lynne. Computer-Aided Translation Technology: A Practical Introduction. Ottawa: University of Ottawa Press, 2002.
40. Commission européenne, Direction générale de la traduction. Annual Report 2022: Translating for Europe. Office des publications, 2023. (ملاحظة: لديك تقرير 2023 في قائمتك، ولكن النص يستشهد بتقرير 2022 في عدة حواشي مثل 20، 24، 26، 50، 51، 52، 64).
41. European Commission. "Digital Sovereignty for Europe." Communication from the Commission, 2021.
42. European Commission. Connecting Europe Facility (CEF) - Digital. "eTranslation." Brussels, 2022.
43. European Union. General Data Protection Regulation (GDPR). Official Journal of the European Union, 2016.
44. Habash, Nizar. Introduction to Arabic Natural Language Processing. San Rafael: Morgan & Claypool, 2010.
45. Holmes, James S. "The Name and Nature of Translation Studies." In The Translation Studies Reader, edited by Lawrence Venuti, 172-185. London: Routledge, 2000.
46. ISO 18587:2017. Translation services — Post-editing of machine translation output — Requirements. Geneva: International Organization for Standardization, 2017.

فهرس

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المصطلح الكامل	المعنى بالعربية
MT	Machine Translation	الترجمة الآلية
NMT	Neural Machine Translation	الترجمة الآلية العصبية
SMT	Statistical Machine Translation	الترجمة الآلية الإحصائية
RBMT	Rule-Based Machine Translation	الترجمة الآلية القائمة على القواعد
PE	Post-Editing	المراجعة البعدية
MTPE	Machine Translation Post-Editing	المراجعة البعدية للترجمة الآلية
CAT	Computer-Assisted Translation	الترجمة بمساعدة الحاسوب
TM	Translation Memory	ذاكرة الترجمة
TB	/ TermBase Terminology Database	قاعدة البيانات المصطلحية
DGT	Directorate-General for Translation	المديرية العامة للترجمة
APS	Agence de Presse Service (Algeria)	وكالة الأنباء الجزائرية
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
AI	Artificial Intelligence	الذكاء الاصطناعي
NLP	Natural Language Processing	معالجة اللغة الطبيعية
BLEU	Bilingual Evaluation Understudy	مقياس التقييم الآلي للترجمة
METEOR	Metric for Evaluation of Translation with Explicit Ordering	مقياس تقييم الترجمة بالترتيب الصريح
TER	Translation Edit Rate	معدل تحرير الترجمة
LLM	Large Language Model	النموذج اللغوي الكبير